الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1430هـ. - 2009م.

المركز الإسلامي للدراسات

_____

_____

_____

الصحيح

من سيرة الإمام علي ×

(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الخامس عشر

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل السادس:

عمر وخلافة علي ×

الشورى بنظر علي ×:

وقد تحدث أمير المؤمنين «عليه السلام» عن الشورى في خطبته الشقشقية، فقال:

«فيا لله، وللشورى!! متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم حتى صرت أقرن مع هذه النظائر؟! لكنني أسففت إذ أسفوا، وطرت إذ طاروا، فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره، مع هن وهن، إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه، بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع إلخ..»[1].

ونقول:

1 - إننا نريد أن نعالج توهماً قد يراود ذهن بعض الناس، وهو أنه كيف يرضى الإمام «عليه السلام» بأن يمارس الإسفاف؟! فحتى لو أسفّ الآخرون، فالمفروض هو أن ينأى بنفسه عن ذلك..

وهذا وهم باطل، فإن المقصود هو أنه «عليه السلام» اختار مجاراتهم فيما يختارونه من مواقف، حتى لقد رضي الدخول في الشورى، وقرنوه بهذه النظائر، مع علمهم بأنه لا يقاس به أحد.

---

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص30.

ورضي هو بذلك حفظاً للدين، ورعاية لمصلحة المسلمين. ولم يبادر لمواجهتهم بما يدخل في دائرة التحدي. والمقصود بالإسفاف هنا إسفاف الطائر، وهو دنوه من الأرض حتى يكاد يضربها برجله.. وليس المراد به الأخذ بالأمور الدنيئة والخسيسة..

2 - قد أظهر «عليه السلام» في كلمته هذه أن القوم قد أتوا ما أتوا وهم على علم بتقدمه عليهم، وعلى يقين بأنهم لا يقاسون به.. وهذا يضع علامة استفهام كبيرة على المحاولات التي تبذل لإعطاء أبي بكر وعمر وسواهما أحجاماً بارزة في مقابله..

ثم هو يدلل على أن ما فعلوه لم يراعوا به طريق الورع والإلتزام بالحدود الشرعية..

3 - إن من عداه كانوا نظائر لبعضهم البعض، ولم يكن يصح أن يقرن هو «عليه السلام» بهم.. وهذا يشير إلى أن ما يدعى لبعضهم من تمييز على من عداه في تقوى أو في علم، أو في سياسة، لم يكن دقيقاً.

4 - إن أسباب ميلهم إلى غير علي «عليه السلام» ليست مقبولة من الناحية الشرعية والعقلية، فإنه لا يجوز لمن يجعل نفسه في موضع الأمين على مصير الأمة، ويوكل إليه اختيار ما يصلحها في دينها ودنياها - لا يجوز - أن يميل مع أضغانه الجاهلية التي لا يرضاها الله تعالى.. أو أن يميل مع عصبياته العشائرية، فإن ذلك لا يحقق الهدف الذي انتدب إلى تحقيقه. كما أنه ليس له مبرر في العقل

والشرع. وقد أوضحنا ذلك في موضع آخر.

5 - وأما بالنسبة لما وصف به عثمان من أنه قام نافجاً حضنيه، بين نثيليه ومعتلفه، فهو أصدق تعبير عن اهتمامات عثمان وانشغالاته التي ظهر أنها اتجهت بصورة انحدارية حتى بلغت هذا المستوى فأصبح همه بطنه، والتملي من مال الله سبحانه، ثم التخلي للتنفيس عن الكرب الناشئ من التخمة..

مع أن المفروض هو أن يفكر بسياسة الأمة بصورة صحيحة.. توصلها إلى الأهداف السامية التي رسمها الله تعالى لها.

لماذا زويت الخلافة عن أهلها؟!:

ونذكر هنا جانباً من تبريرات عمر، لمواصلة سياساته الرامية للإستمرار في إقصاء الخليفة الشرعي عن موقعه الذي جعله الله تعالى له، فلاحظ ما يلي:

1 - عن ابن عباس قال: إني لأماشي عمر في سكة من سكك المدينة، يده في يدي، فقال: يا ابن عباس، ما أظن صاحبك إلا مظلوماً.

فقلت في نفسي: والله لا يسبقني بها. فقلت: يا أمير المؤمنين، فاردد إليه ظلامته.

فانتزع يده من يدي، ثم مرّ يهمهم ساعة، ثم وقف، فلحقته، فقال لي: يا ابن عباس، ما أظن القوم منعهم صاحبك إلا أنهم

استصغروه.

فقلت في نفسي: هذه شر من الأولى ـ فقلت: والله، ما استصغره الله حين أمره الله أن يأخذ سورة براءة من أبي بكر.

فأعرض عني وأسرع(1).

2 ـ ويقول نص آخر: إن عمر قال لابن عباس، وهو يسير معه في بعض أسفاره: يابن عباس، ما منع علياً من الخروج معنا؟!

قلت: لا أدري.

قال: يا بن عباس، أبوك عم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنت ابن عمه، فما منع قومكم منكم؟!

قلت: لا أدري.

قال: لكني أدري، يكرهون ولايتكم لهم!

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص45 وج12 ص46 وعن الرياض النضرة = = ج2 ص173 وكتاب الأربعين للشيرازي ص226 وحلية الأبرار ج2 ص317 وبحار الأنوار ج40 ص125 عن الموفقيات، ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص450 والمراجعات ص396 والسقيفة وفدك للجوهري ص72 والدرجات الرفيعة ص105 وأبو هريرة للسيد شرف الدين ص122 وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص349 وكشف الغمة للإربلي ج2 ص46 وكشف اليقين ص175 و 470 والتحفة العسجدية ص145 وغاية المرام ج6 ص122 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج22 ص426 وج31 ص37.

قلت: لم، ونحن لهم كالخير؟!

قال: اللهم غفراً، يكرهون أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة، فيكون بجحاً بجحاً، لعلكم تقولون: إن أبا بكر فعل ذلك!! لا والله، ولكن أبا بكر أتى أحزم ما حضره ولو جعله لكم ما نفعكم مع قربكم(1).

3 - وفي نص آخر: أن عمر قال لابن عباس: أشكو إليك ابن عمك، سألته أن يخرج فلم يفعل، فلم أزل أراه واجداً، فبم تظن موجدته؟!

قلت: يا أمير المؤمنين، إنك لتعلم.

قال: أظنه لا يزال كئيباً لفوت الخلافة.

قلت: هو ذاك، إنه يزعم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أراد الأمر له.

فقال: يا ابن عباس: وأراد رسول الله «صلى الله عليه وآله» له فكان ماذا، إذا لم يرد الله تعالى ذلك؟! إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أراد ذلك وأراد الله غيره، فنفذ مراد الله، ولم ينفذ مراد رسوله، أو كلما أراد رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان؟!

إنه أراد إسلام عمه ولم يرده الله أن يسلم.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص288 وراجع: مواقف الشيعة ج1 ص220 وج2 ص363 والإيضاح لابن شاذان ص166 - 169.

وقد روي معنى هذا الخبر بغير هذا اللفظ وهو قوله: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أراد أن يذكره للأمر في مرضه فصددته عنه خوفاً من الفتنة، وانتشار أمر الإسلام، فعلم رسول الله ما في نفسي وأمسك، وأبى الله إلا إمضاء ما حتم(1).

4 - ونص رابع يقول: إن عمر قال: يابن عباس، أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد؟!

فكرهتُ أن أجيبه، فقلت: إن لم أكن أدري فأمير المؤمنين يُدريني.

فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة، فتبجحوا على قومكم بَجَحاً بجَحاً، فاختارت قريش لأنفسها، فأصابت ووُفّقت.

فقلت: يا أمير المؤمنين، إن تأذن لي في الكلام، وتُمِطْ عني الغضب تكلمت.

فقال: تكلم يا بن عباس.

فقلت: أمّا قولك يا أمير المؤمنين: اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفّقت، فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها حيث اختار الله عزّ وجلّ لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص78 و 79 وبحار الأنوار ج29 ص639 = = وج30 ص555 وغاية المرام ج6 ص93 ومكاتيب الرسول ج3 ص706.

وأما قولك: إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوّة والخلافة، فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهية فقال: ﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ**﴾(1).

فقال عمر: هيهات والله يابن عباس! قد كانت تبلغني عنك أشياء، كنت أكره أن أقرك عليها فتزيل منزلتك مني.

فقلت: وما هي يا أمير المؤمنين؟!

فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلاً فمثلي أماط الباطل عن نفسه.

فقال عمر: بلغني أنك تقول: إنما صرفوها عنا حسداً، وبغياً، وظلماً.

فقلت: أما قولك يا أمير المؤمنين ظلماً، فقد تبين للجاهل والحليم.

وأما قولك حسداً، فإن إبليس حسد آدم، فنحن ولده المحسودون.

فقال عمر: هيهات، أبت قلوبكم يا بني هاشم إلا حسداً ما يحول، وضغناً وغشاً ما يزول.

فقلت: مهلاً يا أمير المؤمنين، لا تصف قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسد والغش، فإن قلب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قلوب بني هاشم.

فقال عمر: إليك عني يا ابن عباس.

---

(1) الآية 9 من سورة محمد.

فقلت: افعل، فلما ذهبت لأقوم استحيا مني، فقال: يا ابن عباس، مكانك الخ..[1].

5 ـ قال المعتزلي: «وقد روي عن ابن عباس أيضاً، قال: دخلت على عمر يوماً، فقال: يا ابن العباس، لقد أجهد هذا الرجل نفسه في العبادة حتى نحلته، رياء.

قلت: من هو؟!

فقال: هذا ابن عمك ـ يعني علياً «عليه السلام» ـ.

قلت: وما يقصد بالرياء يا أمير المؤمنين؟!

قال: يرشح نفسه بين الناس للخلافة.

قلت: وما يصنع بالترشيح؟! قد رشحه لها رسول الله «صلى الله عليه وآله» فصرفت عنه.

قال: إنه كان شاباً حدثاً، فاستصغرت العرب سنه، وقد كمل الآن. ألم تعلم أن الله تعالى لم يبعث نبياً إلا بعد الأربعين؟!

قلت: يا أمير المؤمنين، أما أهل الحجى والنهى، فإنهم ما زالوا يعدونه كاملاً منذ رفع الله منار الإسلام، ولكنه يعدونه محروماً مجدوداً.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص223 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص289 والكامل في التاريخ ج3 ص63 و 64 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص107 والمراجعات ص394 والسقيفة وفدك للجوهري ص131.

فقال: أما إنه سيليها بعد هياط ومياط[1]، ثم تزل فيها قدمه، ولا يقضي منها أربه إلخ..[2].

ونقول:

إن لنا ملاحظات على هذه النصوص، نجملها فيما يلي:

ألف: ما أظن صاحبك إلا مظلوماً:

1 - إن كثرة اسئلة عمر لابن عباس عن علي «عليه السلام»، وعن أسباب استبعاده من الخلافة وغير ذلك من شؤون، يجعلنا نظن أنه كان يعيش هاجس الخوف المستمر من وصول علي «عليه السلام» للخلافة بعده.

2 - إنه يدل على أنه كان باستمرار بصدد جس النبض، ومعرفة الأجواء عن قرب، فابن عباس كان من بني هاشم، وهو ابن عم أمير المؤمنين علي «عليه السلام» مباشرة.. وهو شاب عاقل، وفهيم، ولبيب. ولعل عمر كان يقربه ليرضي بذلك غروره، فإن صداقة

---

(1) الهياط: الإقبال، والمياط: الإدبار، كما عن اللحياني، وقال غيره: الهياط: اجتماع الناس للصلح، والمياط: تفرقهم عن ذلك. راجع: لسان العرب.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص80 وبحار الأنوار ج29 ص637 وج31 ص69 والتحفة العسجدية ص147 وسفينة النجاة للتنكابني ص237 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص448 ومواقف الشيعة ج1 ص154.

الخليفة، والحصول على الإحترام والتبجيل من قبله أمر تميل إليه النفوس، فكيف بشاب طموح ولبيب، ومثقف مثل ابن عباس!!

3 ـ لعل قول عمر لابن عباس: ما أظن صاحبك إلا مظلوماً، قد جاء على سبيل الإستدراج له، ليعرف منه إن كان الحديث عن المظلومية متداولاً في بيوت بين هاشم، ليعرف إن كانت النفوس غاضبة والعواطف متشنجة تجاهه هو شخصياً أم لا، حيث إنه كان يعيش عقدة ترقب نتائج أفعاله، فإنه هو الذي تولى مهاجمة أقدس بيت في بني هاشم، وفي جميع البشر على الإطلاق..

4 ـ ولكن ما نكأ الجرح عنده هو جواب ابن عباس، الذي بيَّن له أن ظلامة علي «عليه السلام» هي عند عمر بالذات.. فأزعجه ذلك.. حتى إذا استعاد السيطرة على نفسه، واستجمع أفكاره طلع بالمخرج الذي لم يزل يردده، وهو أن قوم علي «عليه السلام» استبعدوه لأنهم استصغروه.. وبذلك يكون قد ألقى تبعة إبعاده على غيره، وتحول هو إلى الظل حيث لا يراه أحد إلا بمزيد من التحديق، والتبصر.

وقد قلنا إن كلا الأمرين غير دقيق، فإن عمر بن الخطاب كان على رأس الذين ابعدوا علياً «عليه السلام».. كما أن صغر السن لم يكن هو السبب في إبعاده كما بيناه.

بل السبب هو الإتفاق المسبق على ذلك، والإعداد له وفق ما بيناه في هذا الكتاب، وفي كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»..

وهذا بالذات هو ما جهر به ابن عباس، حين بين لعمر أن المعيار ليس هو رأي الناس في ذلك، بل المعيار هو الإختيار الإلهي.

ولم يستصغره الله حين عزل أبا بكر، ونصبه هو لتبليغ سورة البراءة.

ويلاحظ: أنه هذه المعادلة الإلهية كانت بين علي «عليه السلام» وبين أبي بكر بالذات، وأبو بكر الذي كان الرقم الأول الذي واجهوا فيه علياً «عليه السلام» في يوم السقيفة.

ب: ما منع علياً × من الخروج معنا؟!

1 - أما النص المتقدم برقم (2) فقد سجل مؤاخذة لعمر على علي «عليه السلام» مفادها أن علياً «عليه السلام» لم يرض بالخروج مع عمر في سفره ذاك..

مع أن الصحيح هو اعتبار امتناع علي «عليه السلام» عن الخروج مع عمر في سفره مؤاخذة لعمر نفسه، من حيث أن هذا الإمتناع يؤذن باستمرار الموانع وبقاء المبررات لموقف التحفظ والإنكار لشرعية السلطة الحاكمة، وعلى رأسها عمر بن الخطاب.

2 - إن على الناس أن يفهموا أن ما يلمحه الناس من انسجام ظاهري وتعامل إيجابي لعلي «عليه السلام» مع السلطة الغاصبة لحقه، فإنما جاء على سبيل العض على الجراح لمصلحة أهم وأغلى، وقد صرح أمير المؤمنين «عليه السلام» بذلك فقال في خطبته المعروفة «بالشقشقية»:

«فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبا».

3 - إن عمر قد ذكر أن سبب عدم قبول العرب بولاية بني هاشم هو أنهم يكرهون ولايتهم لهم، مع أنه كان قد صرح في عدة موارد بأن الذي منع قومهم منهم أنهم استصغروا سن علي «عليه السلام».

وفي مواضع أخرى يقول: إنهم كرهوا أن تجتمع النبوة، والخلافة في بني هاشم، فيكون بجحاً بجحاً. والبجح هو الفرح.

بل لقد ظهر هذا الإختلاف في الرواية الواحدة، وهي الرواية الثانية، حيث قرر عمر أولاً: أن المانع هو كراهة ولايتهم لهم.

ثم أضرب عن ذلك بقوله: اللهم غفراً، ليقول: إن الذي منعهم هو كراهة اجتماع النبوة والخلافة إلخ..

4 - قد حرص عمر أن يبرئ أبا بكر من أن يكون هو الذي منع من وصول علي أمير المؤمنين «عليه السلام» للخلافة.. ولعل سبب ذلك أنه أراد أن يدفع عن نفسه حيث كان هو المبادر لبيعة أبي بكر يوم السقيفة، وعن أبي بكر تهمة التعدي والظلم لأهل البيت، ويجعل ذلك على عاتق جماعات باسرها، حيث تضيع الحقيقة في زحمة الناس.. تماماً كما أرادت قريش قتل النبي «صلى الله عليه وآله» ليلة الهجرة بنحو يضيع دمه بين القبائل، فلا يقوى بنو هاشم على حربها جميعاً. كما أنه أراد أن يجعل استبعاد علي «عليه السلام» قراراً جماهيرياً، ليصوره إنساناً منبوذاً من الناس ومكروها.

ومن الواضح: أنه لو توجه الطعن إلى خلافة أبي بكر، فإن ذلك

سيطيح بشرعية خلافة عمر، لأن خلافته رشحت من خلافة أبي بكر، لأنها بوصية منه.

5 - من أين وكيف يستطيع عمر بن الخطاب أن يقنع الناس بأن الخلافة لو جعلت لبني هاشم لم ينفعهم ذلك؟! فإن ذلك يأتي على خلاف ما قرره الله ورسوله، وبلَّغه على أتم وجه، حتى لقد أخذ البيعة لعلي «عليه السلام» في يوم الغدير من الناس جميعاً، بما فيهم أبو بكر وعمر إلى غير ذلك من مواقف وسياسات له «صلى الله عليه وآله» كانت تهدف إلى تكريس هذا الأمر وتأكيده. فلو أن أبا بكر وعمر، ومن تابعهما لم يقدما على ما أقدما عليه، فإن الناس كانوا لا يشكون في أن الأمر صائر إلى علي «عليه السلام»..

6 - ما معنى قول عمر: «ولو جعلها لكم ما نفعكم إلخ..» فإن الضمير بقوله: «جعلها» يعود إلى أبي بكر، فيكون قد نسب إعطاء الخلافة وجعلها إلى أبي بكر، مع أن فاقد الشيء لا يعطيه. فليس لأبي بكر أن يعطي ولا لأحد من الناس ما ليس له..

وقد ذكرنا: أن الله سبحانه قد جعل هذا الأمر لعلي «عليه السلام»، فلماذا انتزعه منه أبو بكر..

ج: موجدة علي ×:

وأما الحديث الثالث الذي سأل فيه عمر بن الخطاب عن سبب موجدة علي «عليه السلام»، فنلاحظ فيه ما يلي:

1 - إن ظهور موجدة علي «عليه السلام» واستمرارها، حتى

ليقول عمر: «فلم أزل أراه واجداً»، يدل على أنه «عليه السلام» كان يجمع بين أمرين:

أحدهما: أن يكون له «عليه السلام» حضور وتأثير في محيط الهيئة الحاكمة، ليتسنى له إحقاق الحق، وإبطال الباطل، وإقامة الشريعة، وعدم السماح بتعطيل الحدود والأحكام كما أظهرته الوقائع.. في مختلف الموارد..

الثاني: أن يحفظ لمظلوميته حيويتها، ولقضية الإمامة حضورها في وجدان الأمة، لتتمكن من نقلها إلى الأجيال التالية التي لها الحق في معرفتها كما كان للجيل الأول الحق في ذلك أيضاً.

2 - إن سؤال عمر عن سبب موجدة علي «عليه السلام»، هو سؤال العارف الساعي لاستدراج الطرف الآخر ليقول ما عنده، ولذلك قال ابن عباس: مستخدماً المزيد من المؤكدات: «إنك لتعلم».

فلما جهر عمر بالأمر وافقه عليه ابن عباس.

3 - لكن ما يدعو للدهشة هنا هو لغة أو فقل: نبرة الإستهتار العمري بقرار رسول الله «صلى الله عليه وآله»، زاعماً أن إرادة رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد تخالف إرادة الله تعالى. مما يعني أنه «صلى الله عليه وآله» نصب علياً «عليه السلام» من عند نفسه..

مع أن الله تعالى يقول: {**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَ وَحْيٌ يُوحَى**}.. ومع أن ثمة آيات قرآنية تدل على أن إرادة الله تعالى هي إرادة رسوله «صلى الله عليه وآله»، مثل آية: {**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ**

مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ} [1]. وآية {**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**} [2] وغير ذلك من آيات.

4 - ما ذكره عمر من أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أراد إسلام عمه أبي طالب، ولم يرد الله له أن يسلم، غير صحيح.

أولاً: لأن عم النبي «صلى الله عليه وآله» كان مسلماً بلا ريب كما أثبتناه في كتابنا ظلامة أبي طالب.

ثانياً: إن الله سبحانه يحب للبشر جميعاً أن يؤمنوا به، وأن يطيعوا أمره.

ثالثاً: نحن لا نؤمن بالجبر الإلهي في قضايا الإيمان، وفي الأفعال الإختيارية، وقد قال تعالى: {**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**} [3]، فما معنى قوله: لم يرد الله له أن يسلم..

وقد بحثنا هذا الموضوع في كتب لنا أخرى.

5 - إن عمر قد صد رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن كتابة اسم علي «عليه السلام» في مرضه، حين قال عن النبي «صلى الله عليه وآله»: إنه ليهجر، أو غلبه الوجع.. مدعياً أن ذلك كان منه خوفاً

---

(1) الآية 67 من سورة المائدة.

(2) الآية 55 من سورة المائدة.

(3) الآية 29 من سورة الكهف.

من الفتنة، فهل هو أعرف من النبي «صلى الله عليه وآله» الذي لا ينطق عن الهوى. وهل يكون التخلص من الفتنة المتوهمة بصده عن فعل ما عزم على فعله، وباتهامه بالهجر والجنون، وإهانته، وإلحاق الأذى به؟!

6 - إنه اعتبر ما فعله مع رسول الله من اتهامه بأنه يهجر، ومنعه من كتابة كتاب لن يضل الناس بعده - اعتبره - من مفردات الجبر الإلهي أيضاً. ولا شك في بطلان هذا الإدعاء، ويعلم ذلك مما سبق وسواه.

وقد تكلمنا عن بعض ما له مساس بهذا الأمر في جزء سابق من هذا الكتاب..

د: الحسد والظلم:

1 - في الرواية الرابعة ذكر ابن عباس: أن قريشاً لو اختارت ما كان الله اختاره لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود..

وهذا يدل على وجود النص على الخلافة الذي لا يمكن دفعه ولا المراء فيه عن الله تعالى: ولو أمكن لعمر إثارة أية شبهة فيه لبادر إلى إثارتها، لإنقاذ موقفه على الأقل..

2 - إن عمر قد صوّب قريشاً فيما اختارته.. مع كون ما اختارته جاء مخالفاً لما اختاره الله تعالى لها وللبشر كلهم، وهذا ما لم يكن متوقعاً منه. وكان عليه أن يراعي مشاعر الناس في ذلك، فلا يعلن ما يتضمن تخطئة لله سبحانه ورسوله، أو على الأقل ما ظاهره ذلك..

3 - إن قول ابن عباس إن كراهة قريش جمع النبوة والخلافة لبني هاشم يدخل في دائرة كراهة ما أنزل الله.. قد تضمن التقدم خطوة أخرى نحو تأكيد النص، بالتصريح بأن جمع الخلافة والنبوة لبني هاشم هو مما أنزله الله تبارك وتعالى، وليس لأحد أن يكره ما أنزل الله سبحانه..

ولعله يشير بذلك إلى آيات الولاية:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾(1).

وقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (2).

فلما بلغهم ولاية علي «عليه السلام» في يوم الغدير نزل قوله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾(3).

---

(1) الآية 55 من سورة المائدة.

(2) الآية 67 من سورة المائدة.

(3) الآية 3 من سورة المائدة.

4 - قول ابن عباس: «لكان غير مردود ولا محسود» يشير:

أولاً: إلى أن قريشاً قد ردت ما اختاره الله ورسوله لها..

ويشير ثانياً: إلى أن الداعي لها إلى ذلك هو الحسد. وليس إيثار رضا الله تبارك وتعالى، ولا التفكير أو الإهتمام بمصلحة الأمة والدين..

5 - لم يكن من المستحب ولا المرضي أن يعرِّض عمر لإبن عباس بأن موقفه هذا وسائر مواقفه في هذا الإتجاه قد أثرت على منزلته عنده، بل كان ينبغي أن يظهر له أن ذلك قد زاده إحتراماً وإكباراً، من حيث دلالته على أن ابن عباس متقيد بالعمل بما يريده الله تعالى ويرضاه. ويدعو الناس إلى العودة إلى ما اختاره الله تعالى لهم.

6 - إن ابن عباس لم ينكر ما نسبه إليه عمر، من أنه كان يقول: إنما صرفوا الخلافة عن بني هاشم حسداً وبغياً وظلماً، بل هو قد أيد ذلك، وقرره مرة بعد أخرى، مع إعلانه مرة ثانية بأنه ليس بوسع أحد إنكار الظلم الذي حاق ببني هاشم في أمر الخلافة، فقد تبين ذلك للجاهل والحليم.

وأما الحسد، فهو وإن كان قد أشار إلى حصوله بقوله: «غير مردود ولا محسود»، ولكنه أحال الأمر فيه على إبليس «لعنه الله»، حيث حسد آدم «عليه السلام».

فهو لم يواجه الخليفة بتهمة الحسد، ولا اتهم قريشاً مباشرة بذلك، ولكنه لم يتنازل عن تهمة الحسد من أساسها، بل بقي مصراً عليها

حين قال: بل نحن أبناؤه المحسودون، فأبقاها غير واضحة المعالم، حيث لم يبين أنهم محسودون من قِبَل حسد إبليس لأبيهم آدم؟! أم أنهم محسودون من قِبَل قريش لهم؟! وهذا من لطائف التورية..

ومما يذكر هنا على سبيل الإستظراف ما يقال من أن خياطاً أعور قال لأحد الشعراء: لأخيطن لك ثوباً لا يدرى، هل هو قباء، أم شيء آخر..

فقال الشاعر: لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعراً لا يدرى، أمديح هو أم هجاء..

فلما خاطه له الخياط حسبما وصف، قال ذلك الشاعر فيه:

خـاط لـي عمرو قـبـــاء لـيـت عيـنـيـــه سـواء

لـيت شعري من سيـدري أمـديـــح أم هـجـاء؟

7 ـ إن عمر بن الخطاب لم يسكت عن ذلك، بل رد التهمة بمثلها، ولكن لا لإبن عباس وحسب، وإنما لبني هاشم كلهم، فوصف قلوب جميعهم بالحسد، والغش، والضغن الدائم.

فأبطل ابن عباس دعواه بصورة رصينة ومبرهنة لم يجد معها عمر بن الخطاب بداً من البخوع والتسليم، حيث بين له أن تهمته هذه استهدفت بالدرجة الأولى علياً «عليه السلام». وهي تهمة قد أبطلها القرآن الكريم، لأن آية التطهير تدل على أن النبي «صلى الله عليه وآله» وعلياً وفاطمة والحسنين «عليهم السلام» لا يمكن أن يتطرق الحسد والضغينة، ولا الغش إلى قلوبهم، لأنه من الرجس الذي نفته

الآية المباركة..

ثم أحرجه أيما إحراج حين لفت نظره إلى أن كلامه هذا يشمل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإنه سيد بني هاشم وفخرهم، ولا يمكن أن يوصف بمثل هذه الأوصاف.

هـ: الرياء في عبادة علي ×:

تضمنت الرواية الثانية ما يلي:

ألف: الدلالة على أن اجتهاد علي «عليه السلام» في العبادة كان ظاهراً للعيان، وأن آثاره قد ظهرت فيه «عليه السلام» ذبولاً ونحولاً..

ب: إن هذا الظهور قد ضايق عمر بن الخطاب، ورأى فيه خطراً وضرراً، فأراد أن يفرغه من محتواه، ولو بما يتضمن الطعن في طهر علي «عليه السلام»، وفي إخلاصه وخلوصه..

2 - إن هذا الإتهام الذي وجهه إلى سيد الوصيين، منفي عنه «عليه السلام» بآية التطهير أيضاً، فإن الرياء من مفردات الرجس الذي طهرهم الله تعالى عنه..

3 - إن هذه التهمة تحتاج إلى الإطلاع على ما في القلوب والنفوس من قبل من يطلقها، فكيف عرف عمر أن علياً «عليه السلام» أو أياً كان من الناس يفعل ما يفعله رياء؟!.

4 - لا نظن عمر بن الخطاب كان جاهلاً بطهارة أمير المؤمنين

عما نسبه إليه، بل هو يعلم أنه بريء من تهمته هذه براءة الذئب من دم يوسف، ولكن الهدف من إطلاق هذه الشائعات هو كسر هيبته «عليه السلام»، بإثارة أجواء الشبهة من حوله صلوات الله وسلامه عليه. وتهيئة الأجواء لإقصائه من جديد عن مقام الخلافة بهدوء، وبأقل قدر ممكن من المتاعب. ولكن بأكبر قدر ممكن من الأضرار بسمعته «عليه السلام»..

ويدلنا على ذلك: تصريحه لابن عباس بأنه «عليه السلام» إنما يريد بهذا الرياء ـ والعياذ بالله ـ ترشيح نفسه للخلافة..

أو أنه أراد أن يحط من مقام أمير المؤمنين «عليه السلام» من جهة، ويرفع من شأن من يريد أن يجعلهم منافسين له «عليه السلام»، من جهة أخرى، لتصبح الشورى مقبولة بنظر الناس، حيث يتساوى من يسميهم لها بنظرهم.. ثم إذا جاءت النتائج بعد ذلك وفق ما خطط ودبر، فلن تتسبب لهم بصدمة، ولن تواجه باعتراضات خطرة، أو حتى مزعجة.

5 ـ إن اعتماد عمر هذه الأساليب لمواجهة علي «عليه السلام» في أمر الخلافة يهدف إلى الإيحاء بأنه «عليه السلام» ليس أهلا لهذا المقام في نفسه، كما لم يكن أهلاً له فيما سبق، ويريد أن يضيف إلى ذلك التشكيك بتقوى وبورع علي «عليه السلام»، الذي هو من شروط الخليفة والإمام.

6 ـ إن جواب ابن عباس قد عرَّف الخليفة بأن الناس لم ينسوا بعد

أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو الذي رشح علياً للخلافة. وكان عمر أحد الساعين في صرفها عنه، وذلك يعني: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان يرى علياً أهلاً لمقام الخلافة، وبذلك تسقط تشكيكات عمر فيه «عليه السلام»..

7 - إن عمر عاد ليدعي: أن ترشيح النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» للخلافة، إنما هو لأن علياً حينئذٍ صغير السن، فلم تظهر للنبي فيه أية موانع لنيل هذا المقام....

ثم ادعى بصورة صريحة أو مبطنة أموراً لا يمكن إقراره عليها، وهي التالية:

ألف: إن العرب هم الذين أبعدوا علياً «عليه السلام» عن المقام الذي رشحه له النبي «صلى الله عليه وآله».

ب: إن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أخطأ في اختياره وترشيحه لعلي الذي لم يكن قد بلغ الأربعين، في حين أن الله تعالى لم يبعث نبياً قبل الأربعين.

وكلا هذين الأمرين مردود على عمر جملة وتفصيلاً..

فأولاً: إن الذين أبعدوا علياً «عليه السلام» ليسوا هم العرب، بل كان الناس حين وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يشكون أن الأمر سيكون له «عليه السلام» كما ذكرناه أكثر من مرة.. والذين دبروا لإبعاده وابعدوه بالفعل متوسلين بالقوة والقهر، هم عمر نفسه وأبو بكر، وأبو عبيدة، ومعهم: معاذ، واسيد بن حضير، وبشير بن

سعد،، وابن عوف، وخالد بن الوليد، ومحمد بن مسلمة، وأضرابهم، حيث استطاعوا أن يهيمنوا على الناس، وأن يبتزوا هذا الأمر من صاحبه الشرعي بالقهر والغلبة بعد أن استعانوا ببني أسلم، وغيرهم ممن كانوا حول المدينة، وأشار إليهم القرآن..

ثانياً: إن الله تعالى قد جعل عيسى نبياً وهو في المهد، فقد قال سبحانه:

﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً، قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً﴾(1).

وقال تعالى عن يحيى:

﴿وَآتَيْنَاهُ الحُكْمَ صَبِيّاً﴾(2).

7 - إن ابن عباس قد جهر بالحقيقة، وهي أن العرب على قسمين:

أحدهما: أولئك الذين لا لون لهم ولا طعم ولا رائحة، وهم العوام الذين ينعقون مع كل ناعق، ويسيرون في ركاب كل قبيل.. فهؤلاء ليس لهم رأي.. أو لا يعتدُّ برأيهم.

الثاني: أهل النهى والحجى، وهم العقلاء.. وهؤلاء يعرفون كمال علي «عليه السلام»، وفضله وعلمه وزهده وتقواه، وأنه أهل لهذا الأمر، ويعرفون فضائله وكمالاته منذ رفع الله منار الإسلام.. وإن

---

(1) الآيتان 29 و 30 من سورة مريم.

(2) الآية 12 من سورة مريم.

كان بعض هؤلاء يميل إلى الدنيا، ويسعى لإبعاده عن هذا الأمر، ولكن على قاعدة:

﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾[1]..

فالعقلاء يرون علياً «عليه السلام» محروماً ـ على حد قول ابن عباس ـ أي أن صناع السياسة والطامعين في الدنيا هم الذين حرموه.

ومجدوداً: أي لا حظ له، فإن الجَدَّ هو الحظ.

8 ـ ويبقى أن نشير إلى بطلان ما تنبأ به عمر بن الخطاب من أنه «عليه السلام» حين يلي الخلافة سوف تزل فيها قدمه، فإن علياً «عليه السلام» كان مصاناً من زلة القدم، لأنه مطهر من أي رجس، ولم يكن ينقصه علم، ولا تقوى، ولا معرفة، ولا بصيرة بزمانه وأهله، ولا كان عاجزاً عن التدبير الصحيح، فلماذا تزل قدمه؟! ومتى؟! وكيف؟!

ولكنه سيواجه بمكائد قريش، وفنونها في المكر والفجور كما أشار إليه عمر نفسه حين قال: إنه «عليه السلام» ليأخذنهم بمر الحق، لا يجدون عنده رخصة، ولئن فعل لينكثن بيعته ثم ليتحاربن.. فلذلك تبرع عمر بالعمل على صرف الأمر عنه «عليه السلام» خدمة لقريش، حتى لا يأخذها بمر الحق.. وتنكث بيعته!! ما عشت اراك الدهر عجباً..

---

(1) الآية 14 من سورة النمل.

التخويف من علي ×:

وقد ذكرت النصوص: أن عمر بن الخطاب أشار إلى أن علياً «عليه السلام» هو الذي يحمل الناس على الحق، ويسلك بهم الصراط المستقيم وإن كرهوا..

وهذا الكلام وإن كان بظاهره مدحاً وثناء، ولكن بعض العلماء قال: «..وظني أن عمر إنما وصف علياً بأنه يسلك بهم الطريق المستقيم تحذيراً لهم، وتنبيهاً على لزوم معارضته، لأنه يحول بينهم وبين مقاصدهم وشهواتهم. وهم عبيد الدنيا.

ولذا قال عمر في بعض الأخبار السابقة: «لو استخلفتموه لأقامكم على الحق، ولو كرهتم»[1].

وقد جرى ذلك لهم بالفعل حين أعلن علي «عليه السلام» أنه سيسترجع الأموال التي حازها الأمويون من بيت مال المسلمين قائلاً: «والله لو وجدته قد تزوج به النساء، وملك به الإماء، لرددته»[2].

---

(1) دلائل الصدق ج3 ق1 ص120 وراجع: كنز العمال ج5 ص735 و 736 وأنساب الأشراف ص214.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص46 ومناقب آل أبي طالب ج1 ص377 ودعائم الإسلام ج1 ص396 ومستدرك الوسائل ج13 ص66 وشرح الأخبار ج1 ص373 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص14 و 275 وبحار الأنوار ج32 ص16 وج41 ص116 وج97 ص59 وجامع أحاديث الشيعة ج17 ص155 والغدير ج8 ص287 وج9

وهذا بعض ما كانوا يخشونه منه «عليه السلام».

ص315 و 357 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص269 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص198.

الباب العاشر:

هذه هي الشورى..

الفصل الأول:

الشورى العمرية: حدث ونص..

بداية:

نعرض في هذا الفصل بعض نصوص الشورى التي قررها عمر لاختيار الخليفة من بعده، ثم نتبعه بفصل آخر نحاول فيه عرض بعض اللفتات.. والملاحظات التي توضح أو تصحح بعض ما لعله يحتاج إلى التوضيح أو التصحيح..

ولكننا نشير أولاً إلى قيمة الشورى في الإسلام فنقول:

قيمة الشورى في الإسلام:

لا ريب في ان للشورى في الأمور التي يعود أمر البت فيها للناس دوراً في التأييد والتسديد، وإصلاح الأمور، ولكن لا صحة لما يدعيه البعض، من أن الإسلام قد جعل لها دوراً حاسماً في إنتاج السلطة.. وما استدلوا به من آيات قرآنية لا يصح الإستدلال به كما سنرى.

وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ:

هناك آيتان تعرضتا للشورى، وهما:

الآية الأولى، قوله تعالى: **(وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ**

فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)[1].

ولا يصح الإستدلال بهذه الآية على ما ذكروه، لما يلي:

أولاً: إن المقصود بكلمة الأمر ليس كل أمر، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يكن يفعل ذلك.. فلم يشاورو أحداً في الأمور كلها، كما أنه ليس المقصود خصوص أمر الخلافة، لأنه «صلى الله عليه وآله» لم يشاورهم في من يجعله خليفة له من بعده.

بل المقصود: هو أمر الحرب، فتكون الألف واللام في كلمة «الأمر» للعهد، لا الجنس. والآيات السابقة واللاحقة لهذه الآية تتحدث عن الحرب دون سواها، فالتعدي عن ذلك إلى غيره، واعتبار (ال) جنسية لا عهدية. ثم تخصيص (ال) الجنسية بخصوص الحكم والحاكمية يحتاج إلى دليل.

ثانياً: إن الآية إن كانت توجب المشاورة، لكنها لا توجب الطاعة منه لهم فيما يشيرون به عليه، والإنصياع لرأيهم فيه.. بل هي تعطيه حق اتخاذ القرار دونهم. فقد قالت: **(فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)**[2]. ولا توجب عليه الإنصياع لا للأكثرية ولا للأقلية، أو للإجماع لو حصل، بل توجب عليه أختيار الرأي المناسب، سواء صدر من الأقلية أو الأكثرية، أو لم يصدر من أي منهم.

---

(1) الآية 159 من سورة آل عمران.

(2) الآية 159 من سورة آل عمران.

ثالثاً: تضمنت الآية ما يشير إلى أن هذه المشاورة قد جاءت على سبيل التأليف والتودد، بعد أن صدر من المسلمين ما يحتاج إلى العفو عنهم، والتسامح واللين معهم، والإستغفار لهم. وأن لا يعاملهم بما يستحقونه. فقد قال تعالى: **(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ)**[1].

بل قد يقال: إن الأمر بالمشاورة لهم بعد صدور هذه الأفعال والقبائح، إنما هو أمر عقيب توهم الحظر، إذ قد يتوهم: أن أمثالهم لا تصح مشاورتهم، ولا الرفق بهم، ولا التودد لهم. فرفع الله تعالى عن نبيه «صلى الله عليه وآله» هذا الحظر، وقال له: لا مانع من أن تفعل ذلك.. والأمر عقيب توهم الحظر لا يفيد أكثر من رفع الحظر عن الفعل.

رابعاً: ويدل على ذلك: ما روي من أن الله ورسوله غنيان عن المشاورة.. فأفاد ذلك: أن مشاورته لهم إنما هي لمصلحة تعود إليهم هم، وهي تأليفهم، وإعادة الإعتبار إليهم، وبث الثقة في نفوسهم وما إلى ذلك.

خامساً: إن الآية تتحدث عن مشاورة الحاكم لرعيته، ولا تتحدث عن إنتاج السلطة من خلال الشورى.

---

(1) الآية 159 من سورة آل عمران.

وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ:

الآية الثانية قوله تعالى: **(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)**[1].

ويرد على الإستدلال بها ما يلي:

1 - إن قوله تعالى: **(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)** ليس إلا أمراً تعليمياً أخلاقياً، وليس إلزامياً يوجب التخلف عنه العقاب، وإنما يمكن أن يوجب عدم الإلتزام بمقتضاه وقوع الإنسان في بعض الأخطاء، فيكون عليه هو أن يتحمل آثارها، ويعاني من نتائجها.

2 - إن الضمير في قوله: **(أَمْرُهُمْ)** يرجع إلى المؤمنين، والمراد به الأمر الذي يرتبط بهم؛ أي أن الشورى تكون في الأمور التي يرجع البيت والقرار فيها إلى المؤمنين وتكون من شؤونهم الخاصة بهم، وليس للشرع فيها إلزام أو مدخلية، كما في أمور معاشهم ونحوها، مما يفترض في الإنسان أن يقوم هو به. أما إذا كان ثمة قرار شرعي فـ **(مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ)**[2] **(وَأَطِيعُواْ اللهَ وَالرَّسُولَ)**[3]. فمورد الحكم، والسياسة، والإدارة، وغير ذلك، لا يمكن أن يكون شورائياً إلا إذا ثبت أن الشارع أو كله إلى المكلفين، وليس له فيه حكم، أو نظر

---

(1) الآية 38 من سورة الشورى.

(2) الآية 36 من سورة الأحزاب.

(3) الآية 132 من سورة آل عمران.

خاص.

وقد قال العلامة الطباطبائي «رحمه الله»: «والروايات في المشاورة كثيرة جداً، وموردها ما يجوز للمستشير فعله وتركه بحسب المرجحات.

وأما الأحكام الإلهية الثابتة، فلا مورد للاستشارة فيها، كما لا رخصة فيها لأحد، وإلا كان اختلاف الحوادث الجارية ناسخاً لكلام الله تعالى»[1].

3 - إن هذه الشورى التي دل عليها قوله تعالى: **(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)** ليست لكل أحد، وإنما هي خاصة بأولئك المؤمنين الذين لهم تلك الصفات المذكورة في الآيات قبل وبعد هذه الفقرة. وليس ثمة ما يدل على تعميمها لغيرهم، بل ربما يقال بعدم التعميم قطعاً، فقد قال تعالى:

(فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِندَ اللهَ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ، وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ، وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ)[2].

---

(1) الميزان ج4 ص70.

(2) الآيات 36 - 39 من سورة الشورى.

فهؤلاء الذين صرحت الآيات بإيمانهم وبحيازتهم لهذه الصفات، هم أهل الشورى دون سواهم(1)، وليس لغيرهم الحق في أن يشاركهم فيها، وهي تتناول أمورهم،ولا تشمل أمور غيرهم. فتكون الآية دليلاً على عدم شمول الأحكام التي تنتج عن الشورى لغير أهلها، فتكون الآية دالة على ضد المدعي.

وأما الذين لا يتحلون بتلك الصفات فلا شورى لهم لأن من لا يؤمن على نفسه، كيف يؤمن على مصالح العباد، ودمائهم، وأموالهم، وأعراضهم؟!.

واللافت: أننا لا نجد لعلي «عليه السلام» أي حضور في مواقع الاعتراض أو الاقتراح على رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولم يشارك في أي من الموارد التي استشار النبي «صلى الله عليه وآله» فيها أصحابه، لأنه كان دائماً في موقع التابع الذي ليس لديه إلا التسليم له، والرضا بما يرضاه صلوات الله وسلامه عليهما.

---

(1) واحتمال: أن يكون المعنى: ما عند الله خير وأبقى لجماعات مختلفة وهم:

ألف: الذين آمنوا.

ب: الذين يجتنبون كبائر الإثم الخ.. هذا الإحتمال خلاف الظاهر هنا، فإن المراد أن الذين يجمعون هذه الصفات هم الذين يكون ما عند الله خير وأبقى لهم. وإلا فلو كان أحد ينتصر على من بغى عليه، ولكنه غير مؤمن مثلاً، فلا شك في أن ما عند الله ليس خيراً وأبقى له. وكذا لو كان أمرهم شورى بينهم، وهم غير مؤمنين.

وبعد ما تقدم نقول:

قالوا لعمر: لوعهدت.

فقال: كنت أجمعت بعد مقالتي لكم أن أولي رجلاً أمركم، يحملكم على الحق، وأشار إلى علي بن أبي طالب، ثم رأيت أن لا أتحمله حياً وميتاً[1].

إجمال الحدث أولاً:

قال ابن واضح: إن عمر صير الأمر شورى بين ستة نفر، هم: علي «عليه السلام»، وطلحة والزبير، وعثمان، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمان بن عوف..

وقال: أخرجت سعيد بن زيد لقرابته مني.

فقيل له في ابنه عبد الله، فقال: حسب آل الخطاب ما تحملوا منها: إن عبد الله لم يحسن يطلق امرأته.

وأمر صهيباً أن يصلي بالناس حتى يتراضوا من الستة بواحد.

واستعمل زيد بن سهل الأنصاري وقال: إن رضي أربعة وخالف إثنان، فاضرب عنق الإثنين، وإن رضي ثلاثة، وخالف ثلاثة، فاضرب أعناق الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمان.

وإن جازت الثلاثة أيام ولم يتراضوا بأحد، فاضرب أعناقهم

---

(1) الفتوحات الإسلامية ج2 ص427.

جميعاً[1]، زاد الدميري قوله: فلا خير للمسلمين فيهم[2].

من التفاصيل:

ونذكر من التفاصيل التي قد تحمل معها بعض اللمحات، والإشارات إلى بعض السياسات روايتي ابن اعثم والطبري..، فلاحظ ما يلي:

الشورى برواية ابن أعثم:

قال ابن أعثم: إن عمر خطب الناس بعد صلاة الفجر فكان مما قال:

إن استخلفت عليكم خليفة، فقد استخلف من هو خير مني، وإن أهلك قبل ذلك، فأمركم إلى هؤلاء الستة الذين فارقهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهو عنهم راض: علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمان بن عوف[3].

قال: ثم نزل عمر عن المنبر، وأخذ بيد عبد الله بن عباس فخرج من المسجد، وجعل يماشيه ساعة، ثم تنفس وزفر زفرة.

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص160 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص333 عنه، وراجع شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص187.

(2) حياة الحيوان ج1 ص346 وفلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص128 عنه.

(3) الفتوح لابن أعثم ج2 ص84 و (ط دار الأضواء) ج2 ص324 - 325.

فقال له ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إن ما أخرج هذا النفس والزفير إلا الحزن.

فقال: ويحك يا بن عباس! إن نفسي لتحدثني باقتراب أجلي، ولست أحذر الموت، لأنه سبيل لابد منه، ولكني مغموم لهذا الامر الذي أنا فيه، لا أدري أقوم فيه أم أقعد!!

فقال له ابن عباس: يا أمير المؤمنين! فأين أنت عن صاحبنا علي بن أبي طالب «عليه السلام»: في هجرته، وقرابته، وقدمه، وسابقته، وفضيلته وشجاعته؟![1].

(**ثم تذكر الرواية:** ما عاب به الخليفة أركان الشورى الستة. وهو ما أفردنا له فصلاً تقدم في هذا الكتاب، ثم تقول:)

ثم قال (يعني عمر): يا ابن عباس! لو كان معاذ بن جبل حيا لما تخالفتني فيه الأمور، لأني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إن معاذا لأمة، يجيء يوم القيامة وبينه وبين العلماء نبذة ليس بينه وبين الله عز وجل إلا النبيون والمرسلون.

ولو أن سالماً مولى أبي حذيفة كان حياً لما شككت فيه، لأني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: [إن] سالماً رجل أحب الله عز وجل حباً، وخافه خوفاً لم يحب معه سواه.

ولو أن أبا عبيدة بن الجراح حياً لكان أهلاً لهذا الأمر، فإني

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص84 و (ط دار الأضواء) ج2 ص324 - 325.

سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح[1].

عمر يسأل جاثليق النصارى:

قال: ثم دخل عمر إلى منزله، وأرسل إلى وجوه أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» فأحضرهم، ثم أرسل إلى جاثليق النصارى فدعاه، فلما دخل عليه أمره بالجلوس فجلس.

ثم قال: يا جاثليق! اصدقني عما أسألك عنه.

قال: سل يا أمير المؤمنين!

قال: تجدون نعت نبينا في الإنجيل؟!

قال: نعم، إني لأجده: فارقليط.

قال عمر: وما معنى ذلك؟!

قال الجاثليق: معناه: أنه يفرق بين الحق والباطل.

فقال عمر ومن حضر: الحمد لله الذي جعلنا من أمته، ولكن كيف تجدنا في كتابكم؟!

فقال الجاثليق: أجد بعد محمد رجلاً عظيم الذكر، مبارك الأمر.

فقال عمر: يرحم الله أبا بكر!

قال: ثم ماذا ـ ويحك ـ يا جاثليق؟!

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص86 و (ط دار الأضواء) ج2 ص325.

فقال: من بعده قرن من حديد، قوي شديد.

قال عمر: ثم ماذا؟!

قال: ثم من بعده خليفة يؤثر أقاربه على من سواهم.

قال: فنظر إلى عثمان بن عفان، قال: ثم ماذا ـ ويحك ـ يا جاثليق؟!

قال: ثم سيف مسلول، ودم مهراق.

قال: فضرب عمر بإحدى يديه على الأخرى، ثم التفت إلى عثمان فقال: أبا عمرو! اتق الله عز وجل! وإن وليت هذا الأمر من بعدي فلا تحملن آل معيط على رقاب المسلمين.

وأنت يا أبا الحسن فاتق الله! وإن وليت هذا الأمر من بعدي، فلا تحملن آل أبي لهب[1] على رقاب الناس.

قال: ثم انصرف الناس من عنده. وذلك في يوم الجمعة[2].

ثم ذكر ابن اعثم حديث طعن أبي لؤلؤة لعمر، ثم قال:

ثم أقبل عمر على الناس فقال: أيها الناس! إذا أنا مت وواريتموني في حفرتي فانتظروا ثلاثا، فإن قدم عليكم طلحة بن عبيد الله، وإلا فاختاروا لأنفسكم من ارتضيتموه من هؤلاء الستة:

---

(1) يحتمل أن يكون الصحيح: آل أبي طالب.

(2) الفتوح لابن أعثم ج2 ص87 و 88 و (ط دار الأضواء) ج2 ص325 - 326.

علي بن أبي طالب «عليه السلام».

وعثمان بن عفان.

والزبير بن العوام.

وسعد بن أبي وقاص.

وعبد الرحمن بن عوف.

وطلحة بن عبيد الله، فإني قد جعلت الامر في هؤلاء الستة.

وأدخلوا ابني عبد الله في المشورة، على أنه ليس له من الامر شيء.

وهذا هو صهيب بن سنان يصلي بكم في هذه الأيام إلى أن يتفق رضاؤكم على رجل من هؤلاء الستة.

فمن ارتضيتموه واستخلفتموه من هؤلاء الستة فهو الخليفة من بعدي، فإذا أنتم بايعتم رجلا من بعدي، واتفقت آراؤكم عليه، وعقدتم له البيعة، ثم خالفكم أحد فاقتلوه(1).

نصوص الشورى عند الطبري:

أما الطبري فيذكر: أنه لما طعن عمر بن الخطاب دعا عبد الرحمن بن عوف، فقال إني أريد أن أعهد إليك.

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص90 و 91 و (ط دار الأضواء) ج2 ص326 و 327 وفي هامشه: عن البيان والتبيين ج2 ص48 باختلافات كثيرة.

فقال: يا أمير المؤمنين، نعم. إن أشرت علي قبلت منك.

قال: وما تريد؟!

قال: أنشدك الله، أتشير علي بذلك؟!

قال: اللهم لا.

قال: والله لا أدخل فيه أبداً.

قال: فهب لي صمتا حتى أعهد إلى النفر الذين توفى رسول الله «صلى الله عليه وآله» وهو عنهم راض.

ادع لي علياً «عليه السلام»، وعثمان، والزبير، وسعداً.

قال: وانتظروا أخاكم طلحة ثلاثاً، فان جاء والا فاقضوا أمركم.

أنشدك الله يا علي، ان وليت من أمور الناس شيئا أن تحمل بني هاشم على رقاب الناس.

أنشدك الله يا عثمان، ان وليت من أمور الناس شيئا أن تحمل بني أبي معيط على رقاب الناس.

أنشدك الله يا سعد، ان وليت من أمور الناس شيئا أن تحمل أقاربك على رقاب الناس. قوموا فتشاوروا ثم اقضوا أمركم، وليصل بالناس صهيب.

ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فقال: قم على بابهم فلا تدع أحدا يدخل إليهم.

وأوصي الخليفة من بعدي بالأنصار الذين تبوؤا الدار والايمان

أن يحسن إلى محسنهم، وأن يعفو عن مسيئهم.

وأوصي الخليفة من بعدي بالعرب، فإنها مادة الاسلام، أن يؤخذ من صدقاتهم حقها، فتوضع في فقرائهم.

وأوصي الخليفة من بعدي بذمة رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن يوفى لهم بعهدهم. اللهم هل بلغت؟ تركت الخليفة من بعدي على أنقى من الراحة.

يا عبد الله بن عمر، أخرج فانظر من قتلني؟!

فقال: يا أمير المؤمنين، قتلك أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة.

قال: الحمد لله الذي لم يجعل منيتي بيد رجل سجد لله سجدة واحدة. يا عبد الله بن عمر، اذهب إلى عائشة، فسلها أن تأذن لي أن أدفن مع النبي «صلى الله عليه وآله» وأبي بكر.

يا عبد الله بن عمر، إن اختلف القوم فكن مع الأكثر، وإن كانوا ثلاثة وثلاثة فاتبع الحزب الذي فيه عبد الرحمن[1].

الشورى العمرية في حيز التنفيذ:

وذكر الطبري: أن عمر بن الخطاب لما طعن قيل له: يا أمير

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص191 و 192 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص264 و 265 والكامل في التاريخ ج3 ص50 و 51 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص337 و 338 و 346 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق1 ص125.

المؤمنين لو استخلفت!

قال: من أستخلف؟! لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حياً استخلفته، فإن سألني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إنه أمين هذه الأمة.

ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته، فإن سألني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إن سالما شديد الحب لله.

فقال له رجل: أدلك عليه، عبد الله بن عمر.

فقال: قاتلك الله، والله ما أردت الله بهذا، ويحك كيف أستخلف رجلاً عجز عن طلاق امرأته؟![1].

وتابع عمر يقول:

لا أرب لنا في أموركم، ما حمدتها فأرغب فيها لأحد من أهل بيتي، إن كان خيراً فقد أصبنا منه، وإن كان شراً فشّر. عنّا آل عمر[2]. بحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد، ويسأل عن أمر أمة محمد.

أما لقد جهدت نفسي، وحرمت أهلي، وإن نجوت كفافاً لا وزر

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص227 و 228 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص292 و 293 وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص248 وتاريخ الخلفاء ص145 وبحار الأنوار ج28 ص383 والغدير ج5 ص360 والشافي في الإمامة ج3 ص197.

(2) عنّا، آل عمر: أي ابعدو هذا الشرعنّا يا آل عمر..

ولا أجر، إني لسعيد.

انظر فإن استخلفت فقد استخلف من هو خير مني، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني، ولن يضيع الله دينه.

فخرجوا، ثم راحوا فقالوا: يا أمير المؤمنين، لو عهدت عهداً..

فقال: قد كنت أجمعت بعد مقالتي لكم أن أنظر فأولى رجلاً أمركم هو أحراكم أن يحملكم على الحق، وأشار إلى علي. ورهقتني غشية، فرأيت رجلاً دخل جنة قد غرسها، فجعل يقطف كل غضة ويانعة فيضمه إليه، ويصيره تحته، فعلمت أن الله غالب أمره، ومتوف عمر، فما أريد أتحملها حياً وميتاً.

عليكم هؤلاء الرهط الذين قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إنهم من أهل الجنة: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل منهم، ولست مدخله. ولكن الستة: علي «عليه السلام»، وعثمان ابنا عبد مناف، وعبد الرحمن، وسعد خالا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والزبير بن العوام حواري رسول الله «صلى الله عليه وآله» وابن عمته، وطلحة الخير ابن عبيد الله. فليختاروا منهم رجلاً، فإذا ولوا والياً فأحسنوا مؤازرته وأعينوه، إن أئتمن أحدا منكم فليؤد إليه أمانته وخرجوا.

فقال العباس لعلي: لا تدخل معهم.

قال: أكره الخلاف.

قال: إذاً ترى ما تكره.

فلما أصبح عمر دعا علياً «عليه السلام» وعثمان، وسعداً، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام.

فقال: إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم، ولا يكون هذا الامر إلا فيكم، وقد قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله» وهو عنكم راض. إني لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم، ولكني أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم، فيختلف الناس، فانهضوا إلى حجرة عائشة بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلاً منكم.

ثم قال: لا تدخلوا حجرة عائشة، ولكن كونوا قريباً، ووضع رأسه وقد نزفه الدم.

فدخلوا فتناجوا، ثم ارتفعت أصواتهم.

فقال عبد الله بن عمر: سبحان الله، إن أمير المؤمنين لم يمت بعد، فأسمعه فانتبه فقال: ألا أعرضوا عن هذا أجمعون، فإذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام، وليصل بالناس صهيب، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم، ويحضر عبد الله بن عمر مشيرا ولا شئ له من الامر، وطلحة شريككم في الامر، فإن قدم في الأيام الثلاثة فأحضروه أمركم، وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه، فاقضوا أمركم. ومن لي بطلحة!!

فقال سعد بن أبي وقاص: أنا لك به، ولا يخالف إن شاء الله.

فقال عمر: أرجو أن لا يخالف إن شاء الله. وما أظن أن يلي إلا أحد هذين الرجلين: علي، أو عثمان، فان ولي عثمان، فرجل فيه لين،

وإن ولي علي ففيه دعابة، وأحر به أن يحملهم على طريق الحق، وإن تولوا سعداً فأهلها هو، وإلا فليستعن به الوالي، فاني لم أعزله عن خيانة ولا ضعف. ونعم ذو الرأي عبد الرحمن بن عوف. مسدد رشيد، له من الله حافظ، فاسمعوا منه.

وقال لأبي طلحة الأنصاري: يا أبا طلحة، إن الله عز وجل طالما أعز الاسلام بكم، فاختر خمسين رجلاً من الأنصار، فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم.

وقال للمقداد بن الأسود: إذا وضعتموني في حفرتي، فاجمع هؤلاء الرهط في بيت حتى يختاروا رجلا منهم.

وقال لصهيب: صل بالناس ثلاثة أيام، وأدخل علياً وعثمان، والزبير وسعداً، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة إن قدم. وأحضر عبد الله بن عمر. ولا شيء له من الأمر. وقم على رؤسهم، فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلاً وأبى واحد، فاشدخ رأسه أو اضرب رأسه بالسيف. وإن اتفق أربعة فرضوا رجلاً منهم وأبى اثنان، فاضرب رؤسهما، فإن رضي ثلاثة رجلاً منهم وثلاثة رجلاً منهم، فحكموا عبد الله بن عمر، فأي الفريقين حكم له فليختاروا رجلاً منهم، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس[1].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص228 و 229 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3

ثم يذكر الطبري قول علي «عليه السلام» لبني هاشم: إن الخلافة صرفت عنه، لأن عثمان قرن به، وما جرى بينه وبين العباس في ذلك، ثم يقول:

فلما مات عمر، وأخرجت جنازته تصدى علي وعثمان: أيهما يصلى عليه.

فقال عبد الرحمن: كلاكما يحب الإمرة، لستما من هذا في شئ. هذا إلى صهيب، استخلفه عمر يصلي بالناس ثلاثا حتى يجتمع الناس على إمام.

فصلى عليه صهيب.

فلما دفن عمر، جمع المقداد أهل الشورى في بيت المسور بن مخرمة ـ ويقال: في بيت المال، ويقال: في حجرة عائشة بإذنها ـ وهم خمسة معهم، ابن عمر، وطلحة غائب. وأمروا أبا طلحة أن يحجبهم.

وجاء عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة فجلسا بالباب، فحصبهما سعد وأقامهما، وقال: تريدان أن تقولا: حضرنا وكنا في

ص293 و 294 والكامل في التاريخ ج3 ص66 و 67 والإمامة والسياسة ج1 ص28 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص339 و 341 و 347 وبحار الأنوار ج31 ص77 والغدير ج5 ص360 و 375 ونهج السعادة ج1 ص113.

أهل الشورى؟!

فتنافس القوم في الامر، وكثر بينهم الكلام، فقال أبو طلحة: أنا كنت لان تدفعوها أخوف مني لان تنافسوها، لا والذي ذهب بنفس عمر لا أزيدكم على الأيام الثلاثة التي أمرتم، ثم أجلس في بيتي فأنظر ما تصنعون.

فقال عبد الرحمن: أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم؟! فلم يجبه أحد.

فقال: فأنا أنخلع منها.

فقال عثمان: أنا أول من رضي، فاني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: أمين في الأرض، أمين في السماء.

فقال القوم: قد رضينا ـ وعلي ساكت ـ فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟!

قال: أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى، ولا تخص ذا رحم، ولا تألوا الأمة!

فقال: أعطوني مواثيقكم على أن تكونوا معي على من بدَّل وغيّر، وأن ترضوا من اخترت لكم.

علي ميثاق الله أن لا أخص ذا رحم لرحمه، ولا آلو المسلمين.

فأخذ منهم ميثاقاً، وأعطاهم مثله.

فقال لعلي: إنك تقول: إني أحق من حضر بالامر لقرابتك

وسابقتك، وحسن أثرك في الدين ولم تبعد؛ ولكن أرأيت لو صرف هذا الامر عنك فلم تحضر، من كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالامر؟!

قال: عثمان.

وخلا بعثمان؛ فقال: تقول: شيخ من بني عبد مناف؛ وصهر رسول الله «صلى الله عليه وآله» وابن عمه، لي سابقة وفضل ـ لم تبعد ـ فلم يصرف هذا الامر عني؟! ولكن لو لم تحضر فأي هؤلاء الرهط تراه أحق به؟!

قال: علي.

ثم خلا بالزبير، فكلمه بمثل ما كلم به علياً وعثمان، فقال: عثمان.

ثم خلا بسعد، فكلمه، فقال: عثمان.

فلقى علي سعداً، فقال: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**﴾[1] أسألك برحم ابني هذا من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبرحم عمي حمزة منك أن لا تكون مع عبد الرحمن لعثمان ظهيراً علي؛ فإني أدلي بما لا يدلي به عثمان[2].

---

(1) الآية 1 من سورة النساء.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص230 ـ 232 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص295 و 296 والكامل في التاريخ ج3 ص68 و 69 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص193 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص927 و

ودار عبد الرحمن لياليه يلقى أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومن وافى المدينة من أمراء الأجناد وأشراف الناس، يشاورهم، ولا يخلو برجل إلا أمره بعثمان؛ حتى إذا كانت الليلة التي يستكمل في صبيحتها الاجل، أتى منزل المسور بن مخرمة بعد ابهيرار من الليل(1)؛ فأيقظه فقال: ألا أراك نائما ولم أذق في هذه الليلة كثير غمض! انطلق فادع الزبير وسعداً.

فدعاهما، فبدأ بالزبير في مؤخر المسجد في الصفة التي تلي دار مروان، فقال له: خل ابني عبد مناف وهذا الامر.

قال: نصيبي لعلي.

وقال لسعد: أنا وأنت كَلاَلة، فاجعل نصيبك لي فأختار.

قال: إن اخترت نفسك فنعم، وإن اخترت عثمان فعلي أحب إلي. أيها الرجل بايع لنفسك وأرحنا، وارفع رؤسنا(2).

إلى أن قال الطبري:

وبعث إلى من حضره من المهاجرين، وأهل السابقة والفضل من

.928

(1) ابهيرار الليل: طلوع نجومه، إذا تتامت واستنارت. راجع: تاج العروس ج6 ص123 ولسان العرب ج4 ص81.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص231 - 232 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص296 والكامل في التاريخ ج3 ص69 و 70 وراجع: بحار الأنوار ج31 ص400 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص928.

الأنصار، وإلى أمراء الأجناد، فاجتمعوا حتى ارتج المسجد بأهله، فقال:

أيها الناس، إن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم وقد علموا من أميرهم.

فقال سعيد بن زيد: إنا نراك لها أهلاً.

فقال: أشيروا علي بغير هذا.

فقال عمار: إن أردت ألا يختلف المسلمون فبايع علياً.

فقال المقداد بن الأسود: صدق عمار، إن بايعت علياً قلنا: سمعنا وأطعنا.

قال ابن أبي سرح: إن أردت أن لا تختلف قريش فبايع عثمان.

فقال عبد الله بن أبي ربيعة: صدق؛ إن بايعت عثمان قلنا سمعنا وأطعنا.

فشتم عمار ابن أبي سرح، وقال: متى كنت تنصح المسلمين!!

فتكلم بنو هاشم وبنو أمية، فقال عمار: أيها الناس؛ إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه، وأعزنا بدينه، فأنى تصرفون هذا الامر عن أهل بيت نبيكم!

فقال رجل من بني مخزوم: لقد عدوت طورك يا ابن سمية ؛ وما أنت وتأمير قريش لانفسها!!

فقال سعد بن أبي وقاص: يا عبد الرحمن، أفرغ قبل أن يفتتن

الناس.

فقال عبد الرحمن: إني قد نظرت وشاورت، فلا تجعلن أيها الرهط على أنفسكم سبيلا.

ودعا علياً، فقال: عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله، وسيرة الخليفتين من بعده؟!

قال: أرجو أن أفعل، وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي.

ودعا عثمان فقال له مثل ما قال لعلي، قال: نعم، فبايعه.

فقال علي: حبوته حبو دهر، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا؛ فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون؛ والله ما وليت عثمان إلا ليرد الامر إليك؛ والله كل يوم هو في شأن.

فقال عبد الرحمن: يا علي لا تجعل على نفسك سبيلاً؛ فإني قد نظرت وشاورت الناس؛ فإذا هم لا يعدلون بعثمان.

فخرج علي وهو يقول: سيبلغ الكتاب أجله(1).

وفي نص آخر: أنه لما صفق عبد الرحمان على يد عثمان، قال علي «عليه السلام» لعبد الرحمان:

«حركك الصهر، وبعثك على ما فعلت. والله ما أملت منه إلا ما

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص232 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص297 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص193 و 194 والغدير ج9 ص115 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص929 و 930.

أمل صاحبك من صاحبه. دقّ الله بينكما عطر منشم»[1].

وعند المفيد: لما صفق عبد الرحمان على يد عثمان همس أمير المؤمنين «عليه السلام» وقال: «مال الرجل إلى صهره، ونبذ دينه وراء ظهره»[2].

نعود إلى كلام الطبري:

فقال المقداد: يا عبد الرحمن، أما والله لقد تركته من الذين يقضون بالحق وبه يعدلون.

فقال: يا مقداد، والله لقد اجتهدت للمسلمين.

قال: إن كنت أردت بذلك الله فأثابك الله ثواب المحسنين.

فقال المقداد: ما رأيت مثل ما أُتي إلى أهل هذا البيت بعد نبيهم.

إني لاعجب من قريش أنهم تركوا رجلا ما أقول أن أحدا أعلم ولا أقضى منه بالعدل، أما والله لو أجد عليه أعوانا!.

---

(1) بحار الأنوار ج31 ص358 وراجع ص400 والإرشاد للمفيد ج1 ص286 و 287. وراجع: الصراط المستقيم ج3 ص117 وكتاب الأربعين للشيرازي ص216 و 570 والسقيفة وفدك للجوهري ص89 والجمل للمفيد ص61 و 93 والغدير ج9 ص88 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص188 وج9 ص55 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» القرشي ج1 ص330.

(2) الجمل للمفيد ص122 و 123 وراجع ص172 و (ط مكتبة الداوري) ص61.

فقال عبد الرحمن: يا مقداد، اتق الله، فإني خائف عليك الفتنة.

فقال رجل للمقداد: رحمك الله! مَن أهل هذا البيت؟! ومَن هذا الرجل؟!

قال: أهل البيت بنو عبد المطلب، والرجل علي بن أبي طالب.

فقال علي: إن الناس ينظرون إلى قريش، وقريش تنظر إلى بيتها فتقول: إن ولى عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم أبداً، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم(1).

وقدم طلحة في اليوم الذي بويع فيه لعثمان، فقيل له: بايع عثمان.

فقال: أكل قريش راض به؟!

قال: نعم.

فأتى عثمان، فقال له عثمان: أنت على رأس أمرك، إن أبيت رددتها.

قال: أتردها؟!

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص232 و 233 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص297 و 298 والكامل في التاريخ ج3 ص71 و 72 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص931 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص194 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص340 و 348 وعن العقد الفريد ج3 ص286 - 288.

قال: نعم.

قال: أكل الناس بايعوك؟!

قال: نعم.

قال: قد رضيت؛ لا أرغب عما قد أجمعوا عليه، وبايعه[1].

5 ـ وتفصل رواية أخرى ما جرى بين أهل الشورى، فتذكر: أن عبد الرحمان بن عوف تكلم، وطلب من الحاضرين أن يقلدوا أمرهم واحداً منهم.

فتكلم عثمان وقلد عبد الرحمان امره، ثم تكلم الزبير، فوعده بالمعونة، وإجابة الدعوة.

ثم تكلم سعد فقلد ابن عوف أيضاً أمره عن نفسه، وعن طلحة الذي كان فيما بعد غائباً..

قالوا: ثم تكلم علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال:

الحمد لله الذي بعث محمداً منا نبياً، وبعثه إلينا رسولاً، فنحن بيت النبوة، ومعدن الحكمة، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب.

لنا حق إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل، ولو طال السرى.

لو عهد إلينا رسول الله «صلى الله عليه وآله» عهداً لأنفذنا عهده.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص233 و 234 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص297 و 298 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص931.

ولو قال لنا قولاً لجادلنا عليه حتى نموت.

لن يسرع أحد قبلي إلى دعوة حق، وصلة رحم.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

اسمعوا كلامي، وعوا منطقي، عسى أن تروا هذا الامر من بعد هذا المجمع تنتضى فيه السيوف، وتخان فيه العهود، حتى تكونوا جماعة، ويكون بعضكم أئمة لأهل الضلالة، وشيعة لأهل الجهالة، ثم أنشأ يقول:

فإن تك جاسم هلكت فإني بما فعلت بنو عبد بن ضخم

مطيع في الهواجر كل عي بصير بالنوى من كل نجم

فقال عبد الرحمن: أيكم يطيب نفسا أن يخرج نفسه من هذا الامر ويوليه غيره؟!

قال: فأمسكوا عنه.

قال: فإني أخرج نفسي وابن عمي، فقلده القوم الامر، وأحلفهم عند المنبر، فحلفوا ليبايعن من بايع، وإن بايع بإحدى يديه الأخرى[1].

ثم ذكرت الرواية: أنه بعد أن مضت ثلاثة أيام بعث عبد الرحمان

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص235 - 237 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص299 و 300 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص195 وكلام أمير المؤمنين «عليه = = السلام» مذكور في نهج البلاغة الخطبة رقم 139 وفي بحار الأنوار ج31 ص365.

بن عوف إلى علي «عليه السلام»، وعثمان، فقال لهما:

إني قد سألت عنكما وعن غيركما، فلم أجد الناس يعدلون بكما، هل أنت يا علي مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر.

فقال: اللهم لا، ولكن جهدي من ذلك وطاقتي.

فالتفت إلى عثمان فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر.

قال: اللهم نعم.

فأشار بيده إلى كتفيه، وقال: إذا شئتما. فنهضنا حتى دخلنا المسجد، وصاح صائح الصلاة جامعة.

قال عثمان: فتأخرت والله حياء لما رأيت من إسراعه إلى علي، فكنت في آخر المسجد.

قال: وخرج عبد الرحمن بن عوف، وعليه عمامته التي عممه بها رسول الله «صلى الله عليه وآله» متقلدا سيفه حتى ركب المنبر، فوقف وقوفا طويلاً، ثم دعا بما لم يسمعه الناس، ثم تكلم فقال:

أيها الناس إني قد سألتكم سرا وجهرا عن إمامكم، فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين: إما علي، وإما عثمان، فقم إليَّ يا علي.

فقام إليه علي، فوقف تحت المنبر.

فأخذ عبد الرحمن بيده فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله

وسنة نبيه، وفعل أبي بكر وعمر.

قال: اللهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي.

قال: فأرسل يده.

ثم نادى: قم إلي يا عثمان، فأخذ بيده وهو في موقف علي الذي كان فيه.

فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه، وفعل أبي بكر وعمر.

قال: اللهم نعم.

قال: فرفع رأسه إلى سقف المسجد ويده في يد عثمان ثم قال: اللهم اسمع واشهد، اللهم إني قد جعلت ما في رقبتي من ذاك في رقبة عثمان.

قال: وازدحم الناس يبايعون عثمان حتى غشوه عند المنبر، فقعد عبد الرحمن مقعد النبي «صلى الله عليه وآله» من المنبر، وأقعد عثمان على الدرجة الثانية، فجعل الناس يبايعونه.

وتلكأ عليّ، فقال عبد الرحمن: ﴿**فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً**﴾(1)، فرجع عليّ يشق الناس حتى بايع وهو يقول: خدعة وأيما خدعة.

قال عبد العزيز: وانما سبب قول علي خدعة: أن عمرو بن

---

(1) الآية 10 من سورة الفتح.

العاص كان قد لقي عليا في ليالي الشورى.

فقال: إن عبد الرحمن رجل مجتهد، وإنه متى أعطيته العزيمة كان أزهد له فيك، ولكن الجهد والطاقة فإنه أرغب له فيك.

قال: ثم لقي عثمان.

فقال: إن عبد الرحمن رجل مجتهد وليس والله يبايعك إلا بالعزيمة، فاقبل. فلذلك قال علي «عليه السلام»: خدعة.

قال: ثم انصرف بعثمان إلى بيت فاطمة ابنة قيس، فجلس والناس معه، فقام المغيرة بن شعبة خطيباً.

فقال: يا أبا محمد الحمد لله الذي وفقك، والله ما كان لها غير عثمان. وعلي جالس.

فقال عبد الرحمن: يا ابن الدباغ، ما أنت وذاك؟! والله ما كنت أبايع أحداً إلا قلت فيه هذه المقالة(1).

وبعد.. فإننا أردنا أن يكون هذا الفصل خاصاً بالنصوص، أما المناقشة والتأييد والتفنيد فإنه يكون في الفصل التالي والذي بعده إن شاء الله تعالى..

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص238 و 239 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص300 - 302.

الفصل الثاني:

الخطة العمرية..

إرشاد وهداية:

إننا في هذا الفصل والفصل الذي بعده سوف نناقش، ونؤيد أو نفند النصوص التي وردت في الفصل السابق..

فعلى القارئ أن يلاحظ ذلك.. ويتعامل مع مناقشاتنا وتحليلاتنا على هذا الأساس..

أطماع حدثت:

إن ما حصل في السقيفة قد أطمع عامة الناس بالخلافة، فإن حصول أبي بكر ثم من بعده عمر على الخلافة، وهما من أقل وأذل بيت في قريش على حد تعبير أبي سفيان، قد جعل أعناق الرجال تشرئب إلى هذا المقام وقد قال «عليه السلام»:

«فلما رق أمرنا طمعت رعيان إلبهم من قريش فينا»[1].

وقد قال طلحة لعمر: إنه وليها (يعني عمر) وهم ليسوا دونه، ثم جاءت الشورى فأكدت هذه الأطماع وأذكتها..

لكن آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين يرى أن الشورى هي

---

(1) الأمالي للمفيد ص224 والبحار ج29 ص582.

التي قد فتحت شهية أناس إلى الخلافة، في حين أنهم لولا الشورى لم يكونوا يطمعون بما هو أقل شأناً من ذلك بمرات..

قال «رحمه الله»:

«ولم يكونوا قبل الشورى على هذا الرأي، بل كان عبد الرحمن تبعا لعثمان، وسعد كان تبعا لعبد الرحمن.

والزبير إنما كان من شيعة علي، والقائمين بنصرته يوم السقيفة على ساق، وهو الذي استل سيفه ذودا عن حياض أمير المؤمنين وكان فيمن شيع جنازة الزهراء «عليها السلام»، وحضر الصلاة عليها إذ دفنت سرا في ظلام الليل بوصية منها (لكننا ذكرنا: أن ذلك لم يثبت)، وهو القائل على عهد عمر:

والله لو مات عمر بايعت علياً لكن الشورى سولت له الطمع بالخلافة، ففارق علياً مع المفارقين، وخرج عليه يوم الجمل الأصغر، ويوم الجمل الأكبر مع الخارجين.

كما أن عبد الرحمن بن عوف ندم على ما فعله من إيثار عثمان على نفسه بالخلافة، ففارقه وعمل على خلعه، فلم يأل جهدا، ولم يدخر وسعاً في ذلك. لكنه لم يفلح.

وقد علم الناس ما كان من طلحة والزبير من التأليب على عثمان، وانضمام عائشة في ذلك إليهما نصرة لطلحة، وأملا منها برجوع الخلافة إلى تيم. وكانت تقول:

«اقتلوا نعثلا فقد كفر[1]»[2].

وقد عمل هؤلاء وأولياؤهم من الإنكار على عثمان، ما أهاب بأهل المدينة وأهل الأمصار إلى خلعه وقتله، فلما قتل وبايع الناس عليا كان طلحة والزبير أول من بايع. لكن مكانتهما في الشورى أطمعتهما بالخلافة، وحملتهما على نكث البيعة، والخروج على الإمام[3]، فخرجا عليه، وخرجت معهما عائشة طمعاً باستخلاف

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص143 و 167 والغدير ج9 ص80 والفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر الضبي ص115 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص40 وج11 ص590 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص459 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص477.

وراجع: الكامل في التاريخ ج3 ص206 والفتوح لابن أعثم ج2 ص437 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص356 و (ط المطبعة البهية بمصر سنة 1320 هـ) ج3 ص286 وتذكرة الخواص ص61 و 64 والخصائص الفاطمية للكجوري ج2 ص157 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج2 ص25 وصلح الحسن «عليه السلام» للسيد شرف الدين ص313 وعن العقد الفريد ج3 ص300 والفصول المهمة للسيد شرف الدين ص126 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص442 والغدير ج9 ص80 و 85 و 145 و 279 و 323 و 351 وج10 ص305 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص51 و (تحقيق الشيري) ج1 ص72.

(2) راجع: النص والإجتهاد للسيد شرف الدين ص394.

(3) وقد قلنا: إن عمر ذكر هذا النكث، ولعله استناداً إلى ما سمعه من رسول

طلحة، وكان ما كان في البصرة وصفين والنهروان من الفتن الطاغية، والحروب الطاحنة:

وكلها من آثار الشورى، حيث صورت أنداداً لعلي ينافسونه في حقه، ويحاربونه عليه، بل نبهت(1) معاوية إلى هذا، وأطمعته بالخلافة، فكان معاوية وكل واحد من أصحاب الشورى عقبة كؤوداً في سبيل ما يبتغيه الإمام من إصلاح الخلائق، وإظهار الحقائق».

إلى أن قال:

«على أن في الستة من هو من رسول الله كالصنو من الصنو، والذراع من العضد، وكان منه بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بنبي، ولكنه الوزير والوصي، وأبو السبطين، وصاحب بدر وأحد وحنين، ومن عنده علم الكتاب.

فما كان أغنى فاروق الأمة عن تعريضه وتعريض بقية الستة لهذا الخطر، وهذه المهانة، وقد كان في وسعه أن لا يعهد إلى أحد ما، فيذر الأمر شورى بين أفراد الأمة كافة، يختارون لأنفسهم من شاؤوا، وحينئذ يكون قد صدق في قوله: لا أتحملها حياً وميتاً(2).

الله «صلى الله عليه وآله» من أن الزبير سيقاتل علياً وهو له ظالم.

(1) بل قول عمر لأصحاب الشورى: إن اختلفتم، عليكم على هذا الأمر معاوية.. وقوله عن معاوية: هذا كسرى العرب، هو الذي أطمع معاوية بهذا الأمر.

(2) ذكرنا في بعض الفصول السابقة مراده من هذه العبارة، فلا نعيد..

أو يعهد إلى عثمان بكل صراحة، كما عهد أبو بكر إليه، فيكون حينئذ صريحاً فيما يريد ـ غير مماكر ولا مداور ـ حيث رتب أمر الشورى ترتيباً يفضي إلى استخلاف عثمان لا محالة، فإن ترجيح عبد الرحمن على الخمسة ليس إلا لعلمه بأنه سيؤثره بالأمر، وأن سعداً لا يخالف عبد الرحمن أبداً. وقد علم الناس هذا من فاروقهم، وإن ظن أنه موه الأمر على الناس، وحين قال لابن عباس جواباً على قوله: رد عليه ظلامته: لا أتحملها حياً وميتاً.

وورد أنه قال ذلك حين عرض عليه أن يولي ولده عبد الله. ليظهر بمظهر الزاهد في الدنيا مع أنه إنما رغب عن ولده لأنه يعرف ضعف شخصيته مقابل علي «عليه السلام»، وإنما حرفها عن علي «عليه السلام»، لأن خطته وسياسته كانت تقضي بذلك.

وهل في تمكين علي «عليها السلام» من حقه (الخلافة) وزر على عمر أو على غيره؟! أم هو طاعة لله ورسوله، وامتثال للأوامر الشرعية الصادرة للأمة؟!

وما رأي المسلمين لو سمع رسول الله «صلى الله عليه وآله» عمر يأمر أبا طلحة فيقول:

«إن اجتمع خمسة وأبى واحد فاشدخ رأسه بالسيف، وإن اتفق أربعة وأبى اثنان فأضرب رأسيهما، وإن افترقوا ثلاثة وثلاثة فالخليفة في الذين فيهم عبد الرحمن، واقتلوا أولئك إن خالفوا، فإن مضت ثلاثة

أيام ولم يتفقوا على واحد منهم فاضربوا أعناق الستة»[1].

وعلى كل حال، فإن الأحداث التي ترتبت على هذه الشورى التي صرفت الأمر عن علي «عليه السلام» إلى غيره، وأفرزت كل تلك الآثار قد تحملها عمر ميتاً بعد أن تحملها حياً.

العرب وقريش لا يريدون علياً ×:

إن جهود قريش وعلى رأسها أبو بكر وعمر قد نجحت، والشجرة التي غرسوها قد أثمرت، وثمارها أينعت، فقد أصبح العرب وقريش يجهرون بأنهم لا يريدون علياً «عليه السلام»، بعد أن كانوا يتهامسون بذلك في الخفاء.

قال أبو جعفر يحيى بن محمد بن أبي زيد، الذي وصفه المعتزلي بأنه لم يكن إمامي المذهب، ولا كان يبرأ من السلف، ولا يرتضي قول المسرفين من الشيعة، ولكنه كلام أجراه على لسانه البحث

---

(1) راجع: الكامل في التاريخ ج3 ص66 حوادث سنة 23 وتاريخ اللأمم والملوك ج4 ص428 حوادث سنة 23 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص294 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص924 وبحار الأنوار ج31 ص398 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص349 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص339 و 342 و 347 والنص والإجتهاد ص384 و 398 والغدير ج5 ص375 ونهج السعادة ج1 ص113 والوضاعون وأحاديثهم ص499 والشافي في الإمامة ج3 ص212.

والجدل بيني وبينه![1].

قال أبو جعفر، كما نقله عنه المعتزلي:

«والقوم الذين كانوا قد غلب على ظنونهم أن العرب لا تطيع علياً «عليه السلام».

فبعضها للحسد.

وبعضها للوتر والثأر.

وبعضها لاستحداثهم سنه.

وبعضها لاستطالته عليهم، ورفعه عنهم.

وبعضها كراهة اجتماع النبوة والخلافة في بيت واحد.

وبعضها للخوف من شدة وطأته، وشدته في دين الله.

وبعضها خوفاً لرجاء تداول قبائل العرب الخلافة، إذا لم يقتصر بها على بيت مخصوص عليه، فيكون رجاء كل حي لوصولهم إليها ثابتاً مستمراً.

وبعضها ببغضه، لبغضهم من قرابته لرسول الله «صلى الله عليه وآله» وهم المنافقون من الناس، ومن في قلبه زيغ من أمر النبوة.

فأصفق الكل إصفاقا واحدا على صرف الامر عنه لغيره.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص90 وكتاب الأربعين للشيرازي ص256 وغاية المرام ج6 ص94.

وقال رؤساؤهم: إنا خفنا الفتنة، وعلمنا أن العرب لا تطيعه ولا تتركه، وتأولوا عند أنفسهم النص، ولا ينكر النص. وقالوا: إنه النص، ولكن الحاضر يرى ما لا يرى الغائب، والغائب قد يترك لأجل المصلحة الكلية.

وأعانهم على ذلك مسارعة الأنصار إلى ادعائهم الأمر، وإخراجهم سعد بن عبادة من بيته وهو مريض لينصبوه خليفة فيما زعموا.

واختلط الناس، وكثر الخبط، وكادت الفتنة أن تشتعل نارها، فوثب رؤساء المهاجرين، فبايعوا أبا بكر وكانت فلتة ـ كما قال قائلهم ـ وزعموا أنهم أطفأوا بها نائرة الأنصار.

فمن سكت من المسلمين، وأغضى ولم يتعرض، فقد كفاهم أمر نفسه، ومن قال سراً أو جهراً: إن فلاناً قد كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» ذكره، أو نص عليه، أو أشار إليه، أسكتوه في الجواب بأنا بادرنا إلى عقد البيعة مخافة الفتنة، واعتذروا عنده ببعض ما تقدم: إما أنه حديث السن، أو تبغضه العرب، لأنه وترها وسفك دماءها، أو لأنه صاحب زهو وتيه، أو كيف تجتمع النبوة والخلافة في مغرس واحد!

بل قد قالوا في العذر ما هو أقوى من هذا وأوكد، قالوا: أبو بكر أقوى على هذا الأمر منه، لا سيما وعمر يعضده ويساعده، والعرب تحب أبا بكر، ويعجبها لينه ورفقه. وهو شيخ مجرب للأمور لا

يحسده أحد، ولا يحقد عليه أحد، ولا يبغضه أحد، وليس بذي شرف في النسب، فيشمخ على الناس بشرفه، ولا بذي قربى من الرسول «صلى الله عليه وآله» فيدل بقربه.

ودع ذا كله فإنه فضل مستغنى عنه.

قالوا: لو نصبنا علياً «عليه السلام»، ارتد الناس عن الاسلام، وعادت الجاهلية كما كانت، فأيما أصلح في الدين؟! الوقوف مع النص المفضى إلى ارتداد الخلق، ورجوعهم إلى الأصنام والجاهلية؟! أم العمل بمقتضى الأصلح، واستبقاء الإسلام، واستدامة العمل بالدين، وإن كان فيه مخالفة النص!

قال «رحمه الله»:

وسكت الناس عن الإنكار، فإنهم كانوا متفرقين:

فمنهم من هو مبغض شانئ لعلي «عليه السلام»، فالذي تم من صرف الأمر عنه هو قرة عينه، وبرد فؤاده.

ومنهم ذو الدين وصحة اليقين، إلا أنه لما رأى كبراء الصحابة قد اتفقوا على صرف الأمر عنه، ظن أنهم إنما فعلوا ذلك لنص سمعوه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ينسخ ما قد كان سمعه من النص على أمير المؤمنين «عليه السلام»، لا سيما ما رواه أبو بكر من قول النبي «صلى الله عليه وآله»: «الأئمة من قريش»، فإن كثيراً من الناس توهموا أنه ناسخ للنص الخاص، وأن معنى الخبر أنكم مباحون في نصب إمام من قريش، من أي بطون قريش كان، فإنه

يكون إماماً.. انتهى[1].

ونقول:

إن بعض هذا الكلام وإن كان جيداً.. ولكن معظمه كلام ماكر وخبيث يهدف إلى تعمية الحقيقة على الناس.. فقد:

1 ـ ادعى: أن رؤساء المهاجرين هم الذين بايعوا أبا بكر، مع أن الذين بايعوه هم أبو عبيدة، وعمر بن الخطاب، بالإضافة إلى قريبه أسيد بن حضير، وبشير بن سعد، ثم انضم إليهم خالد، والمغيرة، ومعاذ بن جبل، ومحمد بن مسلمة وأضرابهم بعد ذلك.

2 ـ انه يوهم القارئ بأن الأمور قد جاءت بعفوية، مع أنه قد اتضح مما ذكرناه في كتابنا هذا، وفي كتاب الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله»، ومن كلمات علي «عليه السلام» وغيرها: أن الإستئثار بالخلافة كان أمراً دبر بليل، وأن إرهاصاته بدأت تظهر من زمان رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

3 ـ إنه حصر النفاق بمن يبغض علياً لقرابته من رسول الله. وهذا غير صحيح، فإن من يبغضه للوتر والثأر منافق أيضاً.. وكذلك من يكره ما قرره الله ورسوله في حقه «عليه السلام»، ويسعى في إبطاله.. وغير ذلك.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص84 و 85 و 86 وكتاب الأربعين للشيرازي ص252.

4 - زعم أن خوفهم الفتنة هو الذي دعاهم لصرف الأمر عن علي «عليه السلام».. وليس هذا صحيحاً، فإن توليته أمان من الفتنة وصرف الأمر عنه كان هو الفتنة.

5 - ادعى أنهم تأولوا النص، والصحيح أنهم ردوا النص عن علم بآرائهم، ونكثوا البيعة.

6 - زعم أنهم ردوا النص لأجل المصلحة الكلية، وهو غير صحيح بل ردوه لأجل المصلحة الشخصية..

7 - هل القربى من رسول الله «صلى الله عليه وآله» فضل مستغنى عنه؟! وكيف يجتمع هذا مع قوله تعالى {**قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَ المَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**}؟

8 - زعم أنهم قالوا: لو نصبنا علياً ارتد الناس عن الإسلام ولم يقل هذا منهم أحد.. ولا يجرؤون على التفوه به لأنه رد على الله ورسوله.. كيف وقد أقامه الرسول بأمر من الله تعالى وبايعوه ولا يفعل الله ورسوله ما يوجب ردة الناس عن الدين.

9 - وزعم أن كبراء الصحابة اتفقوا على صرف الأمر عن علي «عليه السلام». وهذا غير صحيح، فإن بني هاشم، وسلمان وعماراً، وأبا ذر، والمقداد، وأُبي بن كعب، وكثيرين غيرهم لم يرضوا بصرف الأمر عن علي «عليه السلام».. وإن كانوا لم يجرؤا على تحمل مسؤولياتهم في مواجهة القوم بالحدة والشدة اللازمة لإعادة الحق إلى صاحبه..

وهؤلاء وكثير آخرون كانوا على مثل رأيهم، هم عظماء الصحابة عند رسول الله.. وكثير منهم من الكبار عند الناس أيضاً..

وفي كلامه مواضع أخرى للنظر، وما ذكرناه كاف فيما قصدنا إليه إن شاء الله تعالى..

الشورى العمرية تدبير متقن وسابق:

إن مراجعة النصوص تعطي: أن الشورى كانت أمراً دبر بليل، وأن نتائجها كانت محسومة سلفاً. وأنها كانت تهدف إلى تشتيت أمر المسلمين، واضعاف فئات بعينها، وذلك بايجاد منافسين لهم، وأن عمر كان يسعى لإيصال شخص بعينه إلى الخلافة، وإبعاد علي «عليه السلام»، وبني هاشم عنها.. وأنه كان مهتماً بتوطئة الأمر لمعاوية.. بل ولعمرو بن العاص أيضاً، أو أي شخص آخر من بني أمية، يستطيع متابعة هذه الأهداف، فلاحظ ما يلي:

ألف ـ فمما دل على أنه يدبر لإيصال شخص بعينه نذكر الشواهد التالية:

1 ـ ذكروا: أن عمر بن الخطاب أعطى سعيد بن العاص أرضاً في المدينة، فاستزاده، فقال له عمر: «حسبك. واختبىء عندك: أن سيلي الأمر بعدي من يصل رحمك، ويقضي حاجتك.

قال: فمكثت خلافة عمر بن الخطاب حتى استخلف عثمان،

وأخذها عن شورى ورضى، فوصلني، وأحسن، وقضى حاجتي»[1].

2 - وعن أبي ظبيان الأزدي قال: قال لي عمر بن الخطاب: ما مالك يا أبا الظبيان؟!

قال: قلت: أنا في ألفين.

قال: فاتخذ سائماً، فإنه يوشك أن يجيء أغيلمة من قريش يمنعون هذا العطاء»[2].

ب: ومما يدل على السعي لايجاد المنافسين لعلي «عليه السلام»، وبني هاشم، ما يلي:

قول معاوية لابن حصين: «إنه لم يشتت بين المسلمين، ولا فرق أهواءهم، ولا خالف بينهم إلا الشورى، التي جعلها عمر إلى ستة نفر..

إلى أن قال: فلم يكن رجل منهم إلا رجاها لنفسه، ورجاها له قومه. وتطلعت إلى ذلك نفسه»[3].

---

(1) الطبقات الكبرى لابن سعد ج5 ص31 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج4 ص389 و 390 وكنز العمال ج12 ص580 وتاريخ مدينة دمشق ج21 ص119.

(2) جامع بيان العلم ج2 ص18 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص14 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص694.

(3) العقد الفريد ج2 ص281 والطرائف لابن طاووس ص482 وكتاب الأربعين للشيرازي ص571 وبحار الأنوار ج31 ص53 وحياة الإمام

غير أننا قد ذكرنا: أن السقيفة قد سبقت الشورى في ذلك، لكن الشورى أذكت الطموحات، ورسختها.

ج: بالنسبة لإبعاد الأمر عن علي «عليه السلام» وبني هاشم نقول:

قد ذكرنا نصوصاً كثيرة يصرح فيها عمر: بأنه استبعد علياً «عليه السلام»، لأن قريشاً لا تريده، غير أننا نقول:

تحدثنا النصوص: أن عمر كان يستشير كعب الأحبار فيمن يوليه الأمر بعده (!!) حسبما يجدونه في كتبهم (!!) فينفي كعب أن يصل إليها علي «عليه السلام» ووُلْدُه، ويؤكد على انتقالها بعد الشيخين إلى بني أمية، فيصدِّق عمر ذلك، ويستشهد له بما ورد عن النبي في شأن بني أمية(1).

ولكن الوقائع أثبتت أن كعباً كان يكذب في أقواله، وأنه قد كذب فيما ادعاه هنا أيضاً. فإن الخلافة وصلت للإمام علي «عليه السلام»، ثم إلى ولده الإمام الحسن «عليه السلام» من بعده..

وإنما ادعى كعب ذلك لعمر، لأنه كان قد اطلع على ما يجري،

الحسين «عليه السلام» للقرشي ج1 ص322 ونهج الحق ص355 وإحقاق الحق (الأصل) ص294.

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص81 فإنها قضية هامة. وليراجع أيضاً الفتوح لابن أعثم ج3 ص87 و 88 فإنها قضية هامة أيضاً.

وعرف الميول السياسية، والأهواء التي تتحكم في مسار هذا الأمر.. فأراد أن يشجع الخليفة على مواصلة سعيه لإبعاد الخلافة عن علي «عليه السلام» وبني هاشم، ويتخذ بذلك يداً عنده.

كما أن كعب الأحبار ربما يكون قد أحس من سؤال عمر أن عمر بن الخطاب يريد أن يجعل عدم نيل علي «عليه السلام» للخلافة في دائرة القضاء الإلهي الذي لا حيلة للبشر فيه.. وذلك من شأنه أن يؤثر في الناس تخاذلاً عن علي «عليه السلام»، ويقلل من حماسهم لقضيته، فبادر كعب إلى تلبية رغبة عمر على النحو المتقدم.

د: لقد كان ثمة تركيز خاص من قبل عمر بن الخطاب على معاوية بن أبي سفيان، واهتمام كبير بتأهيله للخلافة، وتهيئة الأجواء له، رغم أنه كان من الطلقاء.. ويكفي أن نذكر هنا ما يلي:

إنه أبقاه على ولاية الشام لسنوات عدة، من دون أن يعرضه في كل عام للمساءلة، التي كان يتعرض لها عماله في سائر الأقطار(1)، والتي كانت ربما تصل في كثير الأحيان إلى حد الإهانة، والمس بالكرامة، ثم الإستيلاء على الأموال من دون سبب ظاهر، سوى رغبة الخليفة بمقاسمتهم أموالهم، مع أنه كان لا يولي أحداً أكثر من

(1) دلائل الصدق ج3 ق1 ص209 و 211. وراجع النص والإجتهاد ص271.

عامين[1].

وحينما يطلب منه معاوية: أن يصدر له أوامره لينتهي إليها، يقول له: لا آمرك ولا أنهاك[2].

هذا بالإضافة إلى أمور أخرى يراها ويعرفها عنه، ويغضي عنها، كتعامل معاوية بالربا، واظهاره البذخ والترف وغير ذلك.

وحول تظاهر معاوية بالقبائح راجع: دلائل الصدق[3] للمظفر «رحمه الله»..

وقد ذَمَّ معاوية مرة عند عمر، فقال: دعونا من ذم فتى قريش، من يضحك في الغضب الخ[4]..

---

(1) التراتيب الإدارية ج1 ص269.

(2) دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص212 وتاريخ الأمم والملوك ج6 ص184 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص461 والإستيعاب ج3 ص1417 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص112 و 113 وسير أعلام النبلاء ج3 ص133 والبداية والنهاية ج8 ص133 وراجع: العقد الفريد ج1 ص14 وصلح الحسن «عليه السلام» للسيد شرف الدين ص9.

(3) دلائل الصدق للمظفر ج3 قسم 1 ص212 و 213 ومسند أحمد ج5 ص347 = = وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص60 والغدير ج10 ص179 والوضاعون وأحاديثهم ص26 وتاريخ مدينة دمشق ج27 ص127 وسير أعلام النبلاء ج5 ص52.

(4) الاستيعاب (بهامش الأصابة) ج3 ص397 و (ط دار الجيل) ج3

وفي نص آخر:

أن عمر قال فيه: «احذروا آدم قريش، وابن كريمها، من لا ينام إلا على الرضا، ويضحك في الغضب، ويأخذ ما فوقه من تحته»[1].

وكان يجري عليه في كل شهر ألف دينار.

وفي رواية أخرى: كان يجرى عليه في السنة عشرة آلاف دينار، ومع ذلك يزعمون: أن عمر حج سنة عشر من خلافته، فكانت نفقته ستة عشر ديناراً، فقال: أسرفنا في هذا المال[2]. فلماذا الألف دينار في كل شهر إذن..

وكان عمر إذا نظر إلى معاوية يقول: هذا كسرى العرب[3].

ص1418 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص117 وإحقاق الحق (الأصل) ص263 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص112 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج1 ص296 ودلائل الصدق ج3 قسم1 ص211 وفي العقد الفريد ج1 ص25 نسبة هذه الكلمات إلى عمرو بن العاص في معاوية.

(1) عيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص9 وكنز العمال ج13 ص587 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص97 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص281 والكامل في التاريخ ج3 ص60.

(2) دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص212 عن تاريخ الخلفاء ص141، والصواعق المحرقة في سيرة عمر. وكنز العمال ج12 ص569 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص308 والبداية والنهاية ج7 ص152.

(3) الاستيعاب (بهامش الإصابة) ج3 ص369 و 397 و (ط دار الجيل) ج3

وقال مرة لجلسائه: تذكرون كسرى وقيصر، ودهاءهما، وعندكم معاوية؟!(1).

وفي محاولة لفتح وإذكاء شهية معاوية للخلافة في اللحظة الحاسمة، نجده يقول: إياكم والفرقة بعدي، فإن فعلتم، فاعلموا: أن معاوية بالشام، فإذا وكلتم إلى رأيكم (يعرف ظ.) كيف يستبزها منكم» أو «وستعلمون إذا وكلتم إلى رأيكم كيف سيبتزها دونكم»(2).

ويقول لأهل الشورى: «إن تحاسدتم، وتقاعدتم، وتدابرتم، وتباغضتم، غلبكم على هذا الأمر معاوية بن أبي سفيان..

ص1417 وفيه: أنه كان إذا دخل الشام، ونظر إليه، قال ذلك، والإصابة ج3 ص434 وأسد الغابة ج4 ص386 والغدير ج10 ص226 عنهم، ودلائل الصدق ج3 ق1 ص212 وسير أعلام النبلاء ج3 ص134 والأعلام للزركلي ج7 ص262 وتاريخ الإسلام ج4 ص311 والبداية والنهاية ج8 ص125 و (ط دار إحياء التراث) ج8 ص134 وشرح الأخبار ج2 ص164 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص114 وإحقاق الحق (الأصل) ص263.

(1) الفخري في الآداب السلطانية ص105 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص118 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص244 والكامل في التاريخ ج4 ص11 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج1 ص295.

(2) الإصابة ج3 ص434 و (ط دار الكتب العلمية) ج6 ص122 والبداية والنهاية ج8 ص136 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص124.

وكان معاوية يومئذ أمير الشام من قبل عمر»[1].

وفي نص آخر: أنه قال لأهل الشورى: «إن اختلفتم دخل عليكم معاوية بن أبي سفيان من الشام، وبعده عبد الله بن أبي ربيعة من اليمن، فلا يريان لكم فضلاً إلا بسابقتكم»[2].

هذا.. وقد احتج عثمان على أمير المؤمنين «عليه السلام» حينما طلب منه أن يعزل معاوية: بأن عمر هو الذي استعمله[3].

كما واحتج معاوية نفسه على صعصعة، وعلى صلحاء الكوفة بتولية عمر له أيضاً[4].. الأمر الذي يعني: أن قول عمر كان قد أصبح كالشرع المتبع، كما أوضحناه في بحثنا حول الخوارج.

وبعد.. فإننا نرى: أن كعب الأحبار كان يلوح بالخلافة لمعاوية

---

(1) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج1 ص187 والنص والاجتهاد هامش ص281 عنه، وكتاب الأربعين للشيرازي ص568.

(2) كنز العمال ج5 ص735 عن ابن سعد، وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص124 والغدير ج10 ص30 والإصابة ج4 ص70.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص24.

(4) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص132 - 133 والغدير ج9 ص35 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص88 - 90 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص366 والكامل في التاريخ ج3 ص57 - 60 و (ط دار صادر) ج3 ص143 ومواقف الشيعة ج1 ص259.

في عهد عثمان أيضاً[1]..

كما أن معاوية نفسه يصرح: بأنه قد دبر الأمر من زمن عمر[2].

هـ ـ وحتى بالنسبة لعمرو بن العاص، نجد عمر بن الخطاب يقول: «ما ينبغي لعمرو أن يمشي على الأرض إلا أميراً»[3].

و ـ ثم أمعن عمر في التوسع في أمر الخلافة، وإسقاطها، وجعلها في دائرة الإبتذال والهوان، فأطمع بها حتى أمثال عبد الله بن أبي ربيعة.. كما تقدم..

كما أن جميع النصوص المتقدمة تدلنا على أنه كان يراهن على تحرك معاوية، وابن ربيعة، والزبير، وعمرو بن العاص.. لو فشلت الشورى في تحقيق أغراضه. وهذا بالذات ما حصل حتى بعد قتل

---

(1) البداية والنهاية ج8 ص127 و (ط دار إحياء التراث) ج8 ص136 ونسخة وكيع ص91 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص586 وأضواء على السنة المحمدية ص180 وتاريخ مدينة دمشق ج59 ص123 وسير أعلام النبلاء ج3 ص136 والكامل في التاريخ ج3 ص156 والنزاع والتخاصم ص82.

(2) الأذكياء لابن الجوزي ص28.

(3) فتوح مصر وأخبارها ص180 و (ط دار الفكر) ص307 والإصابة ج3 ص2 و (ط دار الكتب العلمية) ج4 ص539 وسير أعلام النبلاء ج3 ص70 وتاريخ مدينة دمشق ج46 ص155 وتاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص92.

عثمان..

خطة عمر:

وقال الزبير لولده عبد الله في حرب الجمل:

«أنت والله قطعت بيننا، وفرقت ألفتنا، بما بليت به من هذا المسير. وما كنت مبالياً من ولي هذا الأمر وقام به.

والله، لا يقوم أحد من الناس إلا من قام مقام عمر بن الخطاب فيهم، فمن ذا يقوم مقام عمر بن الخطاب؟! فإن سرنا بسيرة عثمان قتلنا، فما أصنع بهذا المسير، وضرب الناس بعضهم ببعض!!.

فقال عبد الله ابنه: أفتدع علياً يستولي على الأمر، وأنت تعلم أنه كان أحسن أهل الشورى عند عمر بن الخطاب؟! ولقد أشار عمر وهو مطعون، يقول لأهل الشورى: ويلكم، أطمعوا علياً فيها، لا يفتق في الإسلام فتقاً عظيماً، ومنُّوه حتى تجمعوا على رجل سواه»[1].

وفي مناسبة أخرى قال ابن الزبير لعبد الله بن عباس: «ولقد سئل عبد الرحمان بن عوف عن أصحاب الشورى، فكان صاحبكم أحسنهم عنده، وما أدخله عمر في الشورى إلا وهو يعرفه، ولكن خاف فتقه في الإسلام[2].

ونقول:

---

(1) الجمل للشيخ المفيد ص289 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص155.
(2) الجمل للشيخ المفيد ص318 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص170.

إننا نستخلص من هذا النص عدة أمور، نذكر منها ما يلي:

الزبير لم يكن صادقاً:

إن كلام الزبير هذا يشير أيضاً إلى أنه لم يكن مستعداً للتضحية من أجل علي «عليه السلام»، وحقه، فتأييده له يوم السقيفة لم يكن عن قناعة، ولا كان صادقاً فيما يظهره من استعداد للتضحية في هذا السبيل.

تحير الزبير؟!:

تقدم أن الزبير بن العوام أظهر تحيره في السيرة العملية التي يختارها، هل يختار سيرة عمر؟! أم يختار سيرة عثمان؟! وقد أظهر أنه غير قادر على سيرة عثمان لأنه يخشى القتل، أما سيرة عمر فلا أحد يستطيع أن يكون مثل عمر.. وكأنه كان يميل إلى العمل بسيرة عثمان، لكن يمنعه الخوف من القتل.

واللافت هنا أمور ثلاثة:

الأول: إنه لم يذكر سيرة النبي «صلى الله عليه وآله».. ولا أشار إليها، وكأن من المفروغ عنه أنها ليست في دائرة الإحتمال أصلاً، فما هو السبب في ذلك يا ترى؟!. ألم يسمع قول الله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾(1)؟! ألم يأمر النبي «صلى الله عليه

(1) الآية 21 من سورة الأحزاب.

وآله» بالعمل بسنته، والتزام نهجه؟!.

ومن جهة أخرى: إن الزبير اختار الحديث عن سيرة عمر وعثمان، فلماذا لم يشر إلى سيرة أبي بكر أيضاً؟!..

الثاني: لماذا لا يقدر على العمل بسيرة عمر؟!

هل هو لأجل صعوبتها؟!

أم لأجل خطورتها؟!

أم لعدم رضى الناس بها؟!

أليسوا يذكرون: أن علياً «عليه السلام» قال لطلحة والزبير في حرب الجمل: ما الذي كرهتما من أمري، ونقمتما من تأميري، ورأيتما من خلافي؟!

قالا: خلافك عمر بن الخطاب في القسم، وانتقاصنا حقنا في الفيء[1].

ونادى أصحاب الجمل أيضاً بأمير المؤمنين: أعطنا سنة العمرين[2].

---

(1) المعيار والموازنة ص113 والأمالي للطوسي ص732 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص41 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص280 وبحار الأنوار ج32 ص21 و 30 وفضائل أمير المؤمنين «عليه السلام» لابن عقدة ص94.

(2) الكامل للمبرد (ط دار نهضة مصر) ج1 ص144 وراجع: الكافي ج8

والمقصود هو سنتهما في العطاء.

وقادة أصحاب الجمل هم: عائشة، وطلحة والزبير.

فإن كان ذلك يزعجهم، فلماذا لم يردعوا أصحابهم عن هذا الطلب؟! أو لماذا لم يصححوا لهم خطأهم فيه؟!

الثالث: ألم يكن الزبير من الذين حرضوا على عثمان، وباشروا مناوأته، وحصروه، وقتلوه، اعتراضاً منهم على سيرته؟!

فلماذا حليت سيرته الآن في عين الزبير يا ترى؟!

ولولا أنه كان يخشى القتل لاختار خصوص سيرة عثمان.. بل هو لأجل عجزه عن العمل بسيرة عثمان كان يريد الإنصراف عن هذه الحرب التي أثارها، فما عشت أراك الدهر عجباً!!

لماذا يدخل عمر علياً × في الشورى؟!:

إن الذي يراجع ما اعتذروا به عن صرف الأمر عن علي «عليه السلام» سيجد: أنه كله ـ تقريباً ـ قد ورد على لسان عمر بن الخطاب!!.

ص59 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص269 والكامل في التاريخ ج3 ص343 والأخبار الطوال ص207 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص370 ـ 371 وتنقيح المقال ج2 ص83 ومعاني القرآن للنحاس ج6 ص362 وتفسير السمعاني ج5 ص103 والبرهان للزركشي ج3 ص312.

فهو المصدر الأساس، لهذه المزاعم، وهو الذي كان يسوّق لها إذن.. فلماذا يدخل علياً «عليه السلام» في الشورى؟! ولماذا هذا الإطراء منه لعلي «عليه السلام»؟! وسنجيب عن هذا السؤال عن قريب إن شاء الله تعالى..

ماذا لو لم يدخل علي × معهم؟!:

قد ذكرت بعض الروايات: أن أركان الشورى بعد أن سمعوا مناشدات علي «عليه السلام» أسرَّ بعضهم إلى بعض بأن الأمر لو وصل إلى علي وبني هاشم لم يخرج منهم أبداً(1).

وكأن هذا النص يريد أن يوحي لنا بأن احتمال استئثار بني هاشم بالأمر، وعدم التمكن من إزاحتهم عنه هو السبب في عزوف المتشاورين عن علي «عليه السلام»..

غير أن الحقيقة هي: أن القضية ليست قضية تشبث بني هاشم بالأمر، ومنعهم غيرهم من الوصول إليه.. بل القضية قضية النص

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص298 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 194 والكامل في التاريخ ج3 ص72 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص116 وبحار الأنوار ج31 ص403 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص341 و 348 ونهج السعادة ج1 ص145 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص931 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) لصدر الدين شرف الدين ص180.

الإلهي، والنصب النبوي، الذي حصر ولاية الأمر بأمير المؤمنين والأئمة «عليهم السلام» من بعده، الذين عينهم الله تعالى ورسوله..

ولعل الأمر كان معكوساً في بعض وجوهه، فإن من الواضح: أنه «عليه السلام» لو لم يدخل في الشورى.. فلعل الخمسة كانوا سيتفقون على تداول الخلافة فيما بينهم، فلا يسمحون بوصولها إلى علي «عليه السلام»، والحال أنه يجب على علي «عليه السلام» أن لا يفرط في هذا الأمر، من حيث أنه تكليف إلهي، لا من حيث أنه امتياز له كشخص. لأن عليه أن يحفظ الشريعة بالمقدار الممكن..

على أن علياً «عليه السلام» كان يعلم أن الشورى، وإن كانت لها سلبيات كبيرة جداً لكن كان لها إيجابية لم يردها أربابها، وهي أنه «عليه السلام» كان يعلم أن هذه الشورى قد جعلت الأمر منحصراً بعلي بعد عثمان، بعد أن انقسم أركانها إلى فريقين، رأس أحدهما علي «عليه السلام»، فإن فرض عمر اختيار عثمان هذه المرة، فإن الأمر لن يتجاوز علياً «عليه السلام» في المرة التالية بإقرار من أهل الشورى أنفسهم.

ولا يوجد من يفرض شورى جديدة تأتي بنظير عثمان مرة أخرى.

لماذا لم يوص عمر لعثمان؟!:

وقد يقول قائل: لو كان عمر يقصد بالشورى إيصال عثمان إلى الخلافة لكان بامكانه أن يوصي إليه كما أوصى أبو بكر لعمر، ولم

يكن أبو بكر أقوى من عمر في هذا المجال..

ونجيب: بأن وجود علي «عليه السلام»، ومكانته في المسلمين.. وملكاته وعلمه، وموقعه في الدين، وظهور ضعف عمر في بيان الأحكام، وفي القضاء، وحتى في العديد من سياساته، واحتياجه المستمر إلى علي «عليه السلام» طيلة تلك السنوات ـ إن ذلك ـ قد جعل النص على عثمان، مع وجود علي «عليه السلام» أمراً متعذراً. وكيف يمكن ذلك وقد ظهر فضل علي «عليه السلام» على جميع الصحابة، وعرف الناس أن غيره لا يمكن أن يقاس به، فالجهر والتصريح بالوصية لغير علي «عليه السلام» أصبح غير مقبول، لا من عمر، ولا من غيره..

كما أن البناء على نقل الخلافة من السابق إلى اللاحق بالوصية والنص يبطل ما تشبثوا به لتصحيح خلافة أبي بكر.. ويضعف منطقهم في مقابل علي «عليه السلام» الذي لم يزل يحتج عليهم بالنص من رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فلا بد من إعادة تلميع الصورة، وصرف الأذهان عن النص.

يضاف إلى ذلك: أن انتقال الأمر فجأة إلى الأمويين الذين دأبوا على محاربة الإسلام وأهله طيلة كل تلك السنين سوف يثير مخاوف أكثر الناس الذين ليس لهم موقع سلطوي..

السؤال المحير:

ونعود إلى طرح السؤال المحير الذي يقول:

لماذا لم يستبعد عمر علياً «عليه السلام» من هذه الشورى؟! وكيف يخاطر بإشراكه «عليه السلام» فيها!!..

والجواب الصريح والواضح جاء من قبل عمر نفسه، وهو ما تقدم من أنه كان قد دبر الأمر بنحو يستحيل معه أن يصل علي «عليه السلام» إلى شيء.. وهو الذي أمر جماعته أن يطمعوا علياً فيها حتى لا يفتق عليهم فتقاً عظيماً، وأن يمنعوه حتى يجمعوا على رجل سواه، وقد أسس الشورى على هذا الأساس، فالمطلوب هو احتواء علي «عليه السلام»، ومنعه من القيام بأية حركة معارضة. لأن عمر كان يعلم: أنه «عليه السلام» لو أراد ذلك، فستكون حركته خطيرة، وغير مأمونة العواقب، إذ ربما يتمكن «عليه السلام» من تضييع الخطط التي دبرها عمر وفريقه، ومن وراءهم من قريش والعرب..

إنه يريد أن لا يجد علي «عليه السلام» المبرر لأي تحرك عبر عنه عمر: «بالفتق العظيم». وعمر كان يعلم أنه لا يتمكن من تحاشي ذلك إلا إذا أظهر لعلي «عليه السلام» الموافقة، والمسايرة، وأبقاه في دائرة الرجاء والأمل بالوصول إلى حقه، فإنه إذا أراد أن يقوم بأية حركة في هذا الحال، فسيجد الناس حرجاً في مناصرته، لأنه لا يرون لتحركه المناوئ مبرراً، ما دام أنه لم يستبعد عن دائرة الإحتمال بصورة نهائية..

فإذا جاءت النتيجة في اللحظة الأخيرة لتظهر أنهم أجمعوا على غيره، وأن سنة الشيخين قد تكرست في سياسة الحلفاء، ابتداءً من قمة

الهرم فإن الفرصة تكون قد فاتت، والمجال سيكون أضيق، لأن نفس هذه النتيجة لا بد أن يفهمها بسطاء الناس على أنها طبيعية، وعلى أن أركان الشورى ليس لهم موقف سلبي مسبق تجاه علي «عليه السلام»، وأنهم إنما اختاروا غيره لأنهم وجدوا فيه مرجحات له عليه..

وقد يتوهم الناس السذج ـ أن أركان الشورى ربما يكونون قد اطلعوا على أمور تسقط حظه من هذا الأمر، وتخرجه من دائرة الأهلية، ولكنهم لا يريدون الإفصاح عنها إحساناً منهم إليه، وتفضلاً عليه..

فلماذا يباديهم هو بالإساءة إذن؟!

ولماذا يرفض قرارهم؟!

ألا يمكن اعتبار فعله هذا بالذات دليلاً على حبه للدنيا، وعلى صحة اختيارهم لغيره، وسلامة قرارهم؟!

علي × يعلم بالمكيدة:

والكلام الوارد على لسان علي «عليه السلام»، بعد تشكيل الشورى، يدل على أنه كان على علم بما يدبر له فيما يرتبط بالشورى، وعلى علم بالنتائج التي سوف تتمخض عنها، ولكنه لم يبادر إلى رفضها، فيرد سؤالان:

أحدهما: كيف عرف ذلك؟!

الثاني: كيف رضي بالاستمرار إلى النهاية؟!

والجواب عنهما معاً نجده في كلماته «عليه السلام»، فقد صرح: بأن الخلافة إنما صرفت عنه قبل أن يموت عمر، وقبل اجتماع أركانها، وذلك بمجرد سماعه أوامر عمر بقتل أركان الشورى إن لم يتفقوا، فلاحظ ما يلي:

1 - إنهم بمجرد أن سمعوا أقوال عمر «خرجوا، فقال علي لقوم كانوا معه من بني هاشم: إن أطيع فيكم قومكم لم تؤمروا أبداً».

وتلقاه العباس، فقال: عدلت عنا.

فقال: وما علمك؟!

قال: قرن بي عثمان. وقال: كونوا مع الأكثر، فإن رضي رجلان رجلاً، ورجلان رجلاً، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمان بن عوف؟!

فسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمان، وعبد الرحمان صهر عثمان لا يختلفون، فيوليها عثمان عبد الرحمان، أو يوليها عبد الرحمان عثمان.

فلو كان الآخران معي لم ينفعاني، بل إني لا أرجو إلا أحدهما[1].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص229 و 230 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص294 والكامل في التاريخ ج3 ص67 و 68 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص116ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص349 وخلاصة

إلى أن تقول الرواية: فقال «عليه السلام»: أما إني أعلم أنهم سيولون عثمان، وليحدثن البدع والأحداث، ولئن بقي لأذكرنك، وإن قتل أو مات ليتداولنها بنو أمية الخ..[1].

2 ـ حين جعل عبد الرحمان الأمر إلى عثمان قال له «عليه السلام»: «حبوته حبو دهر، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون. والله، ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك، والله كل يوم هو في شأن..

فقال عبد الرحمان: يا علي، لا تجعل على نفسك سبيلاً».

إلى أن قال:

«**قال «عليه السلام»:** إن الناس ينظرون إلى قريش، وقريش تنظر إليَّ بينها، فتقول: إن ولي عليكم بنو هاشم لم تخرج منكم أبداً، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم»[2].

عبقات الأنوار ج3 ص339 و 347 ونهج السعادة ج1 ص113 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص925.

(1) بحار الأنوار ج31 ص396 و 397 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص229 و 230 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص294 والكامل في التاريخ ج3 ص67 و 68 والغدير ج9 ص88 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص192.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص233 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص297 و 298 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص116 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3

3 - عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: لما كتب عمر كتاب الشورى بدأ بعثمان في أول الصحيفة، وأخر علياً أمير المؤمنين «عليه السلام»، فجعله في آخر القوم، فقال العباس: يا أمير المؤمنين يا أبا الحسن، أشرت عليك في يوم قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن تمد يدك فنبايعك، فإن هذا الأمر لمن سبق إليه، فعصيتني حتى بويع أبو بكر. وأنا أشير عليك اليوم: إن عمر قد كتب اسمك في الشورى، وجعلك آخر القوم، وهم يخرجونك منها، فأطعني ولا تدخل في الشورى.

فلم يجبه بشيء، فلما بويع عثمان، قال له العباس: ألم أقل لك.

قال له: يا عم، إنه قد خفي عليك أمر، أما سمعت قوله على المنبر: ما كان الله ليجمع لأهل هذا البيت الخلافة والنبوة؟! فأردت أن يكذب نفسه بلسانه، فيعلم الناس: أن قوله بالأمس كان كذباً باطلاً، وأنا نصلح للخلافة.

فسكت العباس(1).

4 - عن أبي صادق قال: لما جعلها عمر شورى في ستة، فقال:

ص930 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص340 و 347 وراجع: الغدير ج10 ص12 ونهج السعادة ج1 ص144 وراجع في الفقرة الأخيرة عن نظر الناس إلى قريش، ونظر قريش لنفسها أو إليه «عليه السلام»: بحار الأنوار ج31 ص403 والكامل في التاريخ ج3 ص72.

(1) علل الشرايع ص170 باب 134 ح1 وبحار الأنوار ج31 ص355.

إن بايع اثنان لواحد، واثنان لواحد، فكونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبد الرحمان، واقتلوا الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمان.

خرج أمير المؤمنين «عليه السلام» من الدار، وهو معتمد على يد عبد الله بن العباس، فقال: ياابن العباس: إن القوم قد عادوكم بعد نبيكم كمعاداتهم لنبيكم «صلى الله عليه وآله» في حياته، أمَ والله، لا ينيب بهم إلى الحق إلا السيف.

فقال له ابن عباس: وكيف ذلك؟!

قال: أما سمعت قول عمر: إن بايع إثنان لواحد، فكونوا مع الثلاثة الذين عبد الرحمان فيهم، واقتلوا الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمان!!

قال ابن عباس: بلى.

قال: أولا تعلم أن عبد الرحمان ابن عم سعد، وأن عثمان صهر عبد الرحمان؟!

قال: بلى.

قال: فإن عمر قد علم: أن سعد، وعبد الرحمان، وعثمان لا يختلفون في الرأي، وأنه من بويع منهم كان الإثنان معه، وأمر بقتل من خالفهم، ولم يبال أن يقتل طلحة إذا قتلني وقتل الزبير.

أمَ والله! لئن عاش عمر لأعرفنه سوء رأيه فينا قديماً وحديثاً،

ولئن مات ليجمعني وإياه يوم يكون فيه فصل الخطاب[1].

فقال العباس: لم أرفعك إلى شيء.. إلخ..

إلى أن قال:

فقال علي «عليه السلام»: أما إني أعلم أنهم سيولون عثمان، وليحدثن البدع والأحداث، ولئن بقي لأذكرنك. وإن قتل أو مات ليتداولها بنو أمية. وإن كان حياً لتجدني حيث يكرهون إلخ..[2].

موقف علي ×:

ويبقى سؤال: إذا كان علي «عليه السلام» يعلم بخطتهم، أو يعلم ـ على الأقل ـ بنتائج الشورى العمرية، فلماذا رضي بالدخول فيها؟! ولماذا مكّن عمر من تمرير خطته؟! ألم يكن بإمكانه أن يعلن رفضه الدخول في هذا الأمر بمجرد تفوه عمر به؟!

ويمكن أن يجاب: بأن ذلك وإن كان ممكناً في حد نفسه، ولكنه «عليه السلام» اختار البقاء، لأنه رأى أن ذلك هو أهون الشرين، وأقل الضررين..

---

(1) بحار الأنوار ج31 ص357 و 358 والإرشاد للمفيد ج1 ص285 و 286.

(2) بحار الأنوار ج31 ص396 و 397 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص229 و 230 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص294 والكامل في التاريخ ج3 ص67 و 68 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص192 و 193.

إنه «عليه السلام» لو فعل ذلك، فسيصبح موضع لوم وإدانة من أكثر الناس، وسيتخذ ذلك مناوؤوه رأس حربة، وذريعة ومبرراً للطعن في نواياه، وسيساعدهم على التظاهر بالمظلومية، وحسن النية وسلامة الطوية، وأنه لا مبرر لاتخاذه هذا الموقف إلا طمعه بالدنيا، وسعيه لإثارة الفتن ضد من لا ينوون له إلا الخير والسلامة، ولا يزالون يطرونه ويمدحونه، ويقدمونه، ويستجيبون لمطالبه، ويعتبرونها بمثابة أوامر..

ماذا لو انتخب الستة شخصاً من غيرهم؟!:

ويبقى هنا سؤال يقول: لماذا ألزمهم عمر بأن يختاروا الخليفة من ضمن الستة.. فلو اختاروا شخصاً من غيرهم بالإجماع، أو باتفاق أربعة منهم، أو باتفاق علي «عليه السلام» وعثمان، أو باتفاق ثلاثة فيهم عبد الرحمان بن عوف، فهل هذا الإختيار لا يحقق رغبة عمر!! ولماذا لا يحققها؟!

وهل سيرضى الناس به منهم؟!

ولا يعترض أحد منهم عليه؟!

وهل سوف يعتبرونه خليفة شرعياً للمسلمين، لأن ستة من أهل الحل والعقد قد بايعوه؟!

والماوردي يقول: بيعة خمسة من المسلمين تكفي لعقد

الإمامة!!(1).

إن هذا السؤال ينتظر الإجابة من الذين يصححون هذه الطريقة العمرية في اختيار الخليفة..

(1) الأحكام السلطانية ص15 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص6.

الفصل الثالث:

قبل أن تبدأ الشورى..

وقفات أخرى مع الشورى:

حان الآن موعد الوقفة الحاسمة التي نتوخى منها لفت النظر إلى أمور ذكرت في نصوص الشورى التي وردت في الفصل الأول من هذا الباب. وربما لم يكن عمر وكثير آخرون يرغبون في تنبه أحد إليها.. ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه، فان وضوح هذه الأمور وبداهتها قد حال دون تحقيق رغبة الخليفة هذه..

وغاية ما يمكننا أن نفعله هنا هو الإختصار الشديد، والإقتصار الأكيد على لفتات محدودة تستطيع أن تكون مصداقاً للمثل الشعبي الذي يقول: نريد أن لا يموت الذئب، ولا يفنى الغنم..

ونعرض وقفاتنا هذه كما يلي:

المعيار المتناقض في الشورى:

إننا لم نستطع أن نعرف المعيار، ولا عرفنا لمن القرار في الشورى.. هل القرار في الشورى بيد الستة، بحيث لا يصبح الخليفة خليفة إلا بموافقتهم؟!.

أم القرار إلى أربعة منهم.. والإثنان الآخران لا رأي لهم.. بل يجب قتلهم؟!

أم القرار إلى رجل واحد فقط، وهو عبد الرحمان بن عوف؟! فمن نصبه عبد الرحمان كان هو الخليفة؟!

أم القرار بيد الثلاثة الذين فيهم ابن عوف؟!

أم هو لاثنين فقط، وهما: علي وعثمان، حيث قال: «إن اجتمع علي وعثمان، فالقول ما قالاه»[1].

وهل يمكن أن يتفق علي وعثمان على رأي واحد؟!

أم القرار لابن عمر، حيث أرجع الأمر إليه إن اختلفوا، فمن خالفه قتل؟! مع أن ابن عمر لم يكن من أهل الشورى!!

المستهدف هو علي ×:

قلنا أكثر من مرة: إن المستهدف بالشورى العمرية هو: إقصاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام».. وكان هذا هو المطلوب حصوله بأي ثمن، فإن لم يمكن إبعاده سياسياً، فالمطلوب اغتياله جسدياً..

فإن لم يمكن لا هذا ولا ذاك، فلا بد من اغتياله معنوياً.

وهذا الفهم لما جرى لا يختص بنا، وليس هو من الأمور التي

---

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص256 ونهج الحق للعلامة الحلي (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق1 ص113 و (ط ار الهجرة ـ قم) ص2والشافي في الإمامة ج4 ص199 ومنهاج الكرامة ص106 وإحقاق الحق (الأصل) ص245 وسفينة النجاة للتنكابني ص156.

يصعب فهمها، ولا هو من الخفاء بحيث يحتاج إلى تحقيق وتدقيق، ورصد، ولا هو بحاجة إلى استخراج معادلات صعبة ومعقدة، بل هو يكاد يلحق بالبديهيات لدى أي باحث أو قارئ منصف.

ويكفي أن نشير هنا إلى ما ذكره الدكتور علي شلق، الذي قال:

«لكن عمر ـ وهو الذكي الألمعي الرأي ـ خشي من هذا المركب الصعب، وجهد جهداً ليبعدها عن علي، لينجو من تولية النخبة القرشية، فأوكل إلى الستة أن يختاروا، وهؤلاء الستة مخيرون لاختيار أي واحد منهم سوى علي بن أبي طالب، على الرغم من أنه كان أجدرهم»[1].

ونستطيع أن نجمل من دلائل ذلك ما يلي:

1 ـ إن الشورى ليست لستة أشخاص، بل هي لرجل واحد، هو عبد الرحمان بن عوف، فإن عمر قد فوضه نصب خليفة للمسلمين.. بعد أن ضمن أن الذين عينهم للشورى سوف ينقسمون إلى قسمين: أحدهما علي والزبير في جانب، وقد ينضم طلحة إليهما. وابن عوف، وسعد وعثمان في جانب آخر.

وبذلك يكون قد ضمن: أن لا يصل علي «عليه السلام» إلى الخلافة فإذا أصر على المعارضة، فسيكون قد غرر بنفسه، وعرضها للقتل..

---

(1) كوكب الإسلام، علي بن أبي طالب «عليه السلام» (ط دار السيرة 1979م) ص42.

2 - إن عمر بين لنا أنه يسوق الأمور باتجاه شخص بعينه في وقت مبكر، يدلنا على ذلك:

ألف: روي: أن سعيد بن العاص جاءه مرة في حاجة، فقال له عمر: «حسبك، واختبئ عندك أن سيلي الأمر بعدي من يصل رحمك، ويقضي حاجتك.

قال سعيد: فمكثت خلافة عمر بن الخطاب، حتى استخلف عثمان وأخذها، فوصلني، وقضى حاجتي، وأشركني في أمانته[1]. وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم.

ب: تقدم أيضاً قول عمر لأبي ظبيان الأزدي: ما مالك يا أبا الظبيان؟!

قال: قلت: أنا في ألفين..

قال: فاتخذ سائماً، فإنه يوشك أن يجئ أغيلمة من قريش يمنعون هذا العطاء»[2].

---

(1) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد (ط دار صادر) ج5 ص31 و (ط دار الكتب العلمية) ج5 ص3 وكنز العمال ج12 ص580 وتاريخ مدينة دمشق ج21 ص119 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج4 ص389 و 390 وجامع المسانيد والمراسيل ج13 ص294.

(2) جامع بيان العلم ج2 ص18 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص14 وجامع المسانيدوالمراسيل ج15 ص34 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص694 وكنز العمال ج11 ص268.

ج: إن علياً «عليه السلام» حين عرض عليه عبد الرحمان الخلافة شرط عليه أن يعمل بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله» وسيرة أبي بكر وعمر، فرفض «عليه السلام» إلا العمل بكتاب الله وسنة نبيه، وقبل عثمان منه ذلك.

فكرر ابن عوف ذلك على علي «عليه السلام» ثلاث مرات، وهو مصر على موقفه، حتى قال له علي «عليه السلام»: «أنت مجتهد أن تزوي هذا الأمر عني»[1].

وقال له حين عقد الأمر لعثمان: ليس هذا أول يوم تظاهرتهم فيه علينا..

د: إن عمر أمر بقتل من يخالف عبد الرحمان بن عوف، وكان على يقين من أن الوحيد الذي يمكن أن يقف موقف المخالف هو أمير المؤمنين علي «عليه السلام»..

وهذا يعني: أنه أراد قتل علي «عليه السلام»، وأراد أن يتوجه اللوم إلى المقتول، فيقال: إنه هو الذي جنى على نفسه، حيث رفض الإنضمام إلى فريق عبد الرحمان بن عوف، أو رفض الإنصياع لقراره.

هـ: إن تصريحات عمر المتكررة حول عدم قبول قريش والعرب

---

(1) راجع: تاريخ اليعقوبي ج2 ص162 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص335 ونهج السعادة ج1 ص143.

بولاية علي «عليه السلام»، بحجة أن النبوة والخلافة لا تجتمعان في بيت واحد. أو بغير ذلك من تعللات سبقت الإشارة إليها يدلنا على أنه كان يسوق الأمر باتجاه غير علي «عليه السلام»، إذ لم يكن ليكرر هذا الأمر على مسامع هذا وذاك، ثم يبادر إلى العمل بما يثير قريشاً والعرب!

لماذا لم يعهد عمر إلى علي ×؟!:

وقد ادعى عمر بن الخطاب أنه كان قد عزم على أن يولي أمر الناس رجلاً هو أحرى أن يحملهم على الحق، وأشار إلى علي، لكن الذي منعه هو رؤيا رآها، رأى رجلاً دخل جنة قد غرسها، فجعل يقطف كل غضة ويانعة، فيضمه ويصيِّره تحته.

ونقول:

أولاً: إن الرؤيا لا حجية فيها على أحد، إلا إن كانت رؤيا نبي أو وصي نبي.. وعمر لا يدعي لنفسه لا هذا ولا ذاك.

ثانياً: ما هو ربط هذه الرؤيا بموضوع العهد بالخلافة لعلي «عليه السلام» أو لغيره؟! وكيف صارت هذه الرؤيا سبباً في المنع من العهد إليه «عليه السلام»؟!.

ثالثاً: هل أراد عمر أن يربط اقصاء علي «عليه السلام» بالجبر الإلهي، حين قال: فعلمت أن الله بالغ أمره، ومتوفٍّ عمر؟! وأية دلالة في هذه الرؤيا على وفاة عمر؟! ولو سلم أنه علم أن الله متوفيه، فماذا يضره لو استخلف؟!.. بل ذلك أدعى للاستخلاف..

رابعاً: قد صرح عمر لابن عباس: أن سبب عدم إرجاعه الحق إلى علي «عليه السلام» هو أنه لا يريد أن يتحملها حياً وميتاً.

وهو يقول هنا: إن الرؤيا هي التي منعته من ذلك!! فلاحظ وتأمل..

لذرّ الرماد في العيون:

هذا.. ويذكر العلامة الحلي «رحمه الله»: أن عمر قال لأهل الشورى: إن اجتمع علي وعثمان، فالقول ما قالاه(1).

ونقول:

إن هذا الكلام لا هدف له سوى ذرّ الرماد في العيون، والتعمية على البسطاء من الناس، وإلا، فإن عمر كان يعلم بأن علياً «عليه السلام» وعثمان لا يجتمعان.

ويعلم أيضاً: أن عبد الرحمان لا يعدل بالأمر عن عثمان، أما سعد، فهو تابع لعبد الرحمان..

وقد صرح أمير المؤمنين «عليه السلام» بذلك، كما ذكرناه آنفاً.

ملاحظة أخيرة:

---

(1) راجع: نهج الحق للعلامة الحلي (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق1 ص113 و (ط دار الهجرة - قم) ص285 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص256 والشافي في الإمامة ج4 ص199ومنهاج الكرامة ص106 وإحقاق الحق (الأصل) ص245 وسفينة النجاة للتنكابني ص156.

وآخر ما نشير إليه هنا: هو اختيار عدد الزوج لا الفرد في الشورى، لأن عدد الفرد يمنع من تساوي الآراء.. فلا يبقى مجال لفرض عبد الرحمن بن عوف رأيه..

كما أنه لا يمكن الأمر بقتل الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن بن عوف، وسيكون علي «عليه السلام» فيهم على سبيل الجزم واليقين.

لماذا أخرج سعيد بن زيد؟!:

قد تقدم في الفصل ما قبل السابق: أن عمر بن الخطاب قال: إنه أخرج سعيد بن زيد من الشورى لقرابته منه، مع أنه ـ على حد قوله وزعمه ـ في جملة الذين شهد النبي «صلى الله عليه وآله» لهم بالجنة.

ونقول:

إن علينا أن نأخذ بنظر الإعتبار ما يلي:

ألف: قلنا فيما سبق: أنه «صلى الله عليه وآله» لو قال: من فعل كذا فله الجنة، فذلك لا يعني إلا أنه يستحق الجنة، إذا حصل سائر الشروط التي تؤهله لها، ولم ينكص على عقبيه، ومن هذه الشروط الوفاء ببيعته، والإلتزام بعهده مع الله..

ب: ان نسبة هذا الأمر إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله».. إذا كان لا واقع له، يهدف إلى خلط الأمور وإضاعة الحق، وتضليل الناس عنه، وضمان استمرار هذا التضليل جيلاً بعد جيل. فكيف إذا لزم منه نسبة المتناقضات إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»،

والإيحاء للناس بأنه «صلى الله عليه وآله» يرضى ويغضب على أهل الجنة بلا موجب مقبول أو معقول..

ج: ظهر من هذا النص أن عمر يعتمد على حديث العشرة المبشرة، الذي تفرد به واحد أو إثنان جعلا لأنفسهما نصيباً فيه، حيث حجزا به لهما مكاناً في الجنة.. وقد تقدم بعض ما في هذا الحديث من هنات، فراجع..

د: إن كان سعيد بن زيد أهلاً لمقام الخلافة، ويسير في الناس بما يرضي الله سبحانه، فلماذا تمنع هذه القرابة من عمر من توليه؟! فإن المعيار في هذا الأمر إن كان هو القرشية، فهى متوفرة فيه، وإن كان المعيار هو قبول الشارع ورده، وورود النص وعدمه، كما قرره الله تعالى ورسوله، وكان النص قد عين هذا الرجل أو ذاك، فلابد من الإنتهاء إليه والإلتزام به.

سواء أكان من أقارب عمر ومن غيرهم..

وإن كان المعيار هو تعيين أهل الحل والعقد لمن تكون فيه الأهلية، وتجتمع فيه الشرائط، فليس من الشرائط أن لا يكون قريباً لعمر أيضاً.

هـ: هل يريد عمر من تكريسه، مبدأ استبعاد الأقارب أن يضع علامة استفهام على نصب النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» من قبل رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأمر من الله تعالى، لكي تستحكم الشبهة لدى الأجيال الآتية حول صحة هذا الأمر.. أو

المراد تخطئة الرسول في هذا الأمر، واعتباره أمراً صدر عن اجتهاد لا عن وحي، وقد أخطأ النبي «صلى الله عليه وآله» في هذا الإجتهاد؟! ولعل هذا هو ما يوحي به قول عمر: أراد محمد أمراً وأراد الله خلافه، أو كلما أراد محمد كان؟!

و: إذا كانت القرابة من عمر مانعة من تولية سعيد بن زيد، فينبغي أن تمنع من تولية أبي بكر وعمر قبل ذلك، فقد استدلا على الأنصار بقرابتهما من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبقولهما نحن أولياؤه وعشيرته، وأن الأئمة من قريش، فأسقطا بذلك دعوى الأنصار..

الإتفاق السري بين عمر وابن عوف:

وأظهرت رواية الطبري المتقدمة في فصل ما قبل السابق: أنه قد كان ثمة اتفاق سري بين عمر بن الخطاب وعبد الرحمان بن عوف.. حيث إن عمر أجرى إمتحاناً لعبد الرحمان بن عوف، حين قال له: إني أريد أن أعهد إليك..

وكان ابن عوف يعلم: أن من السفه أن يفكر في هذا الأمر.. مع وجود علي في بني هاشم، ومع وجود أطماع الأمويين الظاهرة..

ولا نبعد إذا قلنا: إنه لم يغب عنه قول أبي بكر لعثمان حين كتب عثمان إسم عمر، في حال إغماء أبي بكر: لو كتبت نفسك لكنت لها أهلا..

وسمع أن عمر كان يقول: إن الأمر يدور بين علي وعثمان،

وقريش لا ترضى بعلي، أو ليس إلى تولية علي سبيل.. أو أن النبوة والخلافة لا تجتمعان في بيت واحد.. أو نحو ذلك.

إلى غير ذلك من الدلائل والشواهد التي لا تخفى على مثل عبد الرحمان بن عوف..

ولذلك نقول: إن ابن عوف قد فهم أن عمر يريد امتحانه بقوله له: أريد أن أعهد إليك.

فبادر إلى سؤاله: إن كان يشير عليه بذلك، فجاءه الجواب بالنفي، فتأكد له مغزى هذا العرض العمري.. فأعلن رفضه له..

فطلب منه عمر أن يكتم ذلك، ثم أدخله في الشورى، وجعل الأمر بيد ولده عبد الله بن عمر، فإن لم يقبل منه، فالأمر إلى عبد الرحمان، ووصف عبد الرحمان بأنه مسدد رشيد، له من الله حافظ، فاسمعوا منه.

فدخل عبد الرحمان في الشورى، ودبر الأمر لعثمان، كما تذكره الروايات، ولم يحتج إلى حشر ابن عمر في هذا الأمر.

إستئذان عائشة.. وحجرتها:

ذكرت الروايات في الفصل ما قبل السابق: أن عمر قد استأذن من عائشة بأن يدفن مع النبي «صلى الله عليه وآله» وأبي بكر، ونقول:

لا معنى لاستئذان عمر منها بذلك، فقد قلنا: إن النبي «صلى الله

عليه وآله» دفن في بيت فاطمة، لا في بيت عائشة..

والظاهر هو: أن عائشة قد استولت على المكان بعد استشهاد الزهراء، فأخرجت الزهراء «عليها السلام» من ذلك المكان، بحجة أن أهل المدينة قد تأذوا ببكائها، ثم جاءت عائشة بعد استشهاد الزهراء «عليها السلام»، فجاورت في تلك البقعة، وأصبح كل قادم إلى زيارة قبر النبي «صلى الله عليه وآله» يحتاج إلى إذنها بالدخول للسلام على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وفي أي تصرف آخر..

ثم ادعوا: أن المكان لعائشة، من حيث أنها زوجة النبي، وبنت أبي بكر المدفونين في ذلك الموضع.. غافلين أو متغافلين عن الحديث الذي نسبه أبو بكر إلى النبي «صلى الله عليه وآله»: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث».

تحريف لا يخفى:

وقد ذكرت رواية ابن أعثم المتقدمة في الفصل ما قبل السابق وصية عمر بقتل أهل الشورى بطريقة يفهم منها: أنه أوصى بقتل المخالفين لمن يعقد أهل الشورى البيعة له.

وهو كلام غير صحيح، فإن إجماع النصوص يدل على: أن عمر قد أمر بقتل المخالف من أركان الشورى أنفسهم، وبقتل جميعهم أخرى..

ولكن ذلك لما كان في غاية القبح لجأوا إلى تحريف النص..

عمر ينشد علياً وعثمان وسعداً:

وفي رواية الطبري المتقدمة في الفصل ما قبل السابق: أن عمر نشد علياً «عليه السلام»، وعثمان وسعد بن أبي وقاص إن ولوا شيئاً من أمور المسلمين أن لا يحملوا بني هاشم، وبني أبي معيط، وبني زهرة على رقاب الناس..

ولم يذكر الزبير ولا ابن عوف ولا طلحة..

فهل يقصد عمر تسوية علي «عليه السلام» بعثمان في ميله مع عصبيته العشائرية، وأدخل سعداً معهما للتمويه، وأراد حفظ مقام ابن عوف لأنه جعله حكماً، ولم يرد الطعن في طلحة والزبير ليستميلهما إلى جانب ابن عوف، وليخوفهما من تولية علي «عليه السلام»؟!..

لعل الفطن الذكي يدري..

علي ×.. وآل أبي طالب:

وذكرت رواية ابن أعثم المتقدمة في الفصل ما قبل السابق: أن عمر بن الخطاب قال لعلي: إن وليت هذا الأمر من بعدي، فلا تحملن آل أبي لهب على رقاب الناس..

وهو كلام غير معقول ولا مقبول:

أولاً: لأن من يقول عنه عمر: إنه لو ولي أمر المسلمين لحمل الناس على الحق ولو كرهوا.. أو لحملهم على المحجة البيضاء، لا يمكن أن يحمل آل أبي لهب ولا غيرهم على رقاب الناس، لأن هذا

ليس هو المحجة البيضاء، ولا الطريق المستقيم..

إلا إذا كان يورد ذلك على سبيل الوصية الإفتراضية، ليساوي بينه وبين سائر أعضاء الشورى، الذين أوصاهم بنحو ذلك.

ثانياً: لماذا اختار عمر آل أبي لهب؟! وأي رابط بين علي «عليه السلام» وبين هؤلاء الناس؟! ولماذا لا يذكر من يحبهم علي «عليه السلام»، من خيار بني هاشم، وغيرهم، من أمثال سلمان، وعمار والمقداد، والأشتر وسواهم؟!.

أم أن عمر أراد أن ينفر الناس من علي «عليه السلام»؟! أو أن يثير الشكوك حول استقامته وصحة التزامه بالدين والحق والشرع؟! مستفيداً لتحقيق غرضه هذا من ذكر ذم أبي لهب في سورة قرآنية كريمة.

أم أن ثمة تصحيفاً، والصحيح: هو بنو هاشم، أو آل أبي طالب، مثل أبناء جعفر، وعقيل، حيث كان النبي «صلى الله عليه وآله» يصرح بحبه لهم..

حضور طلحة في الشورى:

ولا يهمنا حضور طلحة في الشورى أو عدم حضوره إلا في حدود معرفة صحة قولهم بانقسام أركان الشورى إلى ثلاثة مقابل ثلاثة.. وأن طلحة، كما ذكرته بعض الروايات أخذ جانب عثمان، والزبير جانب علي، وسعد بن أبي وقاص جانب عبد الرحمان بن عوف..

مع أن ثمة روايات تقول: إن طلحة كان غائباً، ولم يحضر إلا بعد ثلاثة أيام.

ويمكن أن نقول:

إن عمر كان قد رتب الشورى قبل أن يطعنه أبو لؤلؤة.. وكان طلحة حاضراً، في الأيام الأولى، ولذلك تذكر الروايات التي حكت لنا مطاعن عمر في الستة: أن طلحة قد تصدى لعمر بن الخطاب، وان عمر قال له: أقول أم أسكت؟! وأنه خاطبه خطاب الحاضر في المجلس..

ويبدو أن طلحة قد غاب بعد ذلك، فلما طُعن عمر، وأراد التأكيد على قراره الأول لم يكن طلحة حاضراً.. ولعل حضوره تأخر إلى ما بعد انتهاء الشورى.

وتكفل سعد بن أبي وقاص بموافقة طلحة على ما يقرره عمر قد يستفاد منه أن طلحة عهد إليه برأيه لعلمه بأنها لا تصل إليه..

كما أن من الجائز أن يكون طلحة قد قدم قبل انتهاء أهل الشورى، وشارك في الساعات الأخيرة، التي حسم فيها الأمر..، فتبرع بعض مناوئي علي «عليه السلام» بإظهار إنصاف طلحة، وأن يعززوا مكانة عثمان، بإظهاره زهده في الخلافة، فطولوا غيبته إلى ما بعد الشورى، ثم اخترعوا قصة قبول عثمان بالإستقالة نزولاً تحت رغبة طلحة، ومبادرة طلحة للبيعة ثقة منه بعثمان، أو تسليماً لاختيار أهل الشورى..

وبذلك تتكدس الفضائل للرجلين، فإن الموقف دقيق، ويحتاج إلى ذلك، وإلى اكثر منه، والله هو العالم..

صهيب يصلي بالناس:

وقد جعل عمر إمامة الصلاة في أيام الشورى لصهيب، الذي كان عبداً رومياً..

ونقول:

فإذا كان أبو بكر قد صلح للخلافة، لأنه قد صلح لإمامة الصلاة حسب زعمهم. بل ورد ذلك على لسان عمر نفسه، فلماذا لم يجعل عمر صهيباً إماماً من بعده، ما دام أنه يراه أهلاً لإمامة المسلمين في صلاتهم اليومية، كما أنه أوصى بأن يصلي عليه بعد موته صهيب نفسه.

فهل كان هو الأصلح لصلاة الجنازة، وللصلوات الخمس من الستة، ومن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وابن مسعود، والعباس و.. و..

ولعلك تقول: إن الإمامة في قريش، كما رووه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وصهيب فاقد لشرط الإمامة، لأنه عبد رومي..

فنجيب: إن عمر بن الخطاب قد أسقط شرط القرشية حين قال: لو

كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليته[1]، وسالم لم يكن قرشياً ولا عربياً، بل كان أعجمياً من اصطخر، أو من كرمد[2].

---

(1) راجع: الصواعق المحرقة ص6 والطرائف لابن طاووس ص400 والصوارم المهرقة ص59 و 190 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص313 وج9 ص325 وفتح الباري ج12 ص135 والتفسير الكبير للرازي ج3 ص147 والإحكام لابن حزم ج7 ص988 والمحصول للرازي ج2 ص357 وج4 ص322 و 368 و 383 وج6 ص51 والإحكام للآمدي ج2 ص203 و 211 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص339 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص227 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص292 والكامل في التاريخ ج3 ص65 والعقد الفريد ج4 ص97 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج1 ص194 وراجع: البحر المحيط ج4 ص314 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص190 وج12 ص86 والفصول المهمة للسيد شرف الدين ص95 والشافي في الإمامة ج3 ص196 والوضاعون وأحاديثهم ص473 وتاريخ مدينة دمشق ج58 ص404 و 405 والنص والإجتهاد ص384 و 391 والغدير ج5 ص360 ومستدركات علم رجال الحديث ج4 ص11 وبحار الأنوار ج28 ص383 وج31 ص77 و 385 ج34 ص377 والتمهيد للباقلاني ص204 وطرح التثريب ج1 ص49.

(2) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص343 و (ط دار صادر) ج3 ص85 وأسد الغابة ج2 ص245 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج2 ص561 و (ط دار الجيل) ج2 ص567 والمستدرك للحاكم ج3 ص225 وعمدة القاري ج5= = ص227 و 245 وج24 ص253 وتحفة الأحوذي ج10 ص212 والإكمال في أسماء الرجال ص98 وسير أعلام النبلاء ج1

والذي لفت نظرنا هنا: هذا الإهتمام العمري بصهيب، حتى جعله يصلي بالناس، وأوصى أن يصلي هو عليه بعد موته، مع وجود عظماء الصحابة، وأوتاد الأرض، خصوصاً علي «عليه السلام»، والحسنان وسلمان، وأبو ذر، وعمار، والمقداد، وكثير آخرون..

كما أنه يهتم بسالم مولى أبي حذيفة، حتى إنه لينقض كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإجماع الأمة القائم على أن الإمامة في قريش.. ويقدم سالماً على جميع الصحابة بما فيهم من ذكرناهم آنفاً، ويقول: إنه لو كان حياً لما خالجه شك فيه، ثم هو يطعن ويشكك بصلاحية أركان الشورى، ويتهمهم بما يسقط أهليتهم، ويجرئ الناس عليهم..

مع أن سياسته التي لا تزال آثارها ماثلة للعيان حتى يومنا هذا هي تقديم العرب على العجم، وإسقاط العجم من أي اعتبار، بل هو كان قد منع غير العرب من دخول المدينة. واضطهدهم بصورة لا يمكن فهمها ولا تبريرها، كما أوضحناه في فصل سابق.. ولعله كان في الباطن يقصد خصوص الفرس الذين سمع من النبي «صلى الله عليه وآله» أنهم هم الذين سيستبدل بهم قريشاً، وليس صهيب ولا سالم منهم..

ص167 والمعارف لابن قتيبة ص273 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص54 والوافي بالوفيات ج15 ص57 والفصول المهمة للسيد شرف الدين ص95.

ولعل قيمة سالم عنده قد نشأت من مشاركته في الصحيفة التي تعاقدوا وتعاهدوا فيها على إقصاء علي «عليه السلام» عن مقام الخلافة الذي جعله الله تعالى له.. بالإضافة إلى الجهد الذي بذله عملياً في هذا السبيل، ومشاركته العملية في أحداث السقيفة، حسبما بيناه، أو فقل: بيَّنا طرفاً منه في هذا الكتاب.

لماذا صهيب؟!:

ثم إن تعيين صهيب للصلاة قد كان لأجل أن لا يصلي أحد من أهل الشورى، ولا سيما علي «عليه السلام»، لكي يجعل ذلك ذريعة للخلافة، كما حاول محبوا أبي بكر أن يروجوا له، وإن كان ذلك لم يثمر شيئاً، لأن أبا بكر قد عزل عن تلك الصلاة مباشرة، كما هو معلوم.

الإمام الحسن × في الشورى:

وحينما طعن عمر بن الخطاب، ورتب قضية الشورى على النحو المعروف، قال للمرشحين: «واحضروا معكم من شيوخ الأنصار، وليس لهم من أمركم شيء. وأحضروا معكم الحسن بن علي، وعبد الله بن عباس، فإن لهما قرابة، وأرجو لكم البركة في حضورهما. وليس لهما من أمركم شيء.

ويحضر ابني عبد الله مستشاراً، وليس له من الأمر شيء..».

فحضر هؤلاء[1].

ونقول:

1 - يبدو: أن هذه أول مشاركة سياسية فعلية معترف بها حتى من مناوئي البيت العلوي الهاشمي للإمام الحسن «عليه السلام»، بعد وفاة الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»، أي بعد بيعة الرضوان، وبعد أن جعلت الزهراء «صلوات الله وسلامه عليها» الحسنين «عليهما السلام» شاهدين في قضية فدك، على النحو الذي تقدم.

2 - يلاحظ هنا: أن عمر هنا قد اكتفى بذكر الإمام الحسن «عليه السلام»، ولم يذكر الإمام الحسين «عليه السلام»، ولعل سبب ذلك: أن قول الإمام الحسين «عليه السلام» له: انزل عن منبر أبي، لم يعزب عن ذهن الخليفة بعد.

3 - ذكر عمر هنا اسم عبد الله بن عباس، الذي كان عمر يقربه، ويهتم بشأنه، ربما تزلفاً لأبيه العباس، الذي لم يكن يشكل أية خطورة على حكمهم وسلطانهم، إن لم نقل: إنه قد ساهم في تخفيف حدة التوتر في أحيان كثيرة فيما بينهم وبين علي «عليه السلام»، كما أنه لم يساهم في قتل القرشيين في بدر ولا في غيرها، بل كان معهم، ونحر

---

(1) الإمامة والسياسة ج1 ص24 و 25 و (تحقيق الزيني) ج1 ص28 و (تحقيق الشيري) ج1 ص42 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» ج1 ص315.

من الإبل لمقاتليهم مثل ما نحروا، وأُسِرَ مثل ما أُسِروا..

بالإضافة إلى أن عمر يريد أن يوجد قرناء ومشاريع منافسة للإمام الحسن «عليه السلام» إن استطاع.

4 ـ إنه ادخل ولده عبد الله أيضاً ـ ليكون في مقابل الإمام الحسن «عليه السلام»، وبذلك يكون قد صغر من شأن الإمام الحسن «عليه السلام» بالرغم من أنه أحد أهل الكساء، وسيد شباب أهل الجنة، وأحد موارد آية التطهير، وسورة هل أتى، وآيات كثيرة أخرى.. وهل يقاس به ابن عمر الذي لم يحسن أن يطلق إمرأته؟!

ثم إنه منح ولده دوراً في الشورى ولم يعط للإمام الحسن أي امتياز..

5 ـ هناك الدور الذي رصده عمر لولده عبد الله بن عمر، الذي كان يرى في والده المثل الأعلى له، ولا بد من الإنتهاء إلى رغباته وآرائه، ولا يجوز تجاوزها..

وكان عمر يدرك طبعاً مدى هيمنته وتأثيره على ولده، ويثق بأن ولده سيجهد في تنفيذ المهمة التي يوكلها إليه..

ولكن.. لا بد له من التخفيف من التساؤلات التي ربما تطرح حول سر اختصاص ولده بهذا الدور دون سواه، فكانت هذه التغطية باشراك ابن عباس، والإمام الحسن «عليه السلام»، التي لا تضر، والتي يأمن معها غائلة طغيان الشكوك والتفسيرات، التي لايرغب في أن ينتهي الناس إليها في ظروف كهذه..

6 - ومن جهة أخرى.. فإنه بإشراك الحسن «عليه السلام» وابن عباس «رحمه الله»، على النحو الذي ذكره، من رجائه البركة في حضورهما.. يكون قد أضفى صفة الورع والتقوى على خطته تلك، وتمكن من التخفيف من شكوك المشككين، واتهاماتهم..

7 - إن موقف أمير المؤمنين «عليه السلام» في الشورى، ومناشداته بمواقفه وبفضائله، وبأقوال النبي «صلى الله عليه وآله» فيه، قد أفسدت على عمر بن الخطاب كل تدبير، وأكدت تلك الشكوك، وأذكتها.. حيث أظهرت أن هذه الشورى تخالف النص، وأن عمر قد قرنه بمن لا يقاس به بصورة ظالمة له وللأمة بأسرها.

8 - وأما بالنسبة لقبول الإمام الحسن «عليه السلام» الحضور في الشورى، فهو:

ألف: كحضور علي «عليه السلام» فيها.. فكما أن أمير المؤمنين اشترك فيها من أجل أن يضع علامة استفهام على ما يقوله عمر ـ الذي كان رأيه كالشرع المتبع ـ من أن النبوة والخلافة لا تجتمعان في بيت واحد أبداً.

ب: هذه المشاركة تمنع من أن ينسى الناس قضيتهم..

ج: إن حضور الإمام الحسن «عليه السلام» في هذه المناسبة إنما يعني انتزاع اعتراف من عمر بأنه «عليه السلام» ممن يحق لهم المشاركة السياسية، حتى في أعظم وأخطر قضية تواجهها الأمة..

ولا بد من الأسف، وذم الزمان الذي أحوج الأخيار ـ من أجل

شيعتهم ـ إلى انتزاع اعتراف من هذا وذاك بأنهم يحق لهم المشاركة في قضايا الأمة.

9 ـ إن هذه المشاركة مطلوبة أيضاً، لكي يتمكن في كل حين وفي المستقبل من إظهار رأيه في القضايا المصيرية، ولو لم يُقبل منه.. ولكي يرى الناس أن من الممكن قول كلمة «لا».. وأن يسمع الطواغيت هذه الكلمة، ولا يمكنهم ردها، بحجة: أنها صدرت من هاشمي.. وقد قبل عمر ـ وهو الذي لا يمكنهم إلا قبول كل ما يصدر عنه ـ بمشاركة الهاشميين في القضايا السياسية والمصيرية الكبرى، وحتى في هذه القضية بالذات..

هـ ـ إن مشاركة الإمام الحسن «عليه السلام» قد اسهمت في انتزاع اعتراف من عمر بن الخطاب، بأنه ذلك الرجل الذي تلتمس منه البركة، ـ وإن لم يرض الوهابيون بذلك ـ ولا بد أن ينظر إليه الناس نظرة تقديس، وأن يتعاملوا معه على هذا المستوى.. فلا معنى لمنازعته أمراً هو له، ولا يجوز لمعاوية أن يحاربه، وأن يدس له السم تحت أية ذريعة كانت..

إن عمر كان يعلم، من أقوال ومواقف النبي الأكرم بالنسبة للإمام الحسن، ولأخيه الحسين السبط عليهما الصلاة والسلام ما يمنع من قبول الناس منه أن يشرك ولده، ويتجاهل سبطي هذه الأمة..

فكل من يعامل الحسنين «عليهما السلام» بالإقصاء، والتجاهل والإستبداد بالأمر دونهما، حتى لو كان عمر قد نصبه، وأعطاه حبه

وثقته وتكريمه، فإنه يكون متعدياً وظالماً.. وحتى مخالفاً لما اعترف به وقرره ذلك الذي يصول على الناس ويجول بعلاقته وارتباطه به.

وبذلك يعلم مغزى قول الإمام الرضا «عليه السلام»: إن الذي دعاه للدخول في ولاية العهد، هو نفس الذي دعا أمير المؤمنين «عليه السلام» للدخول في الشورى[1].

فاتضح أن عمر أراد بإشراك الإمام الحسن «عليه السلام» إضفاء صبغة دينية على عمله الرامي إلى إقصاء علي «عليه السلام» عن منصب الإمامة. وأراد الله وأهل بيت النبوة بالمشاركة حفظ الدين بحفظ ركنه وهو الإمامة والأئمة. فكان ما أراده الله وأهل البيت، لأنهم هم فقط الرجال الذين إذا أرادوا أراد وسقط ما أراده غيرهم.

جاثليق النصارى!:

ولم نستطع أن نغض الطرف عما ورد في الفصل السابق من

---

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص364 و (ط مكتبة الحيدري) ج3 ص473 ومعادن الحكمة ص192 وعيون أخبار الرضا ج2 ص140 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج1 ص152 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج17 ص205 و (ط دار الإسلامية) ج12 ص148 وبحار الأنوار ج49 ص140 ومسند الإمام الرضا = = «عليه السلام» للعطاردي ج1 ص68 وحياة الإمام الرضا للقرشي ج2 ص311 وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» للنجفي ج5 ص450 ومستدركات علم رجال الحديث ج7 ص207 والحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» ص306.

إقدام عمر على استدعاء جاثليق النصارى ليسأله عن أمر الخلافة وذلك لما يلي:

أولاً: إن ما نعرفه عن عمر هو انبهاره بأهل الكتاب، حيث كان يتردد عليهم في مدارس «ماسكة» في المدينة(1).

وكان يأتي إلى النبي بترجمة التوراة ويقرؤها عليه ووجه رسول الله «صلى الله عليه وآله» يتمعر ويتقبض(2).

---

(1) راجع حول ذلك: جامع بيان العلم ج2 ص123 - 124 وكنز العمال عن الشعبي وعن قتادة والسدي ج2 ص228 والدر المنثور ج1 ص90 عن ابن جرير، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند إسحاق بن راهويه، وابن أبي حاتم. والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص107 و 108. وكون اسم مدارس اليهود (ماسكة) مذكور في مصادر أخرى.

(2) للحديث ألفاظ مختلفة وله مصادر كثيرة، فراجع على سبيل المثال: المصنف للصنعاني ج10 ص113 وج 6 ص112 وج 11 ص111 وتقييد العلم ص52 وفي هامشه عن مصادر أخرى وجامع بيان العلم ج2 ص52 - 53 وراجع ص50 والفائق ج4 ص116 ومسند أحمد ج3 ص387 و 470 - 471 وج 4 ص266 وغريب الحديث ج4 ص48 - 49 وج 3 ص28 و 29 والبداية والنهاية ج2 ص133 وقال: تفرد به أحمد وإسناده على شرط مسلم ولسان الميزان ج2 ص408 وكنز العمال ج1 ص233 و 234 عن عدة مصادر، وبحار الأنوار (ط مؤسسة الوفاء) ج73 ص347 وج 2 ص99 والدعوات للراوندي ص170 وأسد الغابة ج3 ص126 - 127 وج 1 ص235 والنهاية في اللغة ج5 ص282 وميزان الاعتدال ج1 ص666

وكان اليهود يعتبرونه أحب أصحاب محمد إليهم[1].

ولكننا لم نعهده على صلة بعلماء النصارى، بحيث يطلب منهم تزويده بالمعارف والنبوءات عما يجري، وما يكون..

ولعل الخليفة قد تأثر بتميم الداري الذي كان في الأصل من علماء النصارى، وأشاع بين المسلمين بعض الأباطيل والترهات..

ثانياً: لماذا بدأ عمر سؤاله للجاثليق إن كان يوجد نعت النبي «صلى الله عليه وآله» في كتبهم مع احتمال أن ينكر الجاثليق ذلك، فيكون سبباً في عروض الريب في قلب بعض الضعفاء، إلا إذا فرض: أن عمر كان مطمئناً إلى أنه سوف يرد بالإيجاب.. لأجل ما كان يسمعه من النصارى حول هذا الأمر.

غير أنه لا يمكن لعمر أن يطمئن إلى ذلك إلا إن كان قد أخذ من

ومجمع الزوائد ج1 ص182 و 174 و 173 وسنن الدارمي ج1 ص115 و 116.

وراجع أيضاً: المقدمة لابن خلدون ص436 والضعفاء الكبير ج2 ص21 وصفة الصفوة ج1 ص184 واليهود واليهودية ص14 والسيرة الحلبية ج1 ص230 والتراتيب الإدارية ج2 ص229 وكشف الأستار ج1 ص79 وفتح الباري ج13 ص281 عن أحمد، وابن أبي شيبة، والبزار والإسرائيليات في كتب التفسير ص86 وأضواء على السنة المحمدية ص162 والقصاص والمذكرين ص10 وأصول السرخسي ج2 ص152.

(1) راجع الهامش ما قبل السابق.

ذلك الجاثليق تعهداً بذلك قبل هذا المجلس. وهذا ما لا مجال لتأكيده.

ويبدو لنا: أن السؤال عن نعت النبي «صلى الله عليه وآله» عند النصارى كان بهدف التمهيد إلى السؤال عن حال أبي بكر وعمر وعثمان، بهدف تزكيتهم عن هذا الطريق، ويبدو: أن الجاثليق قد عرف مراد عمر فأجابه بما يرضيه.

ثالثاً: إن هذا الجاثليق قد كذب في إجابته، حيث ذكر أن «الفارقليط» معناه: أنه يفرق بين الحق والباطل.. مع أن الفارقليط في العبرانية من ألفاظ الحمد، إما أحمد، أو محمد، أو حامد، أو نحو ذلك.

ويدل على ذلك قول يوشع: «من عمل حسنة تكون له فارقليط جيداً» أي حمد جيد.

وفسره أكثر النصارى بـ «المخلص» وهي كلمة سريانية، وقالت طائفة أخرى من النصارى معناه: «المعزّ». وكذلك هو باليونانية..

وهو غلط، فإن لغة المسيح عبرانية، وليست سريانية ولا يونانية(1).

رابعاً: من أين عرف عمر أن المقصود بالذي يكون بعد محمد عظيم الذكر، مبارك الأمر هو أبو بكر؟! ولم لا يكون هو علي بن أبي طالب؟!..

وقد عرفنا أن الإنجيل ذكر إيليا بعد ذكره لرسول الله «صلى الله

---

(1) الجواب الفسيح لما لفقه عبد المسيح للآلوسي ج1 ص283.

عليه وآله»، فقد سأل الكهنة واللاويون يوحنا من أنت، «فاعترف ولم ينكر، وأقر: إني لست أنا المسيح.

فسألوه: إذن ماذا؟! إيليا؟!

فقال: لست أنا.

النبي أنت، فأجاب لا[1].

فالمراد بإليا ليس إلياساً، كما قد يدعى، لأنه كان قبل عيسى بقرون، فالظاهر أن المقصود بالنبي، وإيليا: النبي «صلى الله عليه وآله» وعلي «عليه السلام».

خامساً: بالنسبة لما ذكره الجاثليق عن الذي يأتي بعد النبي، وبعد الذي يليه، من أنه قرن من حديد، قوي شديد.. نقول:

لا يوجد في كتاب النصارى وهو هذا الإنجيل المتداول أية فقرات من هذا القبيل، بل قد ذكرنا أن هذه أوصاف علي «عليه السلام» على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وكذلك الحال بالنسبة للفقرات التي طبقها عمر على عثمان.. فإنها هي الأخرى لا توجدفيما بين أيدينا، مما يطلق عليه إسم الإنجيل..

أما الإنجيل والتوراة الحقيقيان فليسا بين أيدينا لنتأكد من صحة ادعاء ثبوت هذا النص المزعوم فيهما..

غير أننا نستطيع أن نقول:

---

(1) إنجيل يوحنا، الإصحاح الأول، الفقرة 19 - 21.

إن النصارى واليهود كانوا مهتمين بكل ما يصدر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويرون أنه يعنيهم بصورة مباشرة، ولا مجال لاستبعاد أن تبلغهم أقواله «صلى الله عليه وآله» عن مستقبل هذا الدين، وما يجري على أهل بيته من بعده، وما يكون من بني أمية، وكيف أن الناس سوف يركبون سنن من كان قبلهم.. وغير ذلك.

وهذا يجعلنا نظن: أن ذلك النصراني كان قد سمع عن النبي «صلى الله عليه وآله» إخباره بما يجري على عثمان، أو بلغه ذلك من عمر أو من غيره، فزعم له أنه موجود في إنجيلهم، ليؤكد له ما يحتاج إلى تأكيده.

ويؤيد ذلك: أن عمر قد طبق ذلك على عثمان مباشرة..

كما أن السياق الذي أورده ابن أعثم يُظهر أن دعوة عمر لهذا الجاثليق كانت بعد أن جرى تداول هذه الأسماء بالذات بين ابن عباس وعمر بن الخطاب، الأمر الذي يدل على أن موضوع اختيار الخليفة من خصوص هؤلاء كان مطروحاً ومتداولاً. فما الذي يمنع من أن يكون ذلك قد بلغ الجاثليق، فأجرى الكلام وفق ما عرف أنه سيكون هو مسار الأمور في ذهن عمر بن الخطاب.

سادساً: هذه الرواية تصرح بأن عمر ضرب بإحدى يديه على الأخرى، ثم التفت إلى عثمان، فقال: أبا عمرو! إتق الله عز وجل، وإن وليت هذا الأمر من بعدي فلا تحملن آل معيط على رقاب الناس ـ مما يعني ان وصول الأمر إلى عثمان كان أمراً ظاهراً ومحسوماً

حتى بالنسبة لذلك الجاثليق، فضلاً عن عمر نفسه ـ ويلاحظ أنه لم يوص علياً بمثل هذه الوصية؛ بل خص بها عثمان وابن عوف.

أما قوله لعلي «عليه السلام» ما يشبه ذلك الذي قاله لعثمان، فربما يكون قد أورده لأجل التعمية على بعض الحاضرين، ولا سيما علي «عليه السلام».. وربما يكون قد استفاده من قول النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»: ستقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين: أن الخلافة ستؤول إليه «عليه السلام».

كعب الأحبار وعمر، والخلافة:

كما شاور عمر الجاثليق النصراني، فإنه شاور كعب الأحبار الذي لم يزل يتهم باليهودية كما ورد على لسان أبي ذر.. حسبما سيأتي في عهدعثمان، فقد روي عن ابن عباس، أنه قال: تبرم عمر بالخلافة في آخر أيامه، وخاف العجز، وضجر من سياسة الرعية، فكان لا يزال يدعو الله بأن يتوفاه، فقال لكعب الأحبار يوماً وأنا عنده:

إني قد أحببت أن أعهد إلى من يقوم بهذا الأمر، وأظن وفاتي قد دنت، فما تقول في علي؟! أشر على في رأيك، واذكر لي ما تجدونه عندكم، فإنكم تزعمون أن أمرنا هذا مسطور في كتبكم.

فقال: أما من طريق الرأي فإنه لا يصلح، إنه رجل متين الدين، لا يغضي على عورة، ولا يحلم عن زلة، ولا يعمل باجتهاد رأيه، وليس هذا من سياسة الرعية في شيء.

وأما ما نجده في كتبنا فنجده لا يلي الأمر ولا ولده، وإن وليه كان

هرج شديد.

قال: كيف ذاك؟!

قال: لأنه أراق الدماء، فحرمه الله الملك. إن داود لما أراد أن يبنى حيطان بيت المقدس أوحى الله إليه: إنك لا تبنيه لأنك أرقت الدماء، وإنما يبنيه سليمان.

فقال عمر: أليس بحق أراقها؟!

قال كعب: وداود بحق أراقها يا أمير المؤمنين.

قال: فإلى من يفضي الأمر تجدونه عندكم؟!

قال: نجده ينتقل بعد صاحب الشريعة والاثنين من أصحابه، إلى أعدائه الذين حاربهم وحاربوه على الدين.

فاسترجع عمر مراراً، وقال: أتسمع يا بن عباس؟! أما والله لقد سمعت من رسول الله ما يشابه هذا، سمعته يقول: ليصعدن بنو أمية على منبري[1].

وقال التستري:

الأمور لها جهتان: تقدير من الله تعالى بمعنى علمه بما يصدر عنهم من الشرور وأعمال السوء، بخبث سرائرهم. وتدبير من الناس في

---

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص282 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص81 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص448 وعن أمالي المحاملي.

تهيئة مقدمات مقاصدهم السيئة، وأغراضهم الفاسدة.

والأولى لا تكون عذراً للثانية، فهل حط من قدر أمير المؤمنين، إلا هو وصاحبه أبو بكر؟! وهل أعلى أمر بني أمية إلا هو وصاحبه؟![1].

ونقول:

لقد طالعنا هذا النص بأمور لا بد من الوقوف عندها، وهي التالية:

عمر يتبرم بالخلافة:

أننا نعرف أن عمر كان يخشى من وصول الخلافة إلى علي «عليه السلام» بعده، ومن أن يفاجئه أمر لا يتوقعه حيث لم يستطع إطفاء نور إمامة علي «عليه السلام». غير أننا لم نفهم المقصود من تبرم عمر بالخلافة، ولا السبب في تبرمه هذا، فإنه هو الذي سعى للحصول عليها بحرص بالغ، وضحى من أجلها بالغالي والنفيس، وهاجم الآمنين، وأخذ الحق بالقوة من أصحابه الشرعيين. فإن كان قد أصبح يستثقل هذا الأمر، ويريد التخلص منه، فليرجعه إلى أصحابه الذين أخذ حقهم منهم..

---

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص282 و 283.

لماذا كعب الأحبار؟!:

ولا ندري لماذا يلتجئ عمر بن الخطاب في هذا الأمر الخطير جداً إلى كعب الأحبار؟!

وهل أصبح هذا الرجل موثوقاً عنده إلى هذا الحد؟!

وبأي شيء استطاع أن يحصل على هذه الوثاقة عنده؟!

ومع غض النظر عن ذلك، فلماذا لا يرجع إلى علماء الصحابة وخيارهم؟!

وهل آراء كعب أو غيره تستطيع أن تلغي النص على أمير المؤمنين «عليه السلام» من الله ورسوله؟! فليرجع إلى تلك النصوص، وليعمل بها، وليستغن بها عن رأي من لا يمكن إثبات سلامة نواياه فيما يشير به..

أحببت أن أعهد:

وقد صرح عمر: بأنه حين أحس أن وفاته قد دنت أحب أن يعهد، ولا شك، أن هذا منه كان لأجل ضمان وصول الأمر إلى من يحب، أو من يراه أهلاً للقيام به على النحو الذي يراه وافياً بأهداف عمر، أو على النحو الذي رسمه وأراده.

ولكن لا ندري لماذا يقول هؤلاء: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يفكر بمستقبل أمته، ولم ينصب لهم من يحفظ لهم وحدتهم. ويصونهم في دينهم، وفي التزامهم، ويدفع عنهم عدوان أهل الباطل،

وكيد المتربصين شراً بهم وبدينهم؟!

ما في كتب أهل الكتاب:

إن ما يخبر عنه الرسول أو غيره من الأنبياء السابقين، قد يكون من الأمورالمرضية عند الله، كالإخبار عن خروج الإمام: قائم آل محمد عليه وعليهم السلام، وأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً. وقد يكون غير مرضي.. كالإخبار عن السفياني والدجال. فالإخبارات لا تعطي مشروعية لأحد، حتى لو صحت، بل هي قد تخبر عن حدوث أمر حسن، وقد تخبر عن أمر يتضمن ظلماً، أو جرأة على الله ورسوله، وما إلى ذلك..

رأي كعب في ولاية علي ×:

وحين أفصح كعب عن رأيه في ولاية علي «عليه السلام»، فإنه أراد أن ينتقص، وينال من رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالدرجة الأولى، وإن لم يصرح باسمه.. فإن ما أخذه على علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، واعتبره لأجله غير صالح لولاية الأمر هو بعينه ما امتاز به رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فإنه «صلى الله عليه وآله» أيضاً:

1 - رجل متين الدين.

2 - لا يغضي على عورة.

3 - لا يحلم عن زلة.

4 ـ لا يعمل باجتهاد.

بل هذا هو ما أمر الله به نبيه ووليه، وكل حاكم عادل، يطلب منه أن يشيع الأمن على الأنفس، والأموال والأعراض، وأن يشيع الفضائل، ويقتلع الرذائل، ويدفع الأعداء والأسواء، ويترقى بالأمة في مدارج المجد والكمال والعظمة، لتكون خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

فلماذا يريد كعب أن يتجرأ على مقام العزة الإلهية، وأن يوهن أمر الشريعة ويهين مقام النبوة، والإمام والإمامة؟!

ولماذا يريد أن يعتبر السياسة في قلة الدين، وفي الإغضاء عن العورات الظاهرة للمنحرفين، والحلم عن زلات الفاسقين، والعمل بالآراء السقيمة، وترك أحكام الدين والشريعة؟!

وكيف رضي منه عمر هذه الجرأة على الله ورسوله؟!

بل إن كعباً قد طعن في أبي بكر وعمر نفسه، لأن عمر لا يرضى لنفسه ولا لسلفه أبي بكر بأن يوصفا بضعف الدين، وبغير ذلك من أوصاف.

ويبدو لنا: أن كعباً أراد تخويف الناس من علي «عليه السلام»، وأن حكمه لا يمكن أن يحتمله أحد، ولا سيما بعد اعتياد الناس على التساهل والأغضاء عن الكبائر والصغائر!!

لا يلي الأمر علي × ولا ولده:

وأما ما زعم كعب أنه يجد في كتبه: من أن علياً وولده لا يلون هذا الأمر، فهو إما مكذوب من قبل كعب.. أو أنه أخذه مما كتبته أيدي أعوان السلطة التي استولت على الحكم، أو من يهود موتورين على يد علي «عليه السلام»، يريدون التزلف لمن عرفوا أنهم لا يرضون بعلي «عليه السلام» حاكماً بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهم يعدُّون العدة لإقصائه عن مقامه بكل حيلة ووسيلة..

ودليلنا على أن هذا الخبر مكذوب من أساسه:

أولاً: شهادة الوقائع بكذبه، لأن علياً «عليه السلام» قد ولي الأمر بالفعل حوالي خمس سنوات، ووليه أيضاً ولده الإمام الحسن «عليه السلام» بعده أشهراً كثيرة..

ثانياً: إن النص الذي نقله كعب متناقض.. فهو ينفي أولاً بصورة قاطعة ولاية علي «عليه السلام» وولده لهذا الأمر..

ثم يعود لينقض ذلك بقوله: وإن وليه كان هرج شديد.. إذ لا معنى لهذا الترديد بالإستفادة من كلمة «إن» المفيدة للشك!!

ولو أنه قال: «ولو وليه» لارتفع التناقض، لأن كلمة «لو»حرف امتناع.

ثالثاً: لا معنى للتنظير، ولا للإستشهاد بقضية داود عليه وعلى نبينا وآله السلام، فإن داود كان ملكاً بالفعل.. وسفكه للدماء بالحق لم يحرمه الملك.. ولو صح أنه حرم من بناء حيطان المسجد لأجل ذلك،

فإن بناء الحيطان ليس من الملك، ليقاس عليه سفك أمير المؤمنين لدماء المعتدين من أهل الشرك، ثم حرمانه من الملك لأجل ذلك بزعم كعب..

رابعاً: إن نبينا محمداً «صلى الله عليه وآله» قد خاض غمار عشرات الغزوات، وبث عشرات السرايا حتى لقد أناف مجموعها على ثمانين غزوة وسرية، وسفكت دماء الظالمين بقيادته وبأمره.. ولم يحرمه الله الملك. وكان عمله «صلى الله عليه وآله» على حد عمل داود لا يختلف عنه في ذلك.

خامساً: إن سائر الخلفاء والملوك، بما فيهم العادلون والظالمون كانوا وما زالوا يسفكون الدماء بحق، وبغير حق، فلماذا لم تصدق القاعدة التي أطلقها كعب عليهم، زاعماً أنه أخذها من كتبه المقدسة؟!

سادساً: قال كعب: إن كتبه المقدسة تقول: إن الأمر ينتقل بعد أبي بكر وعمر إلى أعداء رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فهل يرى عمر: أن عثمان ومن معه كانوا أعداء لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. والحال أن عثمان كان قد سبق عمر إلى الدخول في الإسلام..

وقد تولى عمر تسليم الأمر إلى الذي بعده، فهل اختار عمر للخلافة أعداء رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ومن جهة أخرى، فإن بني عدي، وهم قوم عمر، وبني تيم، وهم قوم أبي بكر، قد شاركوا بني أمية في حروبهم ضد رسول الله «صلى

الله عليه وآله»، فلماذا لم يحرموا من الملك؟! وكون الزعامة لبني أمية فيها أمر فرضته أحوال القبائل في تلك الفترة.. بل إن قاعدة كعب ينبغي أن تشمل بني أمية أيضاً، فيحرمون من الملك لأنهم سفكوا الدماء..

ولا ندري لماذا لم تشمل القاعدة التي أطلقها كعب معاوية بن أبي سفيان، الذي سفك دماء عشرات الألوف من المسلمين؟!

ولماذا لم يحرمه الله الملك هو وذريته؟! وكذلك الحال بالنسبة ليزيد؟!

تصديق عمر لكعب:

وبعد.. فإن عمر قد أظهر تصديقه أقوال كعب، وخاطب ابن عباس متعجباً من توافق ما يسمعه عن كعب مع ما يسمعه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، مستشهداً بحديث نزو بني أمية على منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله». مع أن ما سمعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يشبه حديث كعب أصلاً.. بل هو مجرد إخبار عن حكم بني أمية، وأن حكمهم سيتوالى، وسيستولون على منبره واحداً بعد الآخر..

وهذا إنما حصل في زمن متأخر بعد ما استولى معاوية على الحكم أما قبل ذلك، فقد كانت الولاية للإمام الحسن ولعلي «عليهما السلام».

الفصل الرابع:

لمحات من داخل الشورى..

لماذا الأنصار؟!:

وقد ذكروا: أن عمر حين عهد بالشورى «قال للأنصار: أدخلوهم بيتاً ثلاثة أيام، وإلا فادخلوا عليهم واضربوا أعناقهم»[1].

وفي نص آخر: أنه طلب من أبي طلحة أن يعدّ خمسين رجلاً من الأنصار بأسلحتهم[2] وأمره بقتل أركان الشورى على النحو المذكور تفصيله في النصوص..

---

(1) الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص342 وكنز العمال ج6 ص359 و (ط مؤسسة الرسالة) ج12 ص681 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص119 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص330 وتثبيت الإمامة للهادي يحيى ابن الحسين ص41 وراجع: الطرائف لابن طاووس ص480.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص294 والكامل في التاريخ ج3 ص67 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص339 و 347 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص187 والشافي في الإمامة ج3 ص212 والأربعين للشيرازي ص568 وبحار الأنوار ج31 ص398 وج30 ص13 والتنبيه والإشراف ص252 والنص والإجتهاد ص385 ونهج السعادة ج5 ص212 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص76 والمسترشد ص415 وكشف المحجة لابن طاووس ص178.

ونقول:

إن اختيار الأنصار لهذه المهمة دون سواهم، حتى إنه لم يخلط بهم أحداً من قريش، ولا من غيرهم من قبائل العرب والجماعات، يثير أكثر من سؤال حول مقاصد عمر من هذا الإجراء، لا سيما مع علمه بأن قريشاً لم تنس بعد قتلاها في بدر وأحد والخندق، وغير ذلك، وهي لا تزال تعاقب علياً وبني هاشم على هذا الأمر، رغم علمها بأن علياً قد قتلهم لأجل دفع شرهم عن رسول الله وعن المسلمين، وعن دين الله سبحانه.

وقد قال عثمان نفسه لعلي «عليه السلام»: ما ذنبي إذا لم تحبك قريش وقد قتلت منهم سبعين رجلاً كأن وجوههم سيوف الذهب[1].

لو قتل أصحاب الشورى:

وهنا سؤال يقول: لو أن أصحاب الشورى قتلوا أو قتل نصفهم، أو أربعة منهم، فكيف ستكون الحال حينئذ..

ونجيب: لعل عمر قد هيأ معاوية للإنقضاض على هذا الأمر، وهو الذي كان يصفه بكسرى العرب[2]، وقد قال لأصحاب الشورى

---

(1) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» ج11 ص246 عن معرفة الصحابة ج1 ص86 و 338.

(2) راجع: شرح الأخبار للقاضي النعمان ج 2 ص 164 والغدير ج 10 ص 226 = = والاستيعاب لابن عبد البر ج 3 ص 1417 وتاريخ مدينة

إن اختلفتم غلبكم على هذا الأمر معاوية بن أبي سفيان[1].

هددهم بالقتل لكي لا يشقوا العصا:

وقد زعم بعضهم: أن عمر إنما هدد أركان الشورى بالقتل في صورة ما إذا طلبوا الأمر عن طريق شق العصا، وطلب الأمر من غير وجهه[2].

وهو كلام غير مقبول أيضاً.

أولاً: لأن شق العصا إنما يتصور بعد نصب الإمام.

دمشق لابن عساكر ج 59 ص 114 و115 وأسد الغابة لابن الأثير ج 4 ص 386 وسير أعلام النبلاء للذهبي ج 3 ص 134 والإصابة لابن حجر ج 6 ص 121 والأعلام خير الدين الزركلي ج 7 ص 262 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 4 ص 311 والبداية والنهاية لابن كثير ج 8 ص 134 وإحقاق الحق (الأصل) ص 263.

(1) راجع: كتاب الأربعين للقمي الشيرازي ص 568 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 187 وج 3 ص 99 وكتاب الفتن للمروزي ص 70 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 296 وبحار الأنوار ج 31 ص 54 وكنز العمال ج 11 ص 267.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص258 و 261 والصراط المستقيم ج3 ص24 والشافي في الإمامة ج4 ص205 ونهج الحق ص288 و 246 وإحقاق الحق (الأصل) ص245 وذكر ذلك الفضل بن روزبهان، كما في دلائل الصدق ج3 ص1 ص115.

ثانياً: إن من يسعى في الفتنة وشق العصا يجب وضع حد له، ولو أدى إلى قتاله، بمجرد ظهور ذلك منه، ولا يحتاج ذلك إلى الصبر ثلاثة أيام كما شرط عمر.

ثالثاً: إن عمر لم يذكر هذا القيد أعني قيد «شق العصا» في كلامه، فلماذا يتبرع هؤلاء بما لا يعلم أنه كان من قصده ولا من نيته.

رابعاً: ما الذي سلطه على دماء أركان الشورى، بعد موته، فإن موته ينزع عنه صفة الحاكم، والمتولي للأمر.

خامساً: لو سلمنا صحة صدور هذا الأمر بهذا الداعي، فما الذي جعل ابن عوف هو الميزان للحق والباطل، حتى سوغت مخالفته سفك دماء الأبرياء وفيهم خير أهل الأرض بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

سادساً: ورد في بعض النصوص: أنه أمر بقتل من يخالف ما يحكم به ولده عبد الله أيضاً[1]. مع أنه هو نفسه يقول: إن ولده لا يحسن أن يطلق امرأته..

لا بيعة لمكره تنقض الشورى العمرية:

ثم إن المعروف عند أهل السنة من أن الإمامة إنما تثبت بأحد أمرين:

---

(1) الإمامة والسياسة ج1 ص24 و 25 و (تحقيق الزيني) ج1 ص29 و (تحقيق الشيري) ج1 ص42 و 43.

أحدهما: النص من السابق على اللاحق.

الثاني: الشورى وإختيار الناس.

ولكن عمر لم ينص على الخليفة بعده.. كما أنه لم يترك للناس أن يختاروا، فخالف بذلك الأمرين معاً، بل هو قد جاء بطريق ثالث، لا دليل عليه من شرع ولا من عقل.

أما أهل البيت وشيعتهم، فيقولون: إن الإمامة لا تثبت إلا بالنص..

بل في أهل السنة من يرى أن البيعة تنعقد بواحد، أو بإثنين، أو بثلاثة أو بغير ذلك، فلو بايع أي من أهل الحل والعقد رجلاً من غير الستة، فبيعته لازمة.. فكيف حصر عمر بن الخطاب الأمر بهؤلاء الستة(1).

ولماذا لم يدخل معهم غيرهم، ألم يكن في المسلمين من هؤلاء ـ على حد تعبيرهم ـ من أهل الحل والعقد غير هؤلاء.

ومن جهة أخرى: إن شورى عمر غير ملزمة، لأنه بعد موته لا سلطة له، فما معنى أمره بقتل أركان الشورى، أو قتل شطر منهم؟!

يضاف إلى ما تقدم: أن أمره بقتل الستة أو بعضهم، ومنعهم من حمل السلاح، وإعطاء السلاح لخصوص عبد الرحمان بن عوف،

---

(1) قد يقال: إن عمر حصرها في ستة، لأن الذين اختاروا أبا بكر كانوا خمسة.. فيجعل عمر الشورى في ستة ليختار الخمسة واحداً هو السادس.

وللخمسين رجلاً الذين جعلهم بقيادة أبي طلحة.. يجعل هذه البيعة غير نافذة، لأنها وقعت تحت طائلة التهديد بالقتل.. ولا بيعة لمكره..

كما أنه لا يعلم تحقق رضا سائر المسلمين بهذه الشورى التي فرضت عليهم بقوة السلاح أيضاً، فإنه إذا لم يكن لدماء أركان الشورى قيمة، فما ظنك بدماء غيرهم ممن لا موقع له.

الإستخفاف بدماء أهل الشورى:

وقد أمر عمر بن الخطاب بقتل أصحاب الشورى جميعاً، إن لم يتفقوا، وإن اتفق ثلاثة فالذين ليس فيهم عبد الرحمان بن عوف يقتلون. وإن اتفق أربعة أو خمسة، يقتل الإثنان، أو الواحد[1]..

وتقدم أن علياً «عليه السلام» يقول: إن عمر كان جاداً حين أمر

---

(1) راجع: الكامل في التاريخ ج3 ص66 حوادث سنة 23 وتاريخ اللأمم والملوك ج4 ص428 حوادث سنة 23 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص294 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص28 و (تحقيق الشيري) ج1 ص42 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص187 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص349 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص339 و 347 والوضاعون وأحاديثهم ص499 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص924 والشافي في الإمامة ج3 ص212 والنص والإجتهاد ص384 و 398 والغدير ج5 ص375 وكتاب الأربعين للشيرازي ص568 وبحار الأنوار ج31 ص398 ونهج السعادة ج1 ص113.

بقتلهم وذكر «عليه السلام» أن عمر كان يتوقع أن يُقتل علي «عليه السلام» على كل حال، ومعه الزبير.. وأما طلحة، فإن مال إلى علي «عليه السلام»، فهو يضحي به أيضاً.

ونقول:

لا بد من الأخذ بنظر الإعتبار ما يلي:

أولاً: هناك تناقض في أحكام عمر على أهل الشورى، فهو يأمر بقتل الثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن بن عوف.. مما يعني: أن قتل عبد الرحمان ممنوع.. لأنه يعلم بأهواء وميول الأشخاص الذين اختارهم.

أما إذا جرت الأمور على خلاف ما يريد، فليقتل ابن عوف إذا لم يستطع ان ينجز المهمة الموكلة إليه، وهذا ما يفسر أمره بقتل الواحد لو اتفق الخمسة ـ حتى لو كان ذلك الواحد هو ابن عوف نفسه.

وأمره بقتل الإثنين ـ لو اتفق الأربعة ـ حتى لو كان ابن عوف هو أحد هذين الإثنين.

وأمره بقتل الستة بما فيهم عبد الرحمان بن عوف أيضاً، إن لم يحصل أي اتفاق.

ثانياً: كيف يقتل أناساً شهد هو لهم بأن النبي «صلى الله عليه وآله» مات وهو راض عنهم؟! وفيهم من لو وزن إيمانه بإيمان أهل الأرض لرجح إيمانه، باعتراف عمر نفسه.

ثالثاً: ما هو المبرر لقتلهم، حتى لو لم يتفقوا على خليفة منهم؟!.

ومن أين نشأ وجوب اتفاقهم؟! هل نشأ من آية، أو رواية؟! أو لمجرد أن عمر هو الذي يحب حصول هذا الإتفاق؟!

ولو سلمنا لزوم اتفاقهم، فلماذا خصه بثلاثة أيام؟! فلعل الظروف تفرض عليهم التداول في الأمر أربعة أو خمسة أيام أو أكثر.

التأخر على نحو شق العصا يوجب القتل:

قال العلامة الحلي «رحمه الله»: «..ومن العجب اعتذار قاضي القضاة بأن المراد القتل إذا تأخروا على طريق شق العصا، وطلبوا الأمر من غير وجه»[1].

ونقول:

نعم، إن هذا الكلام عجيب وغريب، وذلك لما يلي:

ألف: إن شق العصا لا يكون لمجرد عدم قبول رأي ابن عوف، إذا انقسموا إلى رأيين، ثلاثة بثلاثة.

ب: إن هذا التفسير من القاضي مجرد تكهن لا دليل على صحته.

ج: إن عمر ذكر: أنهم إن لم يتفقوا وجب قتلهم، وعدم اتفاقهم شيء، وشق العصا والعصيان والتمرد شيء آخر..

مجرد تهديد:

وقد اعتذر ابن روزبهان هنا، بأن هذا من عمر كان مجرد تهديد،

---

(1) دلائل الصدق ج3 ق1 ص115 و (ط دار الهجرة - قم) ص288.

إظهاراً لشدة الإهتمام بهذا الأمر[1].

ونجيب:

ألف: إن هذا لو صح لم يكن لتهديد عبد الرحمان بن عوف علياً «عليه السلام» بالقتل إن لم يرض بعثمان أي معنى[2].

ب: من الذي قال: إن الصحابة قد فهموا: أن الأمر كان مجرد تهديد؟! ولو فهموا التهديد لم يبق له أثر.. فكيف فهم هذا الذي ولد بعد مئات السنين أنه أراد التهديد دون الذين وجه الخطاب إليهم؟!

وإذا لم يكن الصحابة قد فهموا التهديد فكيف كانوا سيتصرفون لو حصل المحذور وحصل الإختلاف؟! هل سيقتلونهم، أم لا؟!

وإذا كان التهديد مفهوماً للصحابة، لم يكن لكلام عمر قيمة، لأنه لا يوجب انصياع اصحاب الشورى. وإذا كان هذا مجرد تهديد لم ينسجم مع قول ابن روزبهان: لأن التأخير مظنة لقيام الفتن،

---

(1) المصدر السابق.

(2) راجع: الغدير ج9 ص197 و 379 وج10 ص26 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص194 وج6 ص168 وج12 ص265 والوضاعون وأحاديثهم ص498 و 499 وتقريب المعارف ص351 والتحفة العسجدية ص129 وغاية المرام ج2 ص68 وج6 ص8 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص193 وبحار الأنوار ج31 ص66 و 403 وصحيح البخاري ج8 ص123 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص147 وعمدة القاري ج24 ص272 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص304.

وعروض الحوادث[1].

ج: إن عمر إنما أوصاهم أن يفعلوا ذلك بعد وفاته. فمن يمكنه أن يؤكد أنهم سوف لا يعملون بوصيته، ولن يقع المحذور، لا سيما وأن أمره قد جاء جازماً وحازماً، ولم تظهر لهم منه أية رخصة..

د: من أين علم من يدعي قصد التهديد صحة هذه الدعوى؟! فإن الله لم يطلعه على ما في القلوب والضمائر، فهو إنما يتكهن، ويرجم بالغيب.

رابعاً: لماذا لم يقتل أهل السقيفة، والذين لم يتفقوا على خليفة؟! أو لماذا لم يدع الناس إلى قتلهم على أقل تقدير؟!

ولا أقل من قتل سعد بن عبادة، وسائر بني هاشم، وجماعات آخرين لم يوافقوا ولم يرضوا بخلافة أبي بكر، ومنهم من لم يبايعه إلى أن مات؟!.

خامساً: لماذا عصم دم عبد الرحمان بن عوف والإثنين الذين يكونان معه في الشورى، ولم يأمر بقتلهم أيضاً..

سادساً: لماذا لا يجعل القرار منحصراً بالأكثر، ويعطي الحرية لمن أراد أن يخالف من دون أن يعرّضه للقتل..

سابعاً: ما هذه الدكتاتورية القاسية، التي تنتج قتل من يخالف غيره بالرأي؟! خصوصاً، وأن الستة لم يكن لهم حق التملص والتخلص من هذه

---

(1) إحقاق الحق (الأصل) للتستري ص246

الشورى المفروضة عليهم.. وكيف يصح اتهام من أذهب الله عنهم الرجس بالمعصية؟!

ثامناً: ما هذا الإستخفاف بدماء جماعة من المسلمين، ومن أعيان الصحابة؟! وفيهم من هو نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأخوه، وابن عمه، وصهره، ومن طهره الله تطهيراً، ومن عنده علم الكتاب..

ألم يكن هذا الإستخفاف من أسباب جرأة الناس على الدماء، وعلى دماء نفس هؤلاء الخلفاء؟! حيث سعى الناس إلى قتل عثمان(1). وسعوا أيضاً بقيادة عائشة وطلحة والزبير إلى قتل علي، وأبنائه «عليه وعليهم السلام»، وصحبه وشيعته، وسائر المسلمين معه في حرب الجمل.

ثم بقيادة معاوية لقتل هؤلاء بالذات في حرب صفين.

ثم تجرأ الأعراب والأجلاف الذين عرفوا بالخوارج على قتل هؤلاء وقتل كل مسلم. فكانت حروب النهروان؟!.

---

(1) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة ج1 ص186 نقلاً عن كتاب = = السفيانية للجاحظ: إن عمر قال لعثمان يوم عهده بالشورى: «كأني بك وقد قلدتك قريش هذا، فحملت بني أمية، وبني أبي معيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفيء، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب فذبحوك على فراشك ذبحاً، والله، لئن فعلوا لتفعلن، وإن فعلت ليفعلن. ثم أخذ بناصية عثمان فقال: إذا كان ذلك فاذكر قولي فإنه كائن».

ألم يكن هذا الإستخفاف هو الذي جرأ يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد، وعمر بن سعد، ومن معهم من شيعة آل أبي سفيان على قتل الإمام الحسين بن علي، ريحانة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسيد شباب الجنة، ونجوم الأرض من بني عبد المطلب، وصفوة الخلق من أهل بيته، وأصحابه.

تاسعاً: إن عمر تارة يقول: إن الأمر يدور مدار رأي عبد الرحمان بن عوف وأخرى يقول ـ كما يقول ابن قتيبة ـ:

إن الأمر إن اختلفوا بيد ولده عبد الله، فلأي الثلاثة قضى فالخليفة منهم وفيهم، فإن أبى الثلاثة الأخر فأضربوا أعناقهم(1). إلا أن يكون قد خشي من أن يطلب ابن عوف الأمر لنفسه، فيكون ولده عبد الله هو المرجح لعثمان.

سكوت علي × أيام الشورى:

وقد صرح علي «عليه السلام» في كلامه مع اليهودي: بأن أهل الشورى مكثوا أيامهم كلها، كل يخطب لنفسه، وهو «عليه السلام» ممسك إلى أن سألوه عن أمره، فناظرهم.

وأشارت رواية الطبري أيضاً إلى سكوت علي «عليه السلام» في البداية، ولكنها أبقت الأمر على درجة من الإلتباس والإبهام، قال

---

(1) الإمامة والسياسة ج1 ص28 و (تحقيق الزيني) ج1 ص29 و (تحقيق الشيري) ج1 ص42.

الطبري:

«فتنافس القوم في الأمر، وكثر بينهم الكلام، فقال أبو طلحة: أنا كنت لأن تدفعوها أخوف مني لأن تنافسوها، لا والذي ذهب بنفس عمر، لا أزيدكم على الأيام الثلاثة التي أُمرتم، ثم أجلس في بيتي وأنظر ما تصنعون.

فقال عبد الرحمان: أيكم يخرج نفسه..

إلى أن قال: فقال القوم: قد رضينا ـ وعلي ساكت ـ فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟! إلخ..»[1].

ونستطيع أن نقول:

إن ما نقله الطبري عن أبي طلحة إنما أراد به سائر أهل الشورى باستثناء علي «عليه السلام»، لأن علياً «عليه السلام» بقي ساكتاً في حين أن سائرهم بقوا أياماً كل يخطب لنفسه..

وقد أظهر سكوته هذا دخائل نفوسهم، وأن كل همهم هو الوصول إلى هذا الأمر، حتى أدركه أبو طلحة، وواجههم به..

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص230 و 231 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 = = ص295 و 296 والكامل في التاريخ ج3 ص68 و 69 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص343 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص192 و 193 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص927.

علي × في مداولات الشورى:

وقد بين لنا علي «عليه السلام» في نقله لما جرى في الشورى كيف أنه «عليه السلام» كشف نوايا أعضاء الشورى، وجعلهم يصرحون بطموحاتهم.. فكانت خلواته بهم تفسح لهم المجال لطرح وعدهم إلى جانب طلبهم الوحيد، وهو أنهم يبايعونه شرط أن يصيرها إلى كل واحد منهم بعده..

مع أن الجميع كانوا أسن من علي «عليه السلام» بسنوات كثيرة، باستثناء الزبير، فإنه كان أسن منه «عليه السلام» بسنتين.

أما سعد، فيكبره بحوالي تسع سنوات، وطلحة يكبره بست سنوات، وابن عوف بحوالي عشرين سنة، فضلاً عن عثمان الذي كان يكبره بأكثر من خمس وعشرين سنة.

وذريعتهم في ذلك، الإقتداء بأبي بكر وعمر الذين مضيا قبلهم.

والدافع إلى ذلك حسب تصريح أمير المؤمنين «عليه السلام» هو حبهم للإمارة، وبسط الأيدي والألسن في الأمر والنهي، والركون إلى الدنيا.

علي × لا يثق بابن عوف:

وقد تبرع ابن عوف وفقاً للخطة المتفق عليها بينه وبين عمر بأن يسحب ترشحه للخلافة مقابل أن يتولى هو اختيار الخليفة من بينهم.. فرضي بذلك سائرهم، وسكت علي «عليه السلام»، الذي كان يعرف

ميول ابن عوف إلى قريبه عثمان.

ولكن علياً «عليه السلام» أصبح أمام خيارين:

أحدهما: أن يعلن رفضه لتولي عبد الرحمان ذلك، فيكون وحده في مواجهة الباقين، ويصبح تولية غيره في هذه الحال استناداً لمنطق الأكثرية الذي قرره عمر، أمراً مبرراً ومقبولاً، ولا يمكن الإعتراض عليه.

الثاني: أن يضع عبد الرحمان تحت طائلة القسم، ويجعل نفوذ قراره مشروطاً بشروط لا تتوفر بغيره «عليه السلام»، ولا يمكن لأحد أن يعترض عليها.. ويجد بذلك السبيل إلى توضيح عدم مشروعية قرار عبد الرحمان، ويكون معذوراً في الجهر بعدم رضاه به.. ولكنه مع ذلك كان لا يريد أن يتجاوز قاعدة: «لنا حق فإن أُعطيناه، وإلا ركبنا اعجاز الإبل، وإن طال السرى».

وكان هذا الخيار الثاني هو المتعين.. فلما طالبه ابن عوف بالإفصاح عن رأيه طلب منه أن يعطيه موثقاً بأن يؤثر الحق، ولا يتبع الهوى، ولا يخص ذا رحم، مقابل أن يرضي علي «عليه السلام» بقراره، ضمن هذه الشروط..

وكان من الواضح: أن هذا القرار ـ لو التزم عبد الرحمان بشروط علي «عليه السلام» ـ لا بد أن يأتي لصالح علي «عليه السلام»، فإنه هو صاحب الحق، كما أعلن عمر في مناسبات كثيرة، وقد بايعه هؤلاء وغيرهم يوم الغدير، ونص القرآن على ولايته، كما في آية التصدق

بالخاتم وآية إكمال الدين..

ولم يزل النبي يؤكد على هذا الأمر إلى أن استشهد «صلى الله عليه وآله»..

ولكن عبد الرحمان بن عوف لم يلتزم بالميثاق، وآثر قرابته.. فأعلن علي «عليه السلام» ذلك وقال له:

«حبوته حبو دهر، ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون. والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك».

فكان جواب ابن عوف هو التهديد والوعيد، والتلويح له بالقتل بالسيف.

ابن عوف يحرك أعداء علي ×:

ويستفاد من النصوص أيضاً: أن ابن عوف قد نقل المداولات من داخل الشورى إلى خارجها، وأشرك الآخرين فيها، فأعطى الفرصة للفريق الأموي، وكثير من غيرهم لإعلان موقفهم الرافض لتولي علي «عليه السلام»، ليظهر بذلك أن توليه سوف يخلق مشكلة في داخل المجتمع الإسلامي، أو هو على الأقل لا يساعد كثيراً على حل المشكلة..

أي أن ابن عوف أراد أن يوظف المشاعر العدائية الموروثة من الذين حاربوا الله ورسوله، الذين وترهم علي «عليه السلام» وقتل

آباءهم، وابناءهم، وإخوانهم، وهو يحاربهم دفاعاً عن دينه..

وتمكن من تأليب القبائل والجماعات ليعلنوا موقفهم الرافض لتوليه، وليستفيد من ذلك في إضعاف موقعه صلوات الله وسلامه عليه، والحد من حركته، والضغط عليه، وتقوية موقع عثمان في مقابله.

ابن عوف ألغى دور ابن عمر:

وقد لوحظ: أن عبد الرحمان بن عوف لم يحتج إلى ابن عمر في تحقيق مآرب عمر بن الخطاب، رغم أن عمر كان قد أوصاه باستشارته[1].. بل في بعض النصوص عن علي «عليه السلام»: وصيَّر ابنه فيها حاكماً علينا[2].

فكأن ابن عمر قد بقي بمثابة الرصيد الإحتياطي الذي أراد أبوه له أن يكون ضمانة حاسمة لو حدث أي تحول في طموحات ابن عوف نفسه، باتجاه الإستئثار بهذا الأمر لنفسه، مستفيداً من صلاحياته مقابل علي «عليه السلام» وعثمان، لو اعتزل سعد والزبير وطلحة، فيكون ابن عمر هو الذي يحسم الموقف لصالح عثمان..

---

(1) حياة الحيوان ج1 ص346 (ترجمة عمر).

(2) الخصال ج2 ص375 وبحار الأنوار ج31 ص347 وج38 ص177 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص139 وشرح الأخبار ج1 ص351 وحلية الأبرار ج2 ص371.

وحيث إن ابن عوف سار في الإتجاه المرسوم له، لم تبق حاجة إلى تدخل ابن عمر، ولم يحتج ابن عوف إلى مساعدته، بل تولى هو حسم الأمر.

ويؤيد ما قلناه: أن عمر قد أعطى الخيار لولده من دون أن يقيده بأي شرط، فلم يشترط عليه ترجيح الفئة التي فيها عبد الرحمان مثلاً.

عبد الله بن عمر والخلافة:

وهنا أمور يحسن الإلماح إليها، ترتبط بعبد الله بن عمر، ودوره في الشورى.. وهي:

1 - إن أباه لم يره أهلاً للخلافة، لأنه كما يقول أبوه: لم يحسن أن يطلق امرأته[1].

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص227 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص292 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص343 وبحار الأنوار ج28 ص383 و 384 وج31 ص77 و 78 و 354 و 356 و 385 و 394 وج49 ص279 والإحتجاج ج2 ص320 و (ط دار النعمان) ج2 ص154 والكامل في التاريخ ج3 ص65 ونيل الأوطار ج6 ص164 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص330 و 334 والغدير ج5 ص360 وج10 ص39 وفتح الباري ج7 ص54 وكنز العمال ج2 ص681 والشافي في الإمامة ج3 ص197 وتقريب المعارف ص349 وقرب الإسناد ص100 والإيضاح لابن شاذان ص237 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص922 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص160 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص190.

2 - إن أباه نفسه يجعل دماء الناس بيد هذا الولد بالذات.. ويأمر بقتل من يخالفه، حتى لو كان من أوصياء خاتم الأنبياء وأفضل البشر!!

3 - إن أباه نفسه يجعل مصير الخلافة الإسلامية كلها بيد هذا الولد أيضاً، حيث أمرهم بأن يعملوا برأي عبد الله، ويقول لهم: فإن رضي ثلاثة رجلاً، وثلاثة رجلاً فحكموا عبد الله بن عمر، فأي الفريقين حكم فليختاروا رجلاً، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمان بن عوف، واقتلوا الباقين(1).

وفي نص آخر: فاحتكموا إلى ابني عبد الله، فلأي الثلاثة قضى فالخليفة منهم وفيهم، فإن أبى الثلاثة الأخر فاضربوا أعناقهم(2).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص294 والكامل في التاريخ ج3 ص67 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص116 وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص925 وبحار الأنوار ج31 ص398 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص339 و 342 و 347 ونهج السعادة ج1 ص113 والغدير ج5 ص375 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص349 وفتح الباري ج7 ص55 والوضاعون وأحاديثهم ص499 والشافي في الإمامة ج3 ص212 وراجع: الإمامة والسياسة ج1 ص24 و 25 و (تحقيق الزيني) ج1 ص29 و (تحقيق الشيري) ج1 ص42 و 43.

(2) راجع: دلائل الصدق ج3 ق1 ص117 والإمامة والسياسة ج1 ص24 و (تحقيق الزيني) ج1 ص29 و (تحقيق الشيري) ج1 ص43.

الإجماع على عثمان.. أكذوبة:

وفي الطبري أكذوبة ظاهرة تحكي لنا تحرك عبد الرحمان في داخل الشورى، حيث ذكرت:

أن عبد الرحمان بن عوف سأل عثمان عن رأيه، فأشار بعلي، فاستخرج رأي علي فأشار بعثمان، وأشار الزبير بعثمان، وكذلك فعل سعد بن أبي وقاص.. ودار عبد الرحمان لياليه يلقى أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومن ورد المدينة من أمراء الأجناد، وأشراف الناس يشاورهم، ولا يخلو برجل إلا أمره بعثمان..

ثم جمعهم وعرض على علي «عليه السلام» العمل بسنة الشيخين، ثم بايع لعثمان..

ونقول:

أولاً: لماذا يدخل عبد الرحمان سائر الناس في هذا الأمر، فيسأل فيه كل من وافى المدينة من أمراء الأجناد، وأشراف الناس، ولماذا يدور لياليه يسأل أصحاب محمد..

ثانياً: هل سأل عبد الرحمان سلمان، وأبا ذر، والمقداد، وعماراً، وبني هاشم، وخالد بن سعيد والأشتر، وأبا الهيثم بن التيهان، وقيس بن سعد و.. و.. فأشاروا عليه بعثمان؟!.

ثالثاً: كيف يشير عليه علي «عليه السلام» بعثمان، ولم يظهر لعثمان أي خصوصية أو فضل يميزه عن غيره من أركان الشورى، لا في الجهاد في سبيل الله، ولا في العلم، ولا في التقوى، بل هو حين

تحدى عمار بن ياسر في بناء المسجد، انتصر النبي «صلى الله عليه وآله» لعمار(1)، وقد عرفنا موقف النبي «صلى الله عليه وآله» منه حين ماتت زوجته وبات ملتحفاً بجاريتها، فحرمه النبي «صلى الله عليه وآله» من حضور جنازتها.

وحين فر في أحد وعاد بعد ثلاثة أيام، قال النبي «صلى الله عليه وآله» له ولمن معه: لقد ذهبتم بها عريضة.. وغير ذلك..

رابعاً: لو صح أن بعض الجماعات أشارت على عبد الرحمان بن عوف بتولية عثمان، فذلك لا يدل على سلامة هذا الرأي، فإن أكثر الناس إنما يهتمون بشؤون دنياهم، ويشيرون بتولية من يرون مصالحهم محفوظة في ظل ولايته..

وكان عمر قد أطلق العنان لنفسه بتخويف الناس من ولاية علي «عليه السلام»، الذي سوف يحملهم على الحق وإن كرهوا على حد تعبيره..

وتنبأ بأن يحاربه الناس بسبب ذلك..

---

(1) قاموس الرجال (الطبعة الأولى) ج7 ص118 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص43 وبحار الأنوار ج30 ص238 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص39 و 50 والدرجات الرفيعة ص259 والسيرة النبوية لابن هشام ج2 ص344 والغدير ج9 ص27 وعن العقد الفريد ج2 ص289 وفي سبل الهدى والرشاد ج3 ص336 والسيرة الحلبية ج2 ص262: عثمان بن مظعون.

خامساً: إن كان سعد قد أشار بعثمان، فكيف قال سعد لعبد الرحمان: «إن اخترت نفسك فنعم، وإن اخترت عثمان فعلي أحب إلي».

سادساً: كيف أشار الزبير بعثمان.. ثم لما جرت الأمور جعل نصيبه لعلي؟!.. فقد كان الأحرى به ـ لو صحت تلك الرواية ـ أن يجعل نصيبه لعثمان.

سنة الشيخين:

ويقولون: إن عبد الرحمان بن عوف خلا بعلي «عليه السلام» وقال له: لنا الله عليك، إن وليت هذا الأمر أن تسير فينا بكتاب الله، وسنة نبيه، وسيرة أبي بكر وعمر..

فقال «عليه السلام»: أسير فيكم بكتاب الله وسنة نبيه ما استطعت.

فخلا عبد الرحمان بعثمان، فقال له: لنا الله عليك إن وليت هذا الأمر أن تسير فينا بكتاب الله وسنة نبيه، وسيرة أبي بكر وعمر.

فقال: لكم أن أسير فيكم بكتاب الله وسنة نبيه، وسيرة أبي بكر وعمر.

ثم خلا بعلي فقال له مثل مقالته الأولى، فأجابه الجواب الأول.

ثم خلا بعثمان فقال له مثل المقالة الأولى، فأجابه مثلما كان أجابه.

ثم خلا بعلي فقال له مثل المقالة الأولى، فقال علي «عليه السلام»: إن كتاب الله وسنة نبيه لا يحتاج إلى أجِّيري [أي طريقة] أحد، أنت مجتهد أن تزوي هذا الأمر عني.

فخلا بعثمان، فأعاد عليه القول، فأجابه بذلك الجواب، وصفق على يده(1).

ونقول:

أولاً: ان الكل يعلم أنه «صلى الله عليه وآله» قال: إن علياً مع الحق والقرآن، والقرآن والحق مع علي.. وبأن علياً «عليه السلام» كما لم يكن راضياً عن أصل خلافة أبي بكر وعمر، فإنه كان معترضاً على كثير من سياساتهما وأحكامهما، وكان يصحح لهما أخطاءهما باستمرار، وكانا يرجعان إليه في المعضلات.

ومن المشهورات قول عمر: لولا علي لهلك عمر. فكيف يرضى

(1) راجع: بحار الأنوار ج31 ص368 - 369 و 371 و 372 و 399 وأمالي للطوسي ج2 ص166 و 168 و 169 و 170 و 320 وشرح نهج البلاغة ج1 ص187 و 188 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص162. وراجع: مسند أحمد ج1 ص75 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص238 والصواعق المحرقة ص106 والتمهيد للباقلاني ص209 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص114 وفتح الباري ج13 ص197 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص334 وكتاب الأربعين للشيرازي ص570 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص715.

علي «عليه السلام» بأن يلتزم بالعمل بسيرة من كانا يحتاجان إليه وهو مستغنٍ عنهما؟! ولولاه لفضحتهما مخالفاتهما، وهو «عليه السلام» يعلم أكثر من غيره كثرة أخطائهما، بل هو يعلم تعمدهما إصدار فتاوى، وانتهاج سياسات تخالف ما ثبت في القرآن الكريم، وعلى لسان النبي العظيم؟!

وأيضاً: كيف يجعل سيرتهما موازية لسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهو النبي المعصوم.. وهما ليسا كذلك قطعاً..

من أجل ذلك نقول:

إن وضع هذا الشرط الذي يستحيل على علي «عليه السلام» أن يرضى به هو بنفسه قرار مسبق باستبعاد وصي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وذريعة لجعل الخلافة لعثمان.

ثانياً: إن هذا النص هو الأصح من ذلك النص الذي يقول: إنه «عليه السلام» رد على ابن عوف بأنه يعمل بكتاب الله وسنة نبيه، واجتهاد رأيه(1)، فإن علياً «عليه السلام» لم يكن يجيز العمل بالرأي في أحكام الله تعالى.. وهذا هو النهج الذي أخذه عنه ومنه أهل بيته وشيعته وساروا عليه، على مر العصور والدهور.

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج31 ص399 وكتاب الأربعين للشيرازي ص570 وشرح نهج البلاغة ج1 ص188 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص715 والفصول في الأصول للجصاص ج4 ص55.

وكيف يرضى بما عرضه عليه ابن عوف، وهو «عليه السلام» الذي يقول:

«إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، تفلتت منهم الأحاديث أن يحفظوها، وأعيتهم السنة أن يعوها، فاتخذوا عباد الله خولاً، وماله دولاً، فذلت لهم الرقاب، وأطاعهم الخلق أشباه الكلاب، ونازعوا الحق أهله، وتمثلوا بالأئمة الصادقين، وهم من الكفار الملاعين، فسئلوا عَمّا لا يعلمون، فأنفوا أن يعترفوا بأنهم لا يعلمون، فعارضوا الدين بآرائهم، فضلوا وأضلوا.

أما لو كان الدين بالقياس لكان باطن الرجلين أحق بالمسح من ظاهرهما»[1].

ولعل قوله «عليه السلام»: وهم الكفار الملاعين يراد منه معناه اللغوي، وهو التستر على الحق وطمسه.. وليس المراد منه الكفر مقابل الإيمان.. إلا إذا فرض أنهم يستخفون بسنة النبي «صلى الله عليه وآله» ويقدمون آراءهم عليها.

ثالثاً: إن هذا الموقف منه «عليه السلام» يستبطن الحكم على سنة الشيخين بالخطأ والبوار، وعدم شرعيتها..

---

(1) بحار الأنوار ج2 ص84 ونهج السعادة ج7 ص36 والتفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري «عليه السلام» ص53. وراجع: مستدرك الوسائل ج17 ص308 وعوالي اللآلي ج4 ص65 ومستدرك سفينة البحار ج4 ص14.

كما أن نفس جعل عبد الرحمان سنتهما في عرض كتاب الله وسنة نبيه يدل على أن عبد الرحمان بن عوف نفسه يرى سننهما مخالفة لكتاب الله وسنة نبيه.

رابعاً: إن عمر بن الخطاب شهد لعلي «عليه السلام» بأنهم لو ولوه لحملهم على المحجة البيضاء، وسلك بهم الطريق المستقيم.. فإذا كان علي «عليه السلام» يرفض العمل بسنة الشيخين، فذلك يعني: أن الصراط المستقيم والمحجة البيضاء بخلاف سنتهما، بنص من عمر نفسه.. إذ لو كانت غير مخالفة لوجب على علي «عليه السلام» أن يأخذ بها.

خامساً: إن الرواية التي تنسب إلى علي «عليه السلام» قوله: إنه مستعد لأن يعمل بكتاب الله، وسنة نبيه، وسيرة أبي بكر وعمر فيما استطاع[1]. إن صحت فلا بد أن يكون المراد بها أن علياً «عليه السلام» يستطيع أن يعمل بكتاب الله وسنة نبيه، لكنه يشترط للعمل بسنة الشيخين بأن يستطيع ذلك. إذ ليس المراد عجزه عن العمل بالحق، لأن الحق يدور معه حيث دار. بل لأنه يرى أنها لا توافق الحق في بعض الأحيان على الأقل. لأن ما انفردت به سنتهما عن الكتاب والسنة النبوية مخالف للحق بلا ريب.

---

(1) مسند أحمد ج1 ص75 ومجمع الزوائد ج5 ص184 وفتح الباري ج13 ص170 والإكمال في أسماء الرجال ص139 وأسد الغابة ج4 ص32 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص304 وأعيان الشيعة ج1 ص438.

ويبدو لنا: أن الرواية الصحيحة هي تلك التي تقول: إنه يعمل بكتاب الله وسنة نبيه فيما استطاع، وذلك في إشارة منه إلى أن الناس سوف لا يخضعون لكتاب الله وسنة نبيه بعد أن تركوا العمل بها، وسيواجه صعوبات بالغة في ذلك، وستأتي الإشارة إلى ما جرى في صلاة التراويح، وإلى أسباب حرب الجمل وصفين والنهروان، وأن المطلوب كان هو سنة العمرين لا سنة النبي «صلى الله عليه وآله».

سادساً: إن جواب علي «عليه السلام» لابن عوف كان يجب أن يكفي لدفع ابن عوف للتراجع عن هذا الشرط، لأن هذا الجواب قد اوضح أن قبول هذا الشرط معناه القبول بأن الشريعة ناقصة، وبأنها تحتاج إلى متمم.

وهذا كلام خطير جداً، وطعن في الدين، وفي النبي «صلى الله عليه وآله».. والنبوة لمن عقل وتدبر.. فلا بد من التراجع عنه، واستغفار الله تعالى منه..

فلماذا يصر عبد الرحمان عليه، ويجعله هو المعيار في الرد والقبول، في أمر هو من أخطر الأمور وأعظمها أهمية؟!

وهل هو إلا مجرد اقتراح شخصي، لا دليل عليه، لا من عقل ولا من شرع، بل الدليل قائم على فساده، وإفساده من حيث أنه يؤدي إلى الإدخال في الدين لما ليس منه؟!

سابعاً: لقد أوضح علي «عليه السلام» لابن عوف أن اقتراحه هذا يدل دلالة واضحة على أن كل همه هو أن يصرف الخلافة عنه..

لأن ابن عوف كان يعلم أن من المستحيل على علي «عليه السلام» أن يقبل بشرط كهذا.. وذلك للأسباب التي أشرنا إليها في معالجتنا هذه.

حبوته حبو دهر:

وكما كان عمر بن الخطاب يسعى لتشييد سلطان أبي بكر، ليكون له هو نصيب منه.. كذلك كان عبد الرحمان يسعى بالأمر لعثمان، ليرد له عثمان وبنو أمية هذه اليد في الوقت المناسب. لعلمه بأن الأمر لا يصل إليه من علي «عليه السلام»، لأكثر من سبب، ومنها فارق السن.. وكون الحسن والحسين «عليهما السلام» وهما سيدا شباب أهل الجنة إبنيه.. ولا يعدل أحد ابن عوف بهما في الفضل والعلم، والطهر والقداسة.. بالإضافة إلى أن في بني هاشم من لا يدانيه عبد الرحمان بن عوف ولا غيره في ذلك..

أما عثمان فهو رجل مسن، ولا شيء يمنع من انتعاش الأمل لدى عبد الرحمان بنيل الخلافة من بعده.. بعد أن تكون قد اتسعت في قريش، وأصبح لبني زهرة أمل بالوصول إلى هذا المقام، إذا أفسح لهم المجال بنو أمية الذين حاربوا النبي «صلى الله عليه وآله» بكل ما أمكنهم، وقد وصلوا إلى مقام لم يكن أحد منهم يحلم بالإقتراب منه، فضلاً عن أن يناله، وذلك لأن عبد الرحمان بالاستناد إلى توصية عمر يكون قد أسقط عملياً جميع المعايير، وأزال كل العقبات والموانع، من وصول أي كان من الناس إلى هذا الأمر الخطير.

وهذا هو السر في أهمية الإنجاز الذي حققه عبد الرحمان بن

عوف لعثمان ولبني أمية، ولسائر بطون قريش.. فلماذا لا يتوقع منهم رد هذا الجميل إليه، وأن ينيلوه منه كلعقة الأنف، مهما كانت قصيرة فيما تبقى له من عمره، فقد كان عمر عثمان حين البيعة له سبعين سنة وأشهراً وهو يكبر عبد الرحمان بن عوف يوم الشورى بخمس أو بست سنين فقط..

أما علي «عليه السلام» فلم يتجاوز عمره يوم الشورى الست والأربعين سنة..

فلو قدر لعبد الرحمان أن يعيش، فهو يأمل أن يعيش بضع سنوات بعد عثمان.. ولكنه أمله سيكون أضعف بالبقاء إلى ما بعد خلافة علي «عليه السلام»..

فما المانع من أن يفسح بنو امية المجال له، ولو بأن يكون له الإسم، ويكون لهم الرسم، والحسم، ثم تعود إليهم إسماً ورسماً، كما كانت في عهد عثمان؟!

ولذلك قال له علي أمير المؤمنين «عليه السلام»: «حبوته حبو دهر» وقال له: «والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك، والله كل يوم في شأن».

وقد أشار «عليه السلام» بقوله: «والله كل يوم في شأن» إلى أن أمل عبد الرحمان سوف لن يتحقق، لأن الأمور سوف تتغير، لاسيما وأنه «عليه السلام» قد دعا الله، فقال لعبد الرحمان، وعثمان: دق الله بينكما عطر منشم، فاستحكم العداء بين الرجلين، حتى مات عبد

الرحمان بن عوف وهما متهاجران.

كما أن عبد الرحمان لم يكن يعلم بأن عثمان سوف يسيء السيرة في حكمه، حتى يسير إليه الناس من البلاد، لقتله.. مع أن عمر قد صرح له بذلك بحضور عبد الرحمان..

وقد قلنا: إن الظاهر هو أن عمر كان قد سمع بذلك من رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

حالان مختلفان:

وتبقى لنا هنا وقفة ولفتة، نبين فيها الفرق بين حال عبد الرحمان وعثمان من جهة، وحال أبي بكر وعمر من جهة أخرى، فإنهما حالان مختلفان، وقد اقتضى هذا الإختلاف بينهما أن يختلف بيان علي «عليه السلام» في الموردين.

فقد قال «عليه السلام» لعمر، حين كان بصدد اغتصاب الخلافة لصالح أبي بكر: «إحلب حلباً لك شطره»[1].

وقال في خطبته الشقشقية: «لشدّ ما تشطرا ضرعيها»[2].

وقد ظهر مصداق كلامه حين أصبح أبو بكر وعمر يتصرفان في الأمور معاً، حتى أن بعضهم سأل أبا بكر: أنت الخليفة أم هو؟!.

---

(1) تقدم ذلك مع مصادره.

(2) تقدمت الإشارة إلى هذه الخطبة في أكثر من موضع.

فقال: بل هو إن شاء[1].

ولكنه «عليه السلام» بالنسبة لعبد الرحمان وعثمان اقتصر على القول: «والله، ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك»، ثم أردف ذلك بما يشير إلى تبدل الأمور، وعدم جريانها وفق ما يشتهي عبد الرحمان، وهكذا كان..

هل بايع علي × عثمان بن عفان؟!

تدعي بعض النصوص: أن علياً «عليه السلام» بايع عثمان بن عفان، بعد تهديد عبد الرحمان بن عوف إياه بالقتل..

فقد ذكر البلاذري: أنه لما بايع أصحاب الشورى عثمان كان علي. فقعد (أي قعد عن البيعة)، فقال له عبد الرحمان بايع، وإلا ضربت عنقك، ولم يكن مع أحد سيف غيره.

فيقال: إن علياً خرج مغضباً، فلحقه أصحاب الشورى، فقالوا:

---

(1) راجع: الجوهرة النيرة ج1 ص128 والدر المنثور ج4 ص224 والمنار ج10 ص496 وتاريخ مدينة دمشق ج9 ص195 وراجع ص196 وتفسير الآلوسي ج10 ص122 وكنز العمال ج3 ص914 وراجع ج12 ص546 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص375 حوادث سنة 11 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص58 و 59 والإصابة ترجمة عيينة بن حصن. وراجع: المبسوط للسرخسي ج3 ص9.

بايع وإلا جاهدناك، فأقبل معهم حتى بايع عثمان[1].

وفي الطبري: وجعل الناس يبايعونه، وتلكأ علي، فقال عبد الرحمان: ﴿**فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً**﴾[2] فرجع علي يشق الناس حتى بايع، وهو يقول: خدعة وأيما خدعة[3].

وعند ابن قتيبة: قال عبد الرحمان لا تجعل يا علي سبيلاً إلى نفسك، فإنه السيف لا غيره[4].

ولكن الشيخ المفيد «رحمه الله» لا يوافق على هذا الذي

---

(1) أنساب الأشراف ج5 ص22 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص265 والغدير ج5 ص374 وج9 ص197 و 379 وج10 ص26 والوضاعون وأحاديثهم ص498 وتقريب المعارف ص351 وغاية المرام ج6 ص8.

(2) الآية 10 من سورة الفتح.

(3) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص238 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص302 والغدير ج5 ص375 والوضاعون وأحاديثهم ص499 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص305.

(4) الإمامة (تحقيق الزيني) ج1 ص31 و (تحقيق الشيري) ج1 ص45 والغدير = = ج5 ص375 والوضاعون وأحاديثهم ص499.

وراجع: صحيح البخاري ج6 ص2635 ح6781 و (ط دار الفكر) ج8 ص123والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص147 وعمدة القاري ج24 ص272 والمصنف للصنعاني ج5 ص477 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص193 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص304.

زعموه، ويقول: «وانصرف مظهراً النكير على عبد الرحمان. واعتزل بيعة عثمان. فلم يبايعه، حتى كان من أمره مع المسلمين ما كان»[1].

وربما يكون هذا النص الأخير هو الأقرب إلى الإعتبار، مع الإلتفات إلى أنه يمكن الجمع بين هذه الروايات بتقدير أن يكون «عليه السلام» قد أعطى وعداً بعدم الخروج على الذي بويع، فاكتفوا منه بذلك، واعتبروه بمثابة البيعة، وأشاعوا ذلك بين الناس..

ولعلهم أخذوا يده بالقوة والقهر حتى مسح عليها عثمان، فقالوا بايع علي، تماما كما جرى في حديث البيعة لأبي بكر..

وحتى لو بايع «عليه السلام» تحت وطأة التهديد بالقتل، فإنه ليس لهذه البيعة قيمة ولا أثر، إذ لا بيعة لمكره.. ولا سيما مع وجود خمسين مسلحاً. بالإضافة إلى سيف عبد الرحمان بن عوف، وعدم وجود سلاح مع أحد سواه.

خدعة وأي خدعة:

أما ما يذكرونه عن خدعة عمرو بن العاص لعلي «عليه السلام»، فسيأتي الحديث عنه في الفصل التالي إن شاء الله تعالى..

---

(1) الجمل للمفيد ص123 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص61.

الفصل الخامس:

كلام علي × مسك الختام..

كلام علي × مسك الختام:

روى أبو مخنف أن عماراً قال هذا البيت ذلك اليوم (أي يوم الشورى):

يـا نـاعـي الإسـلام قـم فـانـعـه قـد مـات عـرف وأتـى مـنـكـر!

أما والله لو أن لي أعواناً لقاتلتهم.

وقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: لئن قاتلتهم بواحد لأكونن ثانياً، فقال: والله ما أجد عليهم أعواناً، ولا أحب أن أعرضكم لما لا تطيقون(1).

أي أنه «عليه السلام» يحذر عماراً من أي تحرك في هذا الإتجاه، لأن ذلك سوف يدفع بعلي بن أبي طالب «عليه السلام» إلى الدفع عن عمار، ثم ينجر جميع أنصاره إلى الدخول في الحرب، وهو

---

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص265 و 266 وج9 ص55 والشافي في الإمامة ج4 ص211 وغاية المرام ج6 ص21 وكتاب الأربعين للشيرازي ص216 ومناقب أهل البيت «عليه السلام» للشيرواني ص409 والسقيفة وفدك للجوهري ص88 والدرجات الرفيعة ص262.

لا يريد أن يعرضهم لما لا يطيقون..

وروى أبو مخنف، عن عبد الرحمن بن جندب، عن أبيه قال: دخلت على علي «عليه السلام» وكنت حاضراً بالمدينة يوم بويع عثمان، فإذا هو واجم كئيب، فقلت: ما أصاب قوم صرفوا هذا الأمر عنكم؟!

فقال: صبر جميل!

فقلت: سبحان الله، إنك لصبور.

قال: فأصنع ماذا؟!

قلت: تقوم في الناس خطيباً، فتدعو هم إلى نفسك، وتخبرهم أنك أولى بالنبي «صلى الله عليه وآله» بالعمل والسابقة، وتسألهم النصر على هؤلاء المتظاهرين عليك، فإن أجابك عشرة من مائة شددت بالعشرة على المائة، فإن دانوا لك كان ما أحببت، وإن أبوا قاتلتهم، فإن ظهرت عليهم فهو سلطان الله آتاه نبيه «صلى الله عليه وآله»، وكنت أولى به منهم إذ ذهبوا بذلك، فرده الله إليك، وإن قتلت في طلبه فقتلت شهيداً، وكنت أولى بالعذر عند الله تعالى في الدنيا والآخرة.

فقال «عليه السلام»: أوتراه كان تابعي من كل مائه عشرة؟!

قلت: لأرجو ذلك.

قال: لكني لا أرجو، ولا والله من المائة اثنين. وسأخبرك من أين ذلك! إن الناس إنما ينظرون إلى قريش، فيقولون: هم قوم محمد «صلى الله عليه وآله» وقبيلته، وإن قريشاً تنظر إلينا فتقول: إن لهم

بالنبوة فضلاً على سائر قريش، وإنهم أولياء هذا الأمر دون قريش والناس، وإنهم إن ولوه لم يخرج هذا السلطان منهم إلى أحد أبداً، ومتى كان في غيرهم تداولتموه بينكم، فلا والله لا تدفع قريش إلينا هذا السلطان طائعة أبداً.

قلت: أفلا أرجع إلى المصر، فأخبر الناس بمقالتك هذه، وأدعو الناس إليك.

فقال: يا جندب، ليس هذا زمان ذلك.

فرجعت، فكلما ذكرت للناس شيئاً من فضل علي زبروني ونهروني، حتى رفع ذلك من أمري للوليد بن عقبة، فبعث إلي فحبسني[1].

بيت النبوة ومعدن الرسالة:

وقال علي «عليه السلام» في الشورى: «نحن بيت النبوة، ومعدن الحكمة، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب»[2].

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص266 و 267 ومكاتيب الرسول ج3 ص734 والشافي في الإمامة ج4 ص212 وغاية المرام ج6 ص21.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص195 وج19 ص134 وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص429 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص300 والكامل في التاريخ ج3 ص74 وغريب الحديث لابن قتيبة ج1 ص370 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص316 وبحار الأنوار ج31 ص404

ونقول:

إنه «عليه السلام» يريد أن يقول لهؤلاء المتوثبين على الخلافة:

أين تذهبون؟! إنكم لستم من أهل الخلافة بجميع المعايير.. إذ حتى لو أغمضنا النظر عن النص الذي سمعوه ووعوه، وعن البيعة التي أعطوها له «عليه السلام» في يوم الغدير.. فإنهم لا يملكون أدنى مبرر لسعيهم هذا، وذلك لما يلي:

1 - إنهم إنما يتوثبون على خلافة النبوة، ومقام الإمامة، ويريدون أن يحكموا الناس بإسم الدين، وأن يضطلعوا بمهمات رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي صنعه الله تعالى على عينه، وكان مسدداً بالوحي، وأن يستأثروا بمقام علي «عليه السلام»، الذي كان «صلى الله عليه وآله» قد ضمه إليه منذ صغره، وقال «عليه السلام»:

«كنت أتبعه اتباع الفصيل إثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً، ويأمرني بالإقتداء به.

ولقد كان كل سنة يجاور بحراء، فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله «صلى الله عليه وآله» وخديجة، وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة.

ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه «صلى الله عليه وآله»، فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنة؟!

وغاية المرام ج6 ص7.

فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته، إنك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى غير أنك لست بنبي، ولكنك لوزير، وإنك لعلى خير إلخ..»[1].

فإذا كان علي تربى في بيت النبوة فهو يستمد معارفه وأخلاقه وقيمه من مصدر الوحي الإلهي ومن رسول رب العالمين، فلا معنى لأن يقرن به أو أن يزاحمه من عاش في بيوت الضلال والإنحراف وأهل الجاهلية، التي لا أثر فيها للمعرفة فضلاً عن أن تكون معرفة من خلال النبوة، التي تأخذ عن الله تبارك وتعالى..

كما لا يمكن أن يقاس بمن عاش في أحضان أهل المآثم والإنحراف، الذين لا يملكون شيئاً من القيم، ولا يراعون أبسط قواعد

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص137 - 160 (الخطبة القاصعة) رقم 192 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج2 ص28 والطرائف لابن طاووس ص415 وشرح مئة كلمة لأمير المؤمنين لابن ميثم البحراني ص220 والصراط المستقيم = = ج2 ص65 وكتاب الأربعين للشيرازي ص223 وبحار الأنوار ج14 ص476 وج18 ص223 وج38 ص320 وج60 ص264 وجامع أحاديث الشيعة ج1 ص68 والغدير ج3 ص240 وسنن النبي «صلى الله عليه وآله» للطباطبائي ص403 ومكاتيب الرسول ج1 ص407 ونهج السعادة ج7 ص33 و 145 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص197 وخصائص الوحي المبين ص28 ونهج الإيمان لابن جبر ص532 وينابيع المودة ج1 ص209.

الأدب، ولا يمارسون سوى ما تمليه عليهم أهواؤهم وعصبياتهم، ومفاهيمهم الجاهلية، والشريرة.

فكيف يمكن لهؤلاء أن يكونوا في موقع خلافة النبوة، وأن يقوموا بما كان يقوم به رسول الله «صلى الله عليه وآله».. لا سيما وأن من مهماته «صلى الله عليه وآله» تعليم الناس أحكام الله، وتربيتهم تربية إلهية صحيحة، وتزكيتهم وتطهيرهم.

وهل يمكن لهذا النوع من الناس أن يؤتمن على دماء الناس وأموالهم وأعراضهم؟!.. ثم أن يحفظ لهم مستقبلهم في محيطهم، ويدفع عنهم الأعداء، ويحل مشكلاتهم، ويحكم بينهم بما يرضي الله تبارك وتعالى؟!

إن أي منصف عاقل يرى أنه لا مجال للمقايسة بين هؤلاء وبين بيت النبوة، الذي هو مصدر التشريع، ومعدن الوحي والتنزيل، وهم الأصل والمنشأ الذي تستقى منه السنن والأحكام والمفاهيم والقيم والأخلاق الصافية والصحيحة..

2 - وإذا كان لابد للحاكم من تدبير أمور الناس، ووضع كل شيء في موضعه وهو ما يعبر عنه بـ «الحكمة»، فإن هذه الحكمة ليست أمراً عادياً وبسيطاً، أو قريب المنال، بل هي تحتاج إلى تعليم إلهي فقد، قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ

مُبين﴾[1].

وذلك لأن وضع الأمور في مواضعها يحتاج إلى معرفة حقائق الأشياء بدقة، وحقيقة ارتباطاتها، ودرجات تأثيرها وتأثراتها.. وهذا غير ممكن إلا لمن أطلعه الله على غيبه، وكشف له عن الحقائق بالوحي، أو بتعليم ينتهي إلى الوحي الإلهي.

ولأجل ذلك لم يقل علي «عليه السلام»: نحن «لدينا تدبير وحكمة»، أو نحن أهل الحكمة؛ إذ يمكن أن يقال له: ونحن أيضاً كذلك..

بل أراد «عليه السلام» أن يبين لهم أمراً خاصاً به، ليس لأحد سواه، وهو أنه هو أصل الحكمة ومنشؤها، فمن لا يأتي إلى بيته ويأخذها منه، فلن يجد هذه الحكمة في موضع آخر.. لأن الحكمة تحتاج إلى تعليم إلهي كما قلنا.

3 - ثم إنه «عليه السلام» أشار إلى خصوصية أخرى منحصرة فيه، ويفقدها سائر أهل الشورى، وهي أنه «عليه السلام» «أمان لأهل الأرض».

وهذا الكلام يلمح إلى نصوص يعرفها أهل الشورى، وسمعوها من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فكما أن النجوم تحفظ النظام الكوني، فإذا اختل وضع النجوم فلا أمان للسماء ولا لأهلها، وسيكون

---

(1) الآية 2 من سورة الجمعة.

الدمار والخراب لها، والهلاك والفناء لسكانها، كذلك الحال بالنسبة لأهل البيت «عليهم السلام»، فإنهم هم الذين يحفظون للناس أمنهم، ووجودهم، وتوازنهم في الحياة، وبدونهم لا بد من السقوط، حيث لا يتمكن أحد من حفظ وجوده، ولا يستطيع أن يتماسك ويتوازن.

وقد روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه قال: النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأمتي[1].

---

(1) ذخائر العقبى ص17 ونظم درر السمطين ص234 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج5 ص92 و 93 والصواعق المحرقة ص185 ومشارق الأنوار للصغاني ص109 ومجمع الزوائد ج9 ص174 والمعجم الكبير للطبراني ج7 ص22 والجامع الصغير للسيوطي ج2 ص680 وكنز العمال ج12 ص96 = = و 101 و 102 ومستدرك الحاكم ج2 ص448 وج3 ص149 و 457 وتلخيصه للذهبي (مطبوع بهامشه)، ومقتل الحسين للخوارزمي ص19 وكشف الخفاء ج2 ص135 و 327 وفيض القدير ج6 ص386 ومسند زيد بن علي ص463 وعيون أخبار الرضا «عليه السلام» ج1 ص30 وكمال الدين ص205 ومناقب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ج2 ص133 و 142 و 174 وشرح الأخبار ج3 ص13 والتفسير المنسوب للإمام العسكري «عليه السلام» ص546 ونور الثقلين ج4 ص542 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص6 و 7 وينابيع المودة ج1 ص71 و 72 وج2 ص104 و 114 و 442 و 443 و 474 وج3 ص142 وكتاب المجروحين لابن حبان ج2 ص236 وتاريخ بغداد ج3 ص281 وتاريخ مدينة دمشق ج40 ص20 وتنبيه الغافلين لابن

4 - وإذا عصفت الرياح المدمرة لدين الناس، ولأخلاقهم، ولخصائصهم الإنسانية، ولأمنهم واقتصادهم، وكل جهات وجودهم وحياتهم.. وذلك بسوء اختيارهم، فإن أهل البيت «عليهم السلام» يبقون هم سفن النجاة لجميع البشر، ولكن بشرط واحد، وهو أن يعودوا هم إليهم، ويطلبوا النجاة منهم.

أما إذا بقوا سادرين في غيهم، مصرين على استبعاد أهل البيت «عليهم السلام» من دائرة حياتهم، وتعطيل دورهم، فإنهم هم الذين يكونون قد جنوا على أنفسهم، ورضوا لها بالهلاك والبوار، ولحياتهم بالخراب والدمار..

وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»، مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق[1].

كرامة ص44 والنصائح الكافية ص45 والدر النظيم ص771 والتعجب للكراجكي ص151 والأمالي للطوسي ص259 و 379 وبحار الأنوار ج23 ص122 وج27 ص308 و 309 وكتاب الأربعين للماحوزي ص353 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص176 وخلاصة عبقات الأنوار ج4 ص116 و 315 و 316 و 317 و 318 والمراجعات ص76 و 384 وجامع أحاديث الشيعة ج1 ص19 والغدير ج3 ص81 ومستدرك سفينة البحار ج9 ص561.

(1) راجع: المعجم الصغير ص78 (ط دهلي) وعيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص211 والمعارف (ط مصر) ص86 والصواعق المحرقة ص184

نركب أعجاز الإبل، وإن طال السرى:

ثم قال «عليه السلام» لأهل الشورى: «لنا حق إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل، وإن طال السرى[1]. لو عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» عهداً لأنفذنا عهده، ولو قال لنا قولاً لجادلنا عليه إلخ..».

ومستدرك الحاكم ج3 ص150 ومجمع الزوائد ج9 ص168 وتاريخ الخلفاء ص573 والخصائص الكبرى ج2 ص266 وينابيع المودة (ط اسلامبول) ص28 و 27 و 183 و 161.

(1) هذه الفقرة وردت في: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص236 و 237 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص300 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص6 والفايق في غريب الحديث ج2 ص336 وغريب الحديث لابن قتيبة ج2 ص139 و (ط = = دار الكتب العلمية) ج1 ص371 والنهاية في غريب الحديث ج3 ص185 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص132 و 133 ومجموعة ورام ص4 وتهذيب اللغة للأزهري ج1 ص341 والكامل في التاريخ ج3 ص74 والمناقب لابن شهر آشوب ج1 ص274 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص316 وبحار الأنوار ج29 ص600 وج31 ص404 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص400 وكتاب الأربعين للماحوزي ص271 ومجمع البحرين ج3 ص124 وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص429 و 431 وكتاب الفتوح لابن أعثم ج2 ص332 ولسان العرب ج5 ص371 وج10 ص270 وتاج العروس ج8 ص96.

ونقول:

1 ـ إن هذا الكلام قد دسّ فيه ما ليس منه، وأضيف السقيم إلى السليم، كيداً منهم لعلي «عليه السلام»، وسعياً في إبطال أمره، والتشويش على الحق بالباطل، فإنه «عليه السلام» يقول: في الفقرة الأولى: إن الخلافة حق لنا مأخوذ منا، وعلى آخذه أن يرجعه إلينا، وسوف نأخذه منه، فلا يتوهمن أحد أننا صرفنا النظر عنه..

ثم يقول: إن لم يعطنا الغاصب حقنا، فسوف لا نكف عن طلبه، والسعي إليه وتحمل المشقات، وركوب المصاعب من أجل الوصول إليه، تماماً كما يركب المسافر أعجاز الإبل التي يصعب ويشق على الراكب مواصلة ركوبه عليها، ولا سيما مع طول المسير.

وبالأخص إذا كان المسير ليلاً، حيث يلتقي الجهد الجسدي، مع انسداد الأفق عن أي أمل ظاهر، لأن الراكب لا يتبين فيه غاية، ولا يستقر بصره على شيء.

فمن يقول هذا الكلام، ويقرر هذه الحقيقة كيف يعود ليبطله من أساسه، فيقول: «لو عهد إلينا رسول الله «صلى الله عليه وآله» عهداً لأنفذنا عهده، ولو قال لنا قولاً لجادلنا عليه حتى نموت» فإن استعمال كلمة «لو» هنا، التي هي حرف امتناع في غير محله، لأنها تستتبع القول: ولكن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يعهد إلينا بشيء، ولو عهد إلينا عهداً لأنفذناه، ولو قال لنا قولاً لجادلنا عليه؟! وهذا لا يتلاءم مع قوله: «لنا حق، فإن أعطيناه الخ..»، فإن الحق الذي يريد أن

يركب أعجاز الإبل ويتحمل المشقات في طلبه، إنما ثبت له بعهد الرسول، وببيعة الغدير، وبالنص عليه بالأقوال الواضحة التي لم يزل يؤكدها ويرددها طيلة حياته، والآيات الصريحة التي تؤكد أن الإمامة والخلافة له، دون كل أحد..

ولم يثبت له هذا الحق بالتمني، ولا بالتخيل والتظني.

ولم يكن أمير المؤمنين «عليه السلام» من الذين يقررون الشيء ونقيضه.. ولذلك فنحن لا نرتاب في أن الحديث عن عدم وجود عهد أو قول من رسول الله «صلى الله عليه وآله» مكذوب على أمير المؤمنين الذي لم يزل هو وكل أنصاره وشيعته وأهل بيته ومحبيه يلهجون به، وبالتنديد بمن غلبه عليه، وأخذه منه.. ويذكّرون الناس بمظلوميته فيه..

وهو أساس الخلاف في الأمة، منذ استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وإلى يومنا هذا..

2- وقد ظهر من البيان السابق معنى قوله «عليه السلام»: «وإلا ركبنا اعجاز الإبل، وإن طال السرى»، فلا حاجة إلى الإعادة..

وهذا المعنى الذي ذكرناه هو الظاهر المتبادر من هذه الفقرة، وهو أقرب من المعنى الذي ذكره الشريف الرضي «رحمه الله»، حيث قال: المراد «إننا إن لم نعط حقنا كنا أذلاء، وذلك أن الرديف

يركب عجز البعير، كالعبد والأسير، ومن يجري مجراهما»[1].

إذ إن الإنسان قد يردف ولده أو صديقه، أو أخاه أيضاً، وقد كان المسلمون في بدر يعتقب الإثنان والثلاثة بل الأربعة منهم البعير الواحد.. فهل ذلك يعني الذل والمهانة لهم، أو لأي من الراكبين منهم؟!..

حروب أصحاب الشورى:

وقد ذكر علي «عليه السلام»: أن من نتائج هذه الشورى الأمور التالية:

1 - نشوء حروب تزهق فيها الأرواح.

2 - أن تخان العهود التي تعطى في أمر الخلافة.

3 - أن يكون بعض أهل الشورى أئمة لأهل الضلالة..

4 - أن يصبح بعضهم الآخر شيعة لأهل الجهالة..

وقد أظهرت الأحداث: أن من قصدهم علي «عليه السلام» بكلامه هذا هم جميع من عداه من أهل الشورى، فإنهم صاروا بعد ذلك شيعة لعثمان، ولسائر أهل الجهالة من بني أمية، ووقعت خيانة العهود، ونشبت الحروب التي أزهقت فيها ألوف الأرواح.

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص6 وبحار الأنوار ج29 ص600 وكتاب الأربعين للماحوزي ص272 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص132 ومجمع البحرين ج3 ص125.

وأما علي «عليه السلام» فقد التزم بعدم تحريك أي ساكن طيلة حكومة عثمان.. بل هو قد حاول أن يساعد عثمان على تصحيح المسار، وأن يخرجه من ورطته باقتراح الحلول الناجعة. فكان يستجيب له في البداية، ثم يتراجع بتأثير من مروان وغيره من بني أمية..

بل هو ـ كما يقال وسيأتي بيان ذلك ـ قد أرسل أبناءه ليمنعوا الناس من اقتحام بيته، وقتله..

وبعد قتل عثمان، وإصرار الناس على البيعة له «عليه السلام» خان بعض أركان الشورى عهدهم، ونكثوا بيعتهم، وجمعوا الجموع لقتال خليفتهم وإمامهم، وشنوا الحروب عليه.. ورضوا لأنفسهم بأن يكونوا أئمة لأهل الضلالة..

فصلوات الله وسلامه على علي أمير المؤمنين، ووصي رسول رب العالمين، فقد كان ينظر إلى الغيب من ستر رقيق.. لأنه هو حامل علم الإمامة، وقد نشأ في بيت النبوة، ومعدن الرسالة.. كما أشار إليه «عليه السلام»..

خدعة عمرو بن العاص:

وقد حاولت بعض الروايات التي ذكرها الطبري أيضاً أن تقول: إن عمرو بن العاص، خدع علياً «عليه السلام» حيث أشار عليه بأن يقول لعبد الرحمان: اعمل بمقدار الجهد والطاقة، لكي يرغب فيه ابن عوف، ويجعل الخلافة له.. فكان ذلك سبباً لابعاده «عليه السلام»

عنها. وأن عمروا أوصى عثمان بأن يجيب بأنه سوف يفعل ما يطلبه منه بصورة قاطعة.. فكان ذلك هو السبب في صيرورة الأمر إلى عثمان..

ونقول:

أولاً: هذه الرواية إن دلت على شيء فهي تدل على وجود تواطؤ على علي «عليه السلام» لإبعاده عن الخلافة، بدليل أنها ذكرت أن ابن العاص كان على علم مسبق بنوايا ابن عوف، وبما سيطلبه من أهل الشورى..

ثانياً: إن التواطؤ وإن كان غير مستبعد عن عمرو بن العاص، وابن عوف.. ولكن الحقيقة هي أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم ينخدع بما قاله عمرو بن العاص، ولم يجب عبد الرحمان بما أجاب به استجابة لتوصية عمرو.. بل أجاب به لأنه هو الصواب الذي لا يمكنه أن يحيد عنه.. لأن علياً «عليه السلام» مع الحق، والحق مع علي، يدور معه حيثما دار، فلا يحتاج «عليه السلام» إلى تعليم ابن العاص، ولا إلى تعليم غيره، ويشهد لذلك أن عمروا لو نصح علياً «عليه السلام» بما نصح به عثمان، فإنه لا يقبل منه، لأنه لا يرضى بأن تصبح سنة أبي بكر وعمر، بما فيها من أخطاء وتعديات عدلاً لسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله» المسددة بالوحي الإلهي.

ثالثاً: ذكرنا في موضع آخر أن علياً «عليه السلام» إنما شرط قدر الجهد والطاقة، فيما يرتبط بالعمل بالكتاب والسنة فقط.

أما سنة أبي بكر وعمر، فرفض العمل بها من الأساس لأنها لا يجوز تسميتها بالسنة إذا خالفت سنة الرسول..

ويشهد لذلك أن عدداً من النصوص تقول: إن علياً اقتصر على العمل بالكتاب وسنة النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم يشر إلى سنة أبي بكر وعمر بشئ أصلاً..

ولعلك تقول: لعل علياً «عليه السلام» كان يقصد بالعمل بالجهد والطاقة ما يكون في سنة أبي بكر وعمر، موافقاً للكتاب والسنة.

ونجيب: بأنها إذا وافقت كتاب الله وسنة نبيه لم تعد سنة أبي بكر وعمر.. بل تلك هي سنة الله ورسوله..

ولو سلمنا ذلك، فإن ابن عوف كان يريد أن يحمله حتى على ما خالف كتاب الله وسنة نبيه، ولأجل ذلك رفض أمير المؤمنين «عليه السلام».

رابعاً: عرفنا من خلال تصريحات علي «عليه السلام» نفسه أنه «عليه السلام» كان يعلم منذ اللحظة الأولى بأن الخلافة قد صرفت عنه، وأنه لم يفاجأ بما حصل.

خامساً: إن هذه الرواية وإن كان لا يبعد حصولها، لأنهم أرادوا أن يطمئنوا إلى طبيعة جواب علي «عليه السلام»، لكن الإيحاء بأن علياً «عليه السلام» لم يصل إلى الخلافة بسبب أن خدعة عمرو بن العاص قد جازت عليه هو الذي نرفضه ولا نرضاه، لأن القرائن كلها على خلاف ذلك.

فإن علياً لم يكن ساذجاً ولا مغفلاً إلى هذا الحد.. كما أنه لم يكن يريد الوصول إلى الخلافة بأي ثمن كما هو حال غيره. بل هو يريدها لكي يحق الحق، ويبطل بها الباطل، فلا يتوسل بالباطل للوصول إليها..

ونحن على يقين من أن عبد الرحمان لو سمع من علي «عليه السلام»، نفس الجواب الذي سمعه من عثمان، لكان قد طرح مطلباً تعجيزياً آخر، يرفضه علي «عليه السلام»، ويؤدي إلى ابعاده عن الخلافة جزماً، كأن يطلب منه أن يعترف بعدم وجود نص عليه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويعلن ذلك صراحة، أو ما إلى ذلك.

ذنب علي × عدله:

وقد أثرت تخويفات عمر لقريش وغيرها من علي «عليه السلام»، أثرها، وعرفوا صحة قوله: إنه إن وليهم «عليه السلام»، فسيحملهم على الصراط المستقيم، والمحجة البيضاء، وإن كرهوا.

والمحجة والصراط المستقيم هي نفس الذي حاربهم عليه الرسول في حياته، ورفضوا الإذعان له.. وهو نفس ما يريده منهم «عليه السلام». وهو نهج الإسلام الحق الذي ظنوا أنهم أصبحوا في حلٍ منه، وفي منأى عنه بمجرد إبعاد علي «عليه السلام» عن الخلافة من يوم وفاة رسول الله..

وقد أكد لهم صحة تخويفات عمر لهم نفس سيرة علي «عليه

السلام» على مدى السنين التي سلفت.. وأكده أيضاً علي «عليه السلام» نفسه، حين ناشدهم «عليه السلام» بفضائله ومزاياه، فأقروا له بها. وأنهى «عليه السلام» كلامه ببيان المعيار الذي يعتمده، ويطلب منهم الإلتزام به، حين قال لهم:

«وردوا الحق إلى أهله، واتبعوا سنة نبيكم (وفي نص آخر: وسنتي من بعده)، فإنكم إذا خالفتم (خالفتموني) خالفتم الله، فقد سمع ذلك منه جميعكم، فادفعوها إلى من هو أهلها، وهي له»[1].

فالمعيار عنده «عليه السلام» هو الحق وطاعة الله سبحانه، وعدم مخالفة أوامره ونواهيه. وهذا يوجب عليهم التخلي عن كثير من طموحاتهم التي لا مجال لها في ظل هذا المنهج، القائم على التزام الحق والعدل الشامل في كل حياته، ومواقفه، وسياساته بكل حزم وإصرار.

وهذا بالذات هو ما يخشونه ويرفضونه، فإنهم لما سمعوا مناشداته هذه وكلامه المذكور آنفاً، وقام إلى الصلاة:

«**تغامزوا بينهم، وتشاوروا، وقالوا:** قد عرفنا فضله، وعلمنا أنه

---

(1) الإحتجاج ج1 ص336 و (ط دار النعمان) ج1 ص210 وبحار الأنوار ج31 ص344 و 383 عنه، وعن إرشاد القلوب ج2 ص57 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص231 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص718 وغاية المرام ج2 ص138.

أحق الناس بها، ولكنه رجل لا يفضل أحداً على أحد، (ويجعلكم ومواليكم سواء)، فإن وليتموها إياه جعلكم وجميع الناس فيها شرعاً سواء، ولكن ولوها عثمان، فإنه يهوى الذين تهوون، فدفعوها إليه»[1].

وفي نص آخر: إن وليتموه إياها ساوى بين أسودكم وأبيضكم، ووضع السيف على عاتقه[2].

نعم، إن عدل علي «عليه السلام» هو ذنب علي.. وموافقة هوى عثمان لأهواء قومه وميولهم هو الذي أوصل عثمان إلى الخلافة، ورجحه بنظرهم على علي «عليه السلام».. فهم لم يفوا إذن بعهودهم، ولا التزموا بالمواثيق التي أعطوها..

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

الشورى في كلام علي ×:

وجاء فيما أجاب به أمير المؤمنين «عليه السلام» اليهودي الذي سأله عما امتحن به من بين الأوصياء قوله:

«**..وأما الرابعة ـ يا أخا اليهود ـ:** فإن القائم بعد صاحبه (يعني

---

(1) راجع: الهامش السابق.

(2) بحار الأنوار ج31 ص383 وإرشاد القلوب للديلمي ص57 والأمالي للطوسي ص554 وحلية الأبرار ج2 ص334 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص719.

عمر) كان يشاورني في موارد الأمور فيصدرها عن أمري، ويناظرني في غوامضها فيمضيها عن رأيي، لا أعلمه أحداً ولا يعلمه أصحابي، لا يناظره في ذلك غيري، ولا يطمع في الامر بعده سواي.

فلما أن أتته منيته على فجأة، بلا مرض كان قبله، ولا أمر كان أمضاه في صحة من بدنه، لم أشك أني قد استرجعت حقي في عافية بالمنزلة التي كنت أطلبها، والعاقبة التي كنت التمسها، وإن الله سيأتي بذلك على أحسن ما رجوت وأفضل ما أملت.

فكان من فعله أن ختم أمره بأن سمى قوما أنا سادسهم، ولم يسوِّني بواحد منهم، ولا ذكر لي حالا في وراثة الرسول «صلى الله عليه وآله» ولا قرابة، ولا صهراً، ولا نسباً، ولا كان لواحد منهم مثل سابقة من سوابقي، ولا أثر من آثاري.

وصيرها شورى بيننا، وصير ابنه فيها حاكما علينا، وأمره أن يضرب أعناق النفر الستة الذين صير الامر فيهم إن لم ينفذوا أمره.

وكفى بالصبر على هذا ـ يا أخا اليهود ـ صبراً.

فمكث القوم أيامهم كلها كل يخطب لنفسه وأنا ممسك، إلى أن سألوني عن أمري، فناظرتهم في أيامي وأيامهم، وآثاري وآثارهم، وأوضحت لهم ما لم يجهلوه من وجوه استحقاقي لها دونهم، وذكرتهم عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إليهم، وتأكيد ما أكده من البيعة لي في أعناقهم.

دعاهم حب الإمارة، وبسط الأيدي والألسن في الأمر والنهي،

والركون إلى الدنيا، والاقتداء بالماضين قبلهم إلى تناول ما لم يجعل الله لهم.

فإذا خلوت بالواحد ذكرته أيام الله، وحذرته ما هو قادم عليه وصائر إليه، التمس مني شرطاً أن أصيرها له بعدي.

فلما لم يجدوا عندي إلا المحجة البيضاء، والحمل على كتاب الله عز وجل، ووصية الرسول «صلى الله عليه وآله»، وإعطاء كل امرئ منهم ما جعله الله له، ومنعه ما لم يجعل الله له، أزالوها عني إلى ابن عفان، طمعاً إلى التبجح معه فيها.

وابن عفان رجل لم تسو به وبواحد ممن حضره حال له قط، فضلاً عمن دونهم، لا ببدر ـ التي هي سنام فخرهم ـ ولا غيرها من المآثر التي أكرم الله بها رسوله «صلى الله عليه وآله»، ومن اختصه معه من أهل بيته.

ثم لم أعلم القوم أمسوا من يومهم ذلك حتى ظهرت ندامتهم، ونكصوا على أعقابهم، وأحال بعضهم على بعض، كل يلوم نفسه، ويلوم أصحابه.

ثم تذكر الرواية أحداث عثمان، وغيرها[1].

---

(1) الخصال ج2 ص374 - 376 وبحار الأنوار ج31 ص347 - 349 وج38 ص176 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص138 والإختصاص للمفيد ص173 وحلية الأبرار ج2 ص370.

ونقول:

إن لنا مع النص المتقدم عدة وقفات، نذكر منها ما يلي:

عمر يصدر ويورد عن أمر علي ×:

لقد صرح أمير المؤمنين «عليه السلام»: بأن عمر بن الخطاب كان يشاوره في موارد الأمور، فيصدرها عن أمره، ويناظره في غوامضها، فيمضيها عن رأيه.. وصرح بأنه «عليه السلام» كان يعلم بذلك، ولا يَعْلَمُه أحد من أصحاب علي «عليه السلام».

وقال: «ولا يناظره في ذلك غيري».

ويؤيد هذا الأمر.. ما تقدم من أن عمر كان قد أمرهم بأن لا يعصوا لعلي «عليه السلام» أمراً..

وذلك يعطي:

ألف: إن عمر لم يكن هو الحلَّال الحقيقي للمشاكل، ولا كان هو الكاشف لغوامض الأمور، أو الواقف على دقائقها، بل كان يستفيد ذلك من غيره..

ب: إن هذا التدخل المباشر في الأمور من شأنه أن يطمئن أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى سلامة أمور المسلمين، حتى لو كان ذلك بقيمة تعرضه هو للحيف والظلم من قبل غاصبي حقه، والذين لا يمكن أن يدانوه في علم أو فضل أو مقام، أو كرامة أو حكمة، أو تدبير.. وما إلى ذلك..

وهذا يفسر لنا قول علي «عليه السلام»: «لأسلمن ما سلمت

أمور المسلمين، ولم يكن جور إلا علي خاصة»[1] كما سيأتي.. وقد كان ذلك في أشد الفترات حساسية، وهي فترة تأسيس الدين. كما أشرنا إليه في موضع آخر من هذا الكتاب.

ج: إن ذلك يجعل عمر بن الخطاب يأمن جانب علي «عليه السلام».. الذي كان هو مصدر الخوف الحقيقي له، ويضمن سكوت علي ورضاه..

د: إن عمر يرى نفسه: أنه هو الرابح من هذه السياسة، من حيث إنه يكون قد حل المشكلات التي تعرض له بأفضل وجه وأتمه، ويضمن بذلك استمرار حكمه بقوة وفاعلية وثبات..

هـ: إذا كان المراد من عبارة: لا أُعَلِّمه أحداً، ولا يعلمه أصحابي هو كتمانه «عليه السلام» ذلك. جاز لنا أن نقول:

إن الحفاظ على سرية هذا الأمر، وعدم البوح به لأحد هو ضمانة استمراره، حيث يبقى مصوناً من وسوسات أهل الأهواء وكيد أهل الباطل، وما أكثرهم..

وسنرى أن هذا هو بلاء عثمان حين كان علي «عليه السلام» يسعى في حل المشكلات له، وللناس معه.

---

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص124 وبحار الأنوار ج29 ص612 والإمام علي بن أبي طالب «عليهم السلام» للهمداني ص703 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص166.

لم أشك أنني استرجعت حقي:

ويواجهنا في جواب أمير المؤمنين «عليه السلام» لذلك اليهودي قوله: إنه لما طعن عمر «لم أشك أني قد استرجعت حقي في عافية، بالمنزلة التي كنت أطلبها»..

والسؤال هنا هو: أننا نعلم أن علياً «عليه السلام» كان يخبر بالغيوب، وقد سمع من رسول الله «صلى الله عليه وآله» الشيء الكثير عما يجري بعده، ومن ذلك حكومة بني أمية، وقتل عثمان، وما يجري على الإمام الحسين «عليه السلام»، وما يجري على أمير المؤمنين «عليه السلام» نفسه.. فكيف يمكن القبول بأنه «عليه السلام» كان حين قتل عمر متيقناً بأن الأمر سيصير له»؟!

ونجيب: بأن علياً «عليه السلام» لا يتحدث مع اليهودي من خلال اطلاعه على الغيب، فإن ذلك مما لا يتعقله ذلك اليهودي، بل ولا أكثر المسلمين، بل كان «عليه السلام» يحدثه عن مسار الأمور بحسب الظاهر، فالمناسب هو طرح الأمر له وفق حركة الأحداث في الواقع الخارجي، لكي يدرك المفارقة في التعامل الذي كان يمارسه عمر بن الخطاب تجاه علي بن أبي طالب «عليه السلام»..

فهو يتعامل معه بطريقة تجعله يطمئن إلى أن حقه سيعود إليه.. ثم يفاجئه بالشورى التي أراد أن تكون بمثابة إهانة لعلي «عليه السلام»، وإسقاط لمقامه وسبباً للذهاب بحقه.

وقد أشار «عليه السلام» إلى أن هذا الواقع الجديد، إذا لوحظ مع

الأجواء التي سبقته فإنه يعطي الحق لعلي «عليه السلام» ولكل من عداه بأن يتوقع مبادرة عمر إلى تصحيح الخلل الذي نشأ عن هذه الشورى التي اخترعها ونسقها على النحو الذي عرفناه..

ولأجل ذلك جهر «عليه السلام» بالشكوى من عدم ذكره لخصوصيات علي «عليه السلام» التي تميزه عن سائر الذين اختارهم للشورى..

وقد اعتبر «عليه السلام» هذا منه من مفردات غمط حقه، باعتبار أن أحداً من أولئك الأشخاص لم يكن له مثل سوابق علي «عليه السلام»، ولا له أثر من آثاره.. فضلاً عن أن تصح مساواته به.

ولم يكن يصح أن يقرن «عليه السلام» إلى هذه النظائر.

وهذا يبين لذلك اليهودي ولغيره.. أن ما كان يطلبه عمر كان أكثر من مجرد السلطان.. إذ يفترض فيه أن يعيد الحق إلى أهله بعد موته، لاسيما وأن أهله قد عضوا على الجرح. وساعدوه في إدارة الأمور، وجنبوه الأخطار والمشكلات فيها.. ولكنه لم يفعل ما كان يتوقع منه، ولم يقابل الجميل بمثله، كما كان متوقعاً، بل قابله بضده، وتعامل مع من أحسن إليه كل هذا الإحسان من منطلق الحسد والضغينة، وبأسلوب التعمية والتضليل، ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك، لئلا يظن ظان بتاً أننا خرجنا عن اللغة العلمية، أو عن الموضوعية..

القرابة والصهر دليل الإمامة:

واللافت هنا: أنه «عليه السلام» تحدث إلى هذا اليهودي عن أن عمر لم يفعل ما كان ينبغي أن يفعله، حين شكل الشورى، فهو لم يذكر له حالاً في وراثة الرسول «صلى الله عليه وآله»، ولا قرابة، ولا صهراً، ولا نسباً..

فيرد سؤال، وهو: أن علياً وشيعته، يستدلون على إمامته «عليه السلام» بالنص القرآني، والنبوي، لا بالوراثة، ولا بالصهر ولا بالنسب.

يضاف إلى ذلك: أن علياً «عليه السلام» لا يرث رسول الله «صلى الله عليه وآله» في ماله مع وجود السيدة الزهراء، فإنها «عليها السلام» هي التي ترث أباها، دون سواها.

ونقول:

أولاً: إن الذي استدل بالقرابة هو أبو بكر وعمر في سقيفة بني ساعدة، وبذلك منعوا الأنصار بشخص سعد بن عبادة من مواصلة سعيهم لهذا الأمر، فلعلي «عليه السلام» الحق في أن يُلْزم عمر، وأبا بكر وشيعتهما بما ألزموا به أنفسهم، ليظهر أنهم قد تناقضوا مع أنفسهم، وتجاهلوا المبرر الذي أتى بعمر نفسه إلى الحكم..

وليكن هذا الكلام جارياً على نفس النسق الذي تضمنه قوله «عليه السلام» في الشعر المنسوب إليه مخاطباً أبا بكر في شأن السقيفة:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون

غيـب

وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرك أولى بـالـنـبـي وأقرب(1)

ثانياً: إذا علم أن فاطمة «عليها السلام» وحدها هي التي ترث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، دل ذلك على أنه «عليه السلام» يشير بقوله: «ولا ذكر لي حالاً في وراثة الرسول «صلى الله عليه وآله»، إلى الأحاديث الصادرة عنه «صلى الله عليه وآله»، وفيها: أنه «عليه السلام» وصيه ووارثه، وأنها تتحدث عن وراثة مقامه «صلى الله عليه وآله».. وكذا الأحاديث التي أشارت إلى وراثة علمه:

مثل قوله «صلى الله عليه وآله» عنه «عليه السلام»: إن علياً

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص43 (الحكمة رقم 190)، وخصائص الأئمة للشريف الرضي ص111 والتعجب للكراجكي ص53 والصراط المستقيم ج1 ص67 وكتاب الأربعين للشيرازي ص187 وبحار الأنوار ج29 ص609 وج34 ص405 وكتاب الأربعين للماحوزي ص254 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص317 والمراجعات ص340 والنص والإجتهاد ص21 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص564 و 710 وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» للنجفي ج5 ص453 وج7 ص89 وج9 ص118 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص416 ونهج الإيمان ص384 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج1 ص247 وغاية المرام ج6 ص7 وبيت الأحزان ص119 والأسرار الفاطمية للمسعودي ص123.

وصيي ووارثي، أو ما بمعناه[1].

(1) ذخائر العقبى (مطبعة القدسي) ص71 والأمالي للصدوق ص450 واليقين لابن طاووس ص488 والخصال ص430 وكفاية الأثر ص124 ومناقب آل أبي طالب ج2 ص35 والعمدة لابن البطريق ص76 و 234 والروضة في فضائل أمير المؤمنين ص95 والطرائف لابن طاووس ص22 و 23 و 35 والصراط المستقيم ج1 ص66 و 326 وج2 ص29 وكتاب الأربعين للشيرازي ص36 و 47 وحلية الأبرار ج2 ص443 و 445 وبحار الأنوار ج22 ص536 وج24 ص324 وج36 ص264 و 328 وج38 ص19 و 103 و 147 و 154 و 339 وج39 ص339 وكتاب الأربعين للماحوزي ص192 والمراجعات ص135 و 301 و 399 والنص والإجتهاد ص562 والسقيفة للمظفر ص63 وشواهد التنزيل ج1 ص99 والكامل لابن عدي ج4 ص14 وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص392 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص374 و 376 وج2 ص31 وبشارة المصطفى ص101 والمناقب للخوارزمي ص85 وكشف الغمة ج1 ص112 و 347 = = ونهج الإيمان ص198 و 380 وكشف اليقين ص262 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج1 ص107 وتأويل الآيات ج2 ص624 وينابيع المودة ج1 ص167 و 235 و 255 و 369 و 370 وج2 ص79 و 163 و 232 و 279 وبناء المقالة الفاطمية ص428 ومنهاج الكرامة ص86 ونهج الحق ص214 وغاية المرام ج1 ص178 وج2 ص144 و 146 و 147 و 202 و 239 وج5 ص106 وج6 ص153 و 163 و 331 ونفس الرحمن للطبرسي ص423 و 434 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج4 ص71 و 72 و 75 وج4 ص100 و 160 و 227 وج5 ص50 وج7 ص213 و 414 و 418 وج15 ص130 و

وقوله «صلى الله عليه وآله» عن علي «عليه السلام»: وارث علم النبيين[1].

وقوله «صلى الله عليه وآله» عنه «عليه السلام»: مستودع مواريث الأنبياء[2].

ثالثاً: إن الحديث عن النسب والصهر في خصوص هذا المورد مهم جداً، فإنه من أدلة إمامته «عليه السلام» أيضاً، حيث إن هذا التزويج قد تضمن التصريح بأنه لولا علي «عليه السلام» لم يكن

---

131 و 132 و 154 و 156 وج20 ص230 و 383 و 445 و 446 وج21 ص129 وج22 ص234 و 280 و 281 و 282 و 291 و 310 و 324 وج23 ص350 و 404 و 580 وج30 ص621.

(1) راجع: إحقاق الحق (الملحقات) للمرعشي النجفي ج4 ص10 و 104 وج7 ص578. وتأويل الآيات ج1 ص275.

(2) ينابيع المودة (ط إسلامبول) ص133 والأمالي للصدوق ص382 والمحتضر للحلي ص141 وبحار الأنوار ج38 ص100 وج40 ص52 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص159 وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» = = للنجفي ج9 ص13 و 317 ومستدركات علم رجال الحديث ج2 ص294 وبشارة المصطفى ص95 ونهج الإيمان لابن جبر ص541 وينابيع المودة ج1 ص397 وغاية المرام ج1 ص177 وج3 ص78 وج6 ص162 وج7 ص41 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج4 ص7 و 170 وج20 ص309 و 311 و 407 وج22 ص295.

لفاطمة كفؤ، آدم فمن دونه[1]، ولا سيما مع ما رافق ذلك من رد

(1) الكافي للكليني ج1 ص461 ومن لا يحضره الفقيه للصدوق ج3 ص393 وعيون أخبار الرضا ج2 ص203 و (ط أخرى) ج1 ص225 والخصال ص414 وبشارة المصطفى ص328 وفي (ط أخرى) ص267 وكشف الغمة للإربلي ج2 ص100 وفي (ط أخرى) ص188 عن مصباح الأنوار، وغيره ومجمع النورين للمرندي ص27 و 43 واللمعة البيضاء للتبريزي الأنصاري ص96 وبيت الأحزان للشيخ عباس القمي ص24 وحياة أمير المؤمنين لمحمديان ج1 ص107 وتفسير القمي لعلي بن إبراهيم ج2 ص338 وحياة الإمام الحسن للقرشي ج1 ص15 وص321 عن تلخيص الشافي ج2 ص277 والمحتضر لحسن بن سليمان الحلي ص240 والخصائص الفاطمية للكجوري ج1 ص119 والأنوار القدسية للشيخ محمد حسين الأصفهاني ص36 عن المحجة البيضاء ج4 ص200 وشرح أصول الكافي= = للمازندراني ج7 ص222 ووسائل الشيعة للحر العاملي (ط مؤسسة آل البيت) ج20 ص74 و (ط دار الإسلامية) ج14 ص49 ودلائل الإمامة للطبري ص80 وعلل الشرائع ج2 ص178 وأمالي الصدوق ص474، ونوادر المعجزات ج6 ص84 وتفضيل أمير المؤمنين «عليه السلام» للشيخ المفيد ص32 ومناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ج2 ص290 والفصول المهمة للحر العاملي ج1 ص408 وج3 ص411 وبحار الأنوار ج8 ص6 وج43 ص10 و 92 - 93 و 97 و 107 و 141 و 145 وروضة الواعظين ص148 وكنوز الحقائق للمناوي (مطبوع مع الجامع الصغير) ج2 ص75 (وط بولاق مصر) ص133 وإعلام الورى ج1 ص290 وتسلية المجالس وزينة المجالس ج1 ص547 والأسرار الفاطمية للمسعودي ص83 وأمالي

خطبة أبي بكر وعمر لها، والتأكيد على أن الله تعالى هو الذي زوجها من علي «عليه السلام» دونهما..

رابعاً: بالنسبة للحديث عن النسب والقرابة، نقول:

إنه لا يراد بها ذلك المعنى العشائري المرفوض والمدان إسلامياً، والذي هو من الأمور غير الإختيارية، التي لا أثر لها حاسماً في موضوع الإمامة..

بل المراد هو ما ينسجم مع قوله «عليه السلام»: نحن بيت النبوة ومعدن الحكمة، وفق ما ذكرناه في المقصود منها حين تحدثنا

الطوسي ج1 ص42 ونور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ج1 ص315 ومستدرك سفينة البحار ج9 ص126و 288 والإمام علي «عليه السلام» لأحمد الرحماني الهمداني ص126 و 334 ومستدرك الإمام الرضا للعطاردي ج1 ص241 والحدائق الناضرة للمحقق البحراني ج23 ص108 والتهذيب ج7 ص470 ح90 وص475 ح116 وإحقاق الحق (قسم الملحقات) ج7 ص1 - 2 وج17 ص35 ج19 ص117 عن عدد من المصادر التالية: مودة القربى للهمداني (ط لاهور) ص18 و 57 وأهل البيت لتوفيق أبي علم ص139 ومقتل الحسين للخوارزمي (ط الغري) ص95 و (ط أخرى) ج1 ص66 والفردوس ج3 ص373 و 418 و 513 والسيدة الزهراء «عليها السلام» للحاج حسين الشاكري ص23 والمناقب المرتضوية لمحمد صالح الترمذي، وينابيع المودة= = لذوي القربى للقندوزي الحنفي ج2 ص80 و 244 و 286. لكن أكثر مصادر أهل السنة اقتصرت على عبارة لولا علي لم يكن لفاطمة كفؤ.. ولم تذكر كلمة، آدم فمن دونه.

عن تلك الفقرة، في موضع آخر من هذا الكتاب[1].

خامساً: وأخيراً: يبدو أن سبب الحديث عن النسب والصهر مع ذلك اليهودي هو دلالته على ما ورد في كتب أهل الملل من التعريف بوصي نبي آخر الزمان: بأنه ابن عمه، وصهره. وليس المقصود الإستدلال به على مقام الإمامة.

إحتقار.. وإهانة:

وبعد.. أليس من الأمور المؤلمة جداً لمن علَّمه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ألف باب من العلم، يفتح له من كل باب ألف باب: أن يجعل عمر بن الخطاب ولده عبد الله، الذي لا يحسن أن يطلق امرأته ـ كما يقول عمر نفسه ـ حاكماً على ذلك العالِم، والوصي الخاتم، وأن يجعل مصير الدين والأمة كلها، وكل جهود الأنبياء بيد إنسان من هذا القبيل؟!..

ألا يعد الصبر على هذا المصاب الجلل من أعظم فضائل علي «عليه السلام»، ومن دلائل إمامته، ومن شواهد حرصه على الدين وأهله.. وهو تطبيق عملي لقوله «عليه السلام»: لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن جور إلى علي خاصة[2].

---

(1) راجع: نثر الدر ج1 ص310 .

(2) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص124 وبحار الأنوار ج29 ص612 والإمام علي بن أبي طالب «عليهم السلام» للهمداني ص703

وهذا الألم هو ما عبر عنه «عليه السلام» في حديثه مع ذلك اليهودي، حيث قال له: «وكفى بالصبر على هذا ـ يا أخا اليهود ـ صبراً»[1].

لا يوجد نص على الخلفاء:

قال المعتزلي: «قال أبو بكر (أي الجوهري): وأخبرنا أبو زيد، قال: حدثنا عبد العزيز بن الخطاب، قال: حدثنا علي بن هشام، مرفوعاً إلى عاصم بن عمر بن قتادة، قال:

لقي علي «عليه السلام» عمر، فقال له علي «عليه السلام»: أنشدك الله، هل استخلفك رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

قال: لا.

قال: فكيف تصنع أنت وصاحبك؟!

قال: أما صاحبي فقد مضى لسبيله، وأما أنا فسأخلعها من عنقي إلى عنقك.

فقال «عليه السلام»: جدع الله أنف من ينقذك منها. لا، ولكن

وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص166.

(1) الخصال ج2 ص374 - 376 وبحار الأنوار ج31 ص347 - 349 وج38 ص176 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص138 والإختصاص للمفيد ص173 وحلية الأبرار ج2 ص370.

جعلني الله علماً، فإذا قمت فمن خالفني ضل»[1].

ونقول:

لسنا بحاجة إلى التوسع في بيان مرامي هذه الحادثة، ففيها ما يلي:

1 - إقرار من عمر بن الخطاب: بأن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يستخلفه، وذلك يبطل محاولات اتباع الخلفاء ادعاء شيء من هذا القبيل.

2 - أقر أيضاً: بأن عدم وجود النص له تبعات مخيفة، لا بد من التفكير فيها وفي تحاشيها..

3 - ثم أقر: بأن أبا بكر قد مضى لسبيله دون أن يحل مشكلته، وأنه سوف يواجه نتائج فعله.

4 - إن ما اقترحه عمر هو فيما يظهر: الإحتفاظ بالموقع، وتحميل المسؤولية لعلي «عليه السلام».

5 - إنه «عليه السلام»: قد أفهم عمر أن ذلك لا يصح، لأنه يتضمن المساعدة على اغتصاب المقام الذي جعله الله لأمير المؤمنين، والأئمة من بعده «عليهم السلام».

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص58 وحلية الأبرار ج2 ص318 و 319 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص460 والسقيفة وفدك للجوهري ص55 وغاية المرام ج5 ص325.

6 ـ إنه «عليه السلام» قد بين: أن على عمر أن ينصاع لأوامره «عليه السلام»، لا أن ينفذ هو أوامر من غصب الحق من أهله..

7 ـ قد بين له: أن عدم الإنقياد والطاعة لعلي معناه الوقوع في الضلال والهلاك.

العيون تظلم العين:

قال حذيفة بن اليمان لأمير المؤمنين «عليه السلام» في زمن عثمان: إني والله ما فهمت قولك، ولا عرفت تأويله، حتى بلغت ليلتي. أتذكر ما قلت لي بالحرة؟! وإني مقبل: كيف أنت يا حذيفة إذا ظلمت العيون العين والنبي «صلى الله عليه وآله» بين أظهرنا؟!

ولم أعرف تأويل كلامك إلا البارحة. رأيت عتيقاً، ثم عمر تقدما عليك، وأول اسمهما عين.

فقال: يا حذيفة نسيت عبد الرحمن حيث مال بها إلى عثمان!!

وفي رواية: وسيضم إليهم عمرو بن العاص مع معاوية بن آكلة الأكباد، فهؤلاء العيون المجتمعة على ظلمي[1].

ونقول:

1 ـ إن هذا الحديث يتعرض لإخبار غيبي ألقاه علي «عليه

---

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص112 ومناقب آل أبي طالب ج2 ص103 والصراط المستقيم ج3 ص12 ومدينة المعاجز ج2 ص183 وبحار الأنوار ج41 ص311.

السلام» إلى حذيفة، وهو مما اختصه الله به «عليه السلام»، وأبلغه إياه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأوصاه «صلى الله عليه وآله» بما ينبغي أن يفعله في هذه الأحوال..

2 - إن حذيفة يقر بأنه لم يعرف تأويل كلام أمير المؤمنين إلا في زمن خلافة عثمان .. ورأى ما جرى عليه في زمان أبي بكر وعمر..

3 - صرحت الرواية: بأنه «عليه السلام» قد أخبر حذيفة بما يجري قبل استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أي أن ما جرى بعده إلى زمان عثمان لم يفاجئ علياً «عليه السلام». وأنه كان يعرف الأحداث والأشخاص بأسمائهم..

وقد صحح لحذيفة، أو نبهه إلى أنه قد غفل عن عبد الرحمان بن عوف، فإنه هو الآخر من جملة المشاركين في ظلم العين، يعني علياً «عليه السلام»..

4 - ثم أشار «عليه السلام» إلى أن مضمون ما أخبره به لم يتحقق كله، بل بقي جزء آخر يتمثل بظلم عمرو بن العاص له، وأول اسمه عين، فإنه سيتشارك مع معاوية في ظلمه.

5 - إنه «عليه السلام» قد أخبر حذيفة بذلك، وبقي حذيفة يتذكر هذا الخبر هذه السنين الكثيرة .. فدل ذلك على أن من أهداف هذه الأخبار هو حفظ إيمان حذيفة، وصيانته من الإختلال بفعل الإعتياد على الواقع الجديد، وحسبان أن الأمور تجري بصورة طبيعية، كي لا يتوهم أن تولية علي «عليه السلام» كانت رغبة ترجيحية لرسول الله

«صلى الله عليه وآله»، وليست أساساً في هذا الدين، وأن العمل على خلاف هذه الرغبة لا يخل بالمسار العام للإيمان والإسلام..

فإذا ظهر لحذيفة: أن الله تعالى يرى ويعلم ويخبر بأدق تفاصيل ما يجري، وأن معرفة ذلك كله ليس أمراً عبثياً، فلا بد أن يتوقف ويتأمل بعمق بكل ما يجري. وهكذا كان..

الفصل السادس:

مناشدات علي × لأهل الشورى

بداية:

مما لا شك فيه أن علياً «عليه السلام» قد احتج على أهل الشورى، وناشدهم الإقرار بأمور يعرفونها، من شأنها أن تثبت حقه، وتقوم بها الحجة عليهم وعلى كل أحد، وذلك ليصون هذا الحق من الشبهات التي قد يطلقها حوله ذوو العصبيات والأهواء..

ولكن نقل هذه المناشدات قد اختلف وتفاوت من حيث التطويل والإختصار، والتفصيل والإقتصار على المضامين العامة..

وحيث إن إيراد جميع تلك النصوص سوف يؤدي إلى التطويل الممل والمخل، فقد آثرنا أن نقتصر منها هنا على ثلاثة نصوص في البداية، ثم نذكر طائفة من الفقرات المتناثرة في سائر الروايات، مما لم تتضمنه الرواية التي نختارها..

ولا نستطيع أن نضمن عدم تكرار بعض المضامين، لأننا لم نر ضرورة للتدقيق في المقارنة..

كما أننا لا ندَّعي أننا استقصينا جميع الروايات، فإننا لم نر حاجة إلى ذلك..

النصوص التي اخترناها:

1. النص الأول:

قال ابن عساكر: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، أنبأنا أبو الفضل أحمد بن عبد المنعم بن أحمد بن بندار، أنبأنا أبو الحسن العتيقي، أنبأنا أبو الحسن الدارقطني، أنبأنا أحمد بن محمد بن سعيد، أنبأنا يحيى بن زكريا بن شيبان، أنبأنا يعقوب بن معبد، حدثني مثنى أبو عبد الله، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي: عن عاصم بن ضمرة، وهبيرة. وعن العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، وعن عمرو بن واثلة قالوا: قال علي بن أبي طالب يوم الشورى:

والله لأحتجن عليهم بما لا يستطيع قرشيهم، ولا عربيهم، ولا عجميهم رده، ولا يقول خلافه.

ثم قال لعثمان بن عفان، ولعبد الرحمن بن عوف، والزبير، ولطلحة، وسعد، وهم أصحاب الشورى، وكلهم من قريش، وقد كان قدم طلحة:

أنشدكم بالله، الذي لا إله ألا هو، أفيكم أحد وحد الله قبلي؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أنشدكم بالله، هل فيكم أحد صلى لله قبلي، وصلى القبلتين.

قالوا: اللهم لا.

قال: أنشدكم بالله، أفيكم أحد أخو رسول الله «صلى الله عليه وآله» غيري، إذ آخى بين المؤمنين، فآخى بيني وبين نفسه، وجعلني منه بمنزلة هارون من موسى إلا أني لست بنبي؟!

قالوا: لا.

قال: أنشدكم بالله، أفيكم مطهر غيري، إذ سد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أبوابكم وفتح بابي، وكنت معه في مساكنه ومسجده، فقام إليه عمه فقال: يا رسول الله، غلقت أبوابنا وفتحت باب علي.

قال: نعم، الله أمر بفتح بابه وسد أبوابكم.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد أحب إلى الله وإلى رسوله مني، إذ دفع الراية إلي يوم خيبر، فقال: لأعطين الراية إلى من يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله؟!

ويوم الطائر إذ يقول: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي، فجئت، فقال: اللهم وإلى رسولك، اللهم وإلى رسولك، غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد قدم بين يدي نجواه صدقة غيري حتى رفع الله ذلك الحكم؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم من قتل مشركي قريش والعرب في الله

وفي رسوله غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد دعا رسول الله «صلى الله عليه وآله» له في العلم، وأن يكون أذنه الواعية مثل ما دعا لي؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أقرب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» في الرحم، ومن جعله رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه، وأبناءه أبناءه، ونساءه نساءه غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد كان يأخذ الخمس مع النبي «صلى الله عليه وآله» قبل أن يؤمن أحد من قرابته غيري، وغير فاطمة؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم اليوم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله» سيدة نساء عالمها؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد له ابنان مثل ابني الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة ما خلا النبيين غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد له أخ كأخي جعفر الطيار في الجنة،

المزين بالجناحين مع الملائكة غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد له عم مثل عمي أسد الله وأسد رسوله سيد الشهداء حمزة غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد ولي غمض رسول الله «صلى الله عليه وآله» مع الملائكة غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد ولي غسل النبي «صلى الله عليه وآله» مع الملائكة، يقلبونه لي كيف أشاء غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد كان آخر عهده برسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى وضعه في حفرته غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، أفيكم أحد قضى عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» بعده ديونه ومواعيده غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: وقد قال الله عز وجل: {**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى**

حِينٍ } »[1].

2ـ النص الثاني:

قال ابن عساكر أيضاً: أخبرنا أبو البركات الأنماطي، أنبأنا أبو بكر محمد بن المظفر، أنبأنا أبو الحسن العتيقي، أنبأنا يوسف بن أحمد، أنبأنا أبو جعفر العقيلي، أنبأنا محمد بن أحمد الوراميني، أنبأنا يحيى بن المغيرة الرازي، أنبأنا زافر، عن رجل، عن الحرث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الكناني.

قال أبو الطفيل: كنت واقفاً على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت علياً يقول:

بايع الناس لأبي بكر وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحق منه، فسمعت، وأطعت، مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف.

ثم بايع الناس عمر، وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحق منه، فسمعت وأطعت، مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض

---

(1) الآية 111 من سورة الأنبياء. راجع: تاريخ مدينة دمشق ج42 ص431 ونهج السعادة ج1 ص127 وينابيع المودة ج2 ص344 وكتاب الولاية لابن عقدة = = ص176 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج15 ص683 و 687 وج21 ص604 وراجع: الأمالي للطوسي ص333 و 667 وبشارة المصطفى ص243.

بالسيف.

ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان؟! إذاً أسمع وأطيع!!

وإن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم، لا يعرف لي فضلاً عليهم في الصلاح، ولا يعرفونه لي!! كلنا فيه شرع سواء!! وأيم الله لو أشاء أن أتكلم، ثم لا يستطيع عربيهم ولا عجميهم، ولا المعاهد منهم، ولا المشرك أن يرد خصلة منها، لفعلت.

ثم قال: نشدتكم بالله، أيها النفر جميعاً، أفيكم أحد آخى رسول الله «صلى الله عليه وآله» غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

ثم قال: نشدتكم بالله أيها النفر جميعاً، أفيكم أحد له عم مثل عمي حمزة، أسد الله وأسد رسوله، وسيد الشهداء؟!

قالوا: اللهم لا.

فقال: أفيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر، ذو الجناحين، الموشى بالجوهر، يطير بهما في الجنة حيث يشاء؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد له مثل سبطي الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد له مثل زوجي فاطمة بنت رسول الله «صلى الله

عليه وآله»؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد كان أقتل لمشركي قريش عند كل شديدة تنزل برسول الله مني؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد كان أعظم غناء عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين اضطجعت على فراشه، ووقيته بنفسي، وبذلت له مهجة دمي؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد كان يأخذ الخمس غيري وغير فاطمة؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد كان له سهم في الحاضر وسهم في الغائب؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أكان فيكم أحد مطهر في كتاب الله غيري، حين سد النبي «صلى الله عليه وآله» أبواب المهاجرين وفتح بابي، فقام إليه عماه حمزة والعباس فقالا: يا رسول الله، سددت أبوابنا وفتحت باب علي؟!

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما أنا فتحت بابه، ولا سددت أبوابكم، بل الله فتح بابه، وسد أبوابكم؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد تمم الله نوره من السماء غيري، حين قال: ﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ..**﴾؟![1].

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد ناجاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ثنتي عشرة مرة غيري، حين قال الله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً**﴾؟![2].

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد تولى غمض رسول الله «صلى الله عليه وآله» غيري؟!

قالوا: اللهم لا.

قال: أفيكم أحد آخر عهد برسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى وضعه في حفرته غيري؟!

قالوا: اللهم لا[3].

---

(1) الآية 26 من سورة الإسراء.

(2) الآية 12 من سورة المجادلة.

(3) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص433 - 435 وكنز العمال ج5 ص724 والطرائف لابن طاووس ص411 والصراط المستقيم ج2 ص64 وكتاب الأربعين للشيرازي ص220 وكتاب الأربعين للماحوزي ص432 وضعفاء العقيلي ج1 ص211 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص378

قال أبو جعفر العقيلي: هكذا حدثنا محمد بن أحمد، عن يحيى بن المغيرة، عن زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة. فيه رجلان مجهولان: رجل لم يسمه زافر، والثاني: الحارث بن محمد.

قال: وحدثني جعفر بن محمد، حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا زافر، حدثنا الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن علي قال: فذكر نحوه.

وقال أبو جعفر العقيلي: وهذا من عمل ابن حميد. أسقط الرجل، وأراد أن يجود الحديث، والصواب: ما قاله يحيى بن المغيرة ـ ويحيى بن المغيرة ثقة ـ: وهذا الحديث لا أصل له عن علي.

وفي هذا الحديث ما يدل على أنه موضوع وهو قوله: «وصلى القبلتين». وكل أصحاب الشورى قد صلى القبلتين.

وقوله: «أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة» وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة[1].

ولسان الميزان ج2 ص156 والمناقب للخوارزمي ص313 وبناء المقالة الفاطمية ص410 وغاية المرام ج5 ص77 وج6 ص5 وسفينة النجاة للتنكابني ص361 وشرح إحقاق الحق (الأصل) ج5 ص31 وج15 ص684.

(1) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص435 - 436.

3ـ النص الثالث:

قال الشيخ الصدوق «رحمه الله»: أبي وابن الوليد معاً، عن سعد، عن ابن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن أبي الجارود، وهشيم بن أبي ساسان، وأبي طارق السراج، عن عامر بن واثلة، قال:

كنت في البيت يوم الشورى، فسمعت علياً «عليه السلام» وهو يقول: استخلف الناس أبا بكر وأنا والله أحق بالأمر وأولى به منه.

واستخلف أبو بكر عمر وأنا والله أحق بالامر، وأولى به منه، إلا أن عمر جعلني مع خمسة أنا سادسهم لا يعرف لهم علي فضل!! ولو أشاء لاحتججت عليهم بما لا يستطيع ـ عربيهم ولا عجميهم، المعاهد منهم والمشرك ـ تغيير ذلك.

ثم قال: نشدتكم بالله أيها النفر! هل فيكم أحد وحد الله قبلي؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، غيري؟!.

(**زاد في نص قوله:** ولو كان بعدي لكنته يا علي؟! غيري).

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد ساق رسول الله «صلى الله عليه

وآله» لرب العالمين هدياً فأشركه فيه، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» بطير يأكل منه، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجئته، فقال: اللهم وإلى رسولك.. وإلى رسولك، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حين رجع عمر يجبن أصحابه ويجبنونه، قد رد راية رسول الله «صلى الله عليه وآله» منهزماً، فقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لأعطين الراية غداً رجلاً ليس بفرار، يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله عليه، فلما أصبح قال: ادعوا لي علياً.

فقالوا: يا رسول الله «صلى الله عليه وآله»! هو رَمِدُ ما يطرف.

فقال: جيئوني به، فلما قمت بين يديه تفل في عيني وقال: اللهم اذهب عنه الحر والبرد.

فاذهب الله عني الحر والبرد إلى ساعتي هذه، وأخذت الراية فهزم الله المشركين واظفرني بهم، غيري؟!.

(**وفي نص آخر:** فقتلت مقاتليهم - وفيهم مرحب - وسبيت ذراريهم).

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر المزين بالجناحين في الجنة يحل فيها حيث يشاء، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد له عم مثل عمي حمزة أسد الله وأسد رسوله، وسيد الشهداء، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد له سبطان مثل سبطي الحسن والحسين ابني رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسيدي شباب أهل الجنة، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبضعة منه، وسيدة نساء أهل الجنة، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من فارقك فارقني ومن فارقني فارق الله، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه

وآله»: لينتهين بنو وليعة أو لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي، طاعته كطاعتي، ومعصيته كمعصيتي، يغشاهم بالسيف، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما من مسلم وصل إلى قلبه حبي إلا كفر الله عنه ذنوبه، ومن وصل حبي إلى قلبه فقد وصل حبك إلى قلبه، وكذب من زعم أنه يحبني ويبغضك، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت الخليفة في الأهل والولد والمسلمين في كل غيبة. عدوك عدوي، وعدوي عدو الله، ووليك وليي، ووليي ولي الله، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا علي! من أحبك ووالاك سبقت له الرحمة، ومن أبغضك وعاداك سبقت له اللعنة.

فقالت عائشة: يا رسول الله «صلى الله عليه وآله»! ادع الله لي ولأبي، لا يكون (لا نكون. ظ.) ممن يبغضه ويعاديه.

فقال «صلى الله عليه وآله»: اسكتي، إن كنت أنت وأبوك ممن يتولاه ويحبه، فقد سبقت لكما الرحمة، وإن كنتما ممن يبغضه ويعاديه فقد سبقت لكما اللعنة، ولقد خبثت أنت. وأبوك أول من يظلمه، وأنت

أول من يقاتله، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» مثل ما قال لي: يا علي! أنت أخي وأنا أخوك في الدنيا والآخرة، ومنزلك مواجه منزلي، كما يتواجه الاخوان في الخلد؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا علي! إن الله خصك بأمر وأعطاكه، ليس من الأعمال شيء أحب إليه ولا أفضل منه عنده، الزهد في الدنيا، فليس تنال منها شيئاً ولا تنال منك، وهي زينة الأبرار عند الله عز وجل يوم القيامة، فطوبى لمن أحبك وصدق عليك، وويل لمن أبغضك وكذب عليك، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد بعثه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ليجئ بالماء كما بعثني، فذهبت حتى حملت القربة على ظهري ومشيت بها، فاستقبلتني ريح فردتني حتى أجلستني.

ثم قمت فاستقبلتني ريح فردتني ثم أجلستني.

ثم قمت؛ فجئت إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» فقال لي: ما حبسك؟!

فقصصت عليه القصة.

فقال: قد جائني جبرئيل فأخبرني، أما الريح الأولى، فجبرئيل كان في ألف من الملائكة يسلمون عليك، وأما الثانية فميكائيل جاء في ألف من الملائكة يسلمون عليك، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم من قال له جبرئيل: يا محمد «صلى الله عليه وآله»! أترى هذه المواساة من علي «عليه السلام»،

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إنه مني وأنا منه.

فقال جبرئيل: وأنا منكما، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد كان يكتب لرسول الله «صلى الله عليه وآله» كما جعلت أكتب فأغفى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأنا أرى أنه يملي علي، فلما انتبه قال له:

يا علي! من أملى عليك من هاهنا إلى هاهنا.

فقلت: أنت يا رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فقال: لا، ولكن جبرئيل أملا عليك، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما قال لي: لولا أن لا يبقى أحد إلا قبض من أثرك قبضة يطلب بها البركة لعقبه من بعده لقلت فيك قولاً لا يبقى أحد إلا قبض

من أثرك قبضة؟!.

فقالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: احفظ الباب فإن زواراً من الملائكة يزوروني، فلا تأذن لأحد منهم، فجاء عمر فرددته ثلاث مرات، وأخبرته أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» محتجب وعنده زوار من الملائكة، وعدتهم كذا وكذا، ثم أذنت له فدخل.

فقال: يا رسول الله! إني جئت غير مرة كل ذلك يردني علي، ويقول: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» محتجب، وعنده زوار من الملائكة، وعدتهم كذا وكذا، فكيف علم بالعدة؟! أعاينهم؟!.

فقال: لا، يا علي! قد صدق، كيف علمت بعدتهم؟!

فقلت: اختلفت علي التحيات وسمعت الأصوات فأحصيت العدد.

قال: صدقت، فإن فيك سنة من أخي عيسى، فخرج عمر وهو يقول: ضربه لابن مريم مثلاً، فأنزل الله عز وجل: ﴿**وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ**﴾[1] ـ قال يضجون ـ ﴿**وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً**

(1) الآية 57 من سورة الزخرف.

فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[1] غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما قال لي: إن طوبى شجرة في الجنة أصلها في دار علي «عليه السلام»، ليس من مؤمن إلا وفي منزله غصن من أغصانها، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: تقاتل على سنتي، وتبرئ ذمتي، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: تقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد جاء إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» ورأسه في حجر جبرئيل «عليه السلام» فقال لي: ادن، دونك رأس ابن عمك فأنت أولى به مني، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

---

(1) الآيات 58 - 60 من سورة الزخرف.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد وضع رسول الله «صلى الله عليه وآله» رأسه في حجره حتى غابت الشمس (أو كادت)، ولم يصل العصر، فلما انتبه رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: يا علي! صليت؟!

قلت: لا.

فدعا رسول الله «صلى الله عليه وآله» فردت الشمس بيضاء نقية، فصليت ثم انحدرت، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أمر الله عز وجل رسوله «صلى الله عليه وآله» أن يبعث ببراءة، فبعث بها مع أبي بكر، فأتاه جبرئيل، فقال: يا محمد! إنه لا يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك.

فبعثني رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأخذتها من أبي بكر، فمضيت بها، وأديتها عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فأثبت الله على لسان رسوله: أني منه، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت إمام من أطاعني، ونور أوليائي، والكلمة التي ألزمتها المتقين، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من سره أن يحيا حياتي، ويموت موتي، ويسكن جنتي التي وعدني ربي جنات عدن، قضيب غرسه الله بيده، ثم قال له: كن، فكان، فليوال علي بن أبي طالب «عليه السلام» وذريته من بعده، فهم الأئمة، وهم الأوصياء أعطاهم الله علمي وفهمي، لا يدخلونكم في باب ضلال، ولا يخرجونكم من باب هدى، لا تعلموهم فهم أعلم منكم، يزول الحق معهم أينما زالوا، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: قضى فانقضى، إنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق (وفي رواية: إلا كافر)، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» مثل ما قال لي: أهل ولايتك يخرجون يوم القيامة من قبورهم على نوق بيض، شراك نعالهم نور يتلألأ، قد سهلت عليهم الموارد، وفرجت عنهم الشدائد، وأعطوا الأمان، وانقطعت عنهم الأحزان، حتى ينطلق بهم إلى ظل عرش الرحمن، توضع بين أيديهم مائدة يأكلون منها حتى يفرغ من الحساب، يخاف الناس ولا يخافون، ويحزن الناس ولا يحزنون، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حين جاء أبو بكر يخطب فاطمة «عليها السلام»، فأبى أن يزوجه، وجاء عمر يخطبها، فأبى أن يزوجه، فخطبت إليه فزوجني.

فجاء أبو بكر وعمر فقالا: أبيت أن تزوجنا وزوجته؟!.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما منعتكما وزوجته، بل الله منعكما وزوجه، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل سمعتم رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي، فأي سبب أفضل من سببي؟! وأي نسب أفضل من نسبي؟! إن أبي وأبا رسول الله «صلى الله عليه وآله» لأخوان، وإن الحسن والحسين ابني رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسيدي شباب أهل الجنة ابناي، وفاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله» زوجتي سيدة نساء أهل الجنة، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن الله خلق الخلق ففرقهم فرقتين، فجعلني في خير الفرقتين، ثم جعلهم شعوباً فجعلني في خير شعبة، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خير قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خير بيت، ثم اختار من أهل بيتي: أنا وعلياً وجعفراً، فجعلني خيرهم، فكنت نائماً بين ابني أبي

طالب «عليه السلام» فجاء جبرئيل ومعه ملك فقال: يا جبرئيل! إلى أي هؤلاء أرسلت؟!

فقال: إلى هذا، ثم أخذ بيدي فأجلسني، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد سد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أبواب المسلمين كلهم ولم يسد بابي، فجاءه العباس وحمزة وقالا: أخرجتنا وأسكنته؟!

فقال لهما: ما أنا أخرجتكم وأسكنته بل الله أخرجكم وأسكنه، إن الله عز وجل أوحى إلى أخي موسى «عليه السلام» أن اتخذ مسجداً طهوراً وأسكنه أنت وهارون وابنا هارون، وإن الله عز وجل أوحى إلي أن اتخذ مسجداً طهوراً، واسكنه أنت وعلي، وابنا علي، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: الحق مع علي وعلي مع الحق، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد وقى رسول الله «صلى الله عليه وآله» حيث جاء المشركون يريدون قتله، فاضطجعت في مضجعه، وذهب رسول الله «صلى الله عليه وآله» نحو الغار، وهم يرون أني أنا هو، فقالوا: أين ابن عمك؟!

فقلت: لا أدري، فضربوني حتى كادوا يقتلونني؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما قال لي: إن الله أمرني بولاية علي، فولايته ولايتي، وولايتي ولاية ربي، عهد عهده إلي ربي وأمرني أن أبلغكموه، فهل سمعتم؟!

قالوا: نعم، قد سمعناه.

قال: أما إن فيكم من يقول: قد سمعت، وهو يحمل الناس على كتفيه ويعاديه.

قالوا: يا رسول الله! أخبرنا بهم.

قال: أما إن ربي قد أخبرني بهم، وأمرني بالاعراض عنهم لأمر قد سبق، وإنما يكتفي أحدكم بما يجد لعلي في قلبه؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قتل من بني عبد الدار تسعة مبارزة غيري، كلهم يأخذ اللواء، ثم جاء صواب الحبشي مولاهم وهو يقول: والله لا أقتل بسادتي إلا محمداً، قد أزبد شدقاه، واحمرتا عيناه، فاتقيتموه وحدتم عنه، وخرجت إليه.

فلما أقبل كأنه قبة مبنية، فاختلفت أنا وهو ضربتين، فقطعته بنصفين، وبقيت رجلاه وعجزه وفخذاه قائمة على الأرض، ينظر إليه المسلمون، ويضحكون منه؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قتل من مشركي قريش مثل قتلي؟!.

قالوا: اللهم لا..

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد جاء عمرو بن عبد ود ينادي: هل من مبارز، فكعتم عنه كلكم، فقمت أنا، فقال لي رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إلى أين تذهب؟!

فقلت: أقوم إلى هذا الفاسق.

فقال: إنه عمرو بن عبد ود.

فقلت: يا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إن كان هو عمرو بن عبد ود فأنا علي بن أبي طالب.

فأعاد علي «صلى الله عليه وآله» الكلام، وأعدت عليه، فقال: امض على اسم الله.

فلما قربت منه قال: من الرجل؟!

قلت: علي بن أبي طالب.

قال: كفؤ كريم، ارجع يا ابن أخي، فقد كان لأبيك معي صحبة ومحادثة، فأنا أكره قتلك.

فقلت له: يا عمرو! إنك قد عاهدت الله أن لا يخيرك أحد ثلاث خصال إلا اخترت إحداهن.

فقال: اعرض علي.

قلت: تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقر بما جاء من عند الله.

قال: هات غير هذه.

قلت: ترجع من حيث جئت.

قال: والله لا تحدث نساء قريش بهذا أني رجعت عنك.

فقلت: فأنزل فأقاتلك.

قال: أما هذه فنعم، فنزل، فاختلف أنا وهو ضربتين، فأصاب الحجفة وأصاب السيف رأسي، وضربته ضربة فانكشف رجليه، فقتله الله على يدي، ففيكم أحد فعل هذا؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد حين جاء مرحب وهو يقول:

أنـا الـذي سمـتـني أمي مـرحـب شـاك السـلاح بـطـل مـجـرب
أطـعـن أحـيـانـاً وحـيـنـاً أضـرب

فخرجت إليه، فضربني وضربته، و على رأسه نقير من جبل حجر لم يكن تصلح على رأسه بيضة من عظم رأسه، ففلقت النقير، ووصل السيف إلى رأسه فقتلته، ففيكم أحد فعل هذا؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أنزل الله فيه آية التطهير على

رسوله «صلى الله عليه وآله»: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾[1]، فأخذ رسول الله «صلى الله عليه وآله» كساء خيبرياً، فضمني فيه وفاطمة والحسن والحسين، ثم قال: يا رب! هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا؟!.

(**أضاف في نص آخر قوله:** ثم قال: اللهم أنا وأهل بيتي إليك لا إلى الجنة).

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم، بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنا سيد ولد آدم، وأنت يا علي سيد العرب؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المسجد إذ نظر إلى شيء ينزل من السماء فبادره ولحقه أصحابه، فانتهى إلى سودان أربعة يحملون سريراً، فقال لهم: ضعوا، فوضعوا.

فقال: اكشفوا عنه، فكشفوا، فإذا أسود مطوق بالحديد، فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من هذا؟!.

قالوا: غلام الرياحين، كان قد أبق عنهم خبثاً وفسقاً، فأمرونا أن ندفنه في حديده كما هو.

---

(1) الآية 33 من سورة الأحزاب.

فنظرت إليه، فقلت: يا رسول الله! ما رآني قط إلا قال: أنا والله أحبك، والله ما أحبك إلا مؤمن، ولا أبغضك إلا كافر.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا علي! لقد أثابه الله بذا، هذا سبعون قبيلاً من الملائكة ـ كل قبيل على ألف قبيل ـ قد نزلوا يصلون عليه، ففك رسول الله «صلى الله عليه وآله» حديدته وصلى عليه ودفنه؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» مثل ما قال لي: أذن لي البارحة في الدعاء، فما سألت ربي شيئاً إلا أعطانيه، وما سألت لنفسي شيئاً إلا سألت لك مثله وأعطانيه. فقلت: الحمد لله؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل علمتم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» بعث خالد بن الوليد إلى بني خزيمة، ففعل ما فعل، فصعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» المنبر فقال: إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد.. ثلاث مرات، ثم قال: اذهب يا علي، فذهبت فوديتهم، ثم ناشدتهم بالله هل بقي شيء؟!

فقالوا: إذ نشدتنا بالله فميلغة كلابنا، وعقال بعيرنا، فأعطيتهم لهما، وبقي معي ذهب كثير فأعطيتهم إياه، وقلت: هذا لذمة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولما تعلمون ولما لا تعلمون، ولروعات

النساء والصبيان، ثم جئت إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» فأخبرته، قال: والله ما يسرني يا علي أن لي بما صنعت حمر النعم؟!.

قالوا: اللهم نعم.

قال: نشدتكم بالله، هل سمعتم رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: يا علي! عرضت علي أمتي البارحة فمر بي أصحاب الرايات، فاستغفرت لك ولشيعتك؟!.

فقالوا: اللهم نعم.

قال: نشدتكم بالله، هل سمعتم رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: يا أبا بكر! اذهب فاضرب عنق ذلك الرجل الذي تجده في موضع.. كذا وكذا.

فرجع، فقال: قتلته؟!

قال: لا، وجدته يصلي.

قال: يا عمر! اذهب فاقتله.

فرجع قال له: قتلته؟!

قال: لا، وجدته يصلي.

فقال: آمركما بقتله، فتقولان وجدناه يصلي؟!

فقال: يا علي! اذهب فاقتله، فلما مضيت قال: إن أدركه قتله.

فرجعت فقلت: يا رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم أجد أحداً.

فقال: صدقت، أما إنك لو وجدته لقتلته؟!.

فقالوا: اللهم نعم.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما قال لي: إن وليك في الجنة، وعدوك في النار؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: نشدتكم بالله، هل علمتم أن عائشة قالت لرسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن إبراهيم ليس منك، وإنه ابن فلان القبطي.

قال: يا علي! اذهب فاقتله.

فقلت: يا رسول الله «صلى الله عليه وآله»! إذا بعثتني أكون كالمسمار المحمى في الوبر، أو أتثبت؟!

قال: لا، بل تثبت.

فذهبت فلما نظر إلي استند إلى حائط فطرح نفسه فيه، فطرحت نفسي على أثره، فصعد على نخل فصعدت خلفه، فلما رآني قد صعدت رمى بإزاره، فإذا ليس له شيء مما يكون للرجال.

فجئت فأخبرت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقال: الحمد لله الذي صرف عنا السوء أهل البيت؟!.

فقالوا: اللهم نعم.

فقال: اللهم اشهد[1].

---

(1) الخصال للصدوق ص553 - 563 وبحار الأنوار ج31 ص315 - 329 وغاية المرام ج3 ص196.

4ـ زيادات في رواية الطبرسي:

وورد في رواية الطبرسي زيادة على ما تقدم بصورة متفرقة ما يلي:

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم من بايع البيعتين ـ بيعة الفتح وبيعة الرضوان ـ غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد عرف الناسخ من المنسوخ، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد عاين جبرئيل «عليه السلام» في مثال دحية الكلبي، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أخو رسول الله «صلى الله عليه وآله» في الحضر ورفيقه في السفر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم من سماه الله في عشر آيات من القرآن مؤمنا، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد ناول رسول الله «صلى الله عليه

وآله» قبضة من تراب، فرمى به في وجوه الكفار فانهزموا، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد اشتاقت الجنة إلى رؤيته، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد شهد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد غسل رسول الله «صلى الله عليه وآله» وكفنه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد ورث سلاح رسول الله «صلى الله عليه وآله» ورايته وخاتمه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد نودي باسمه يوم بدر:

لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي

غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد يخصف نعل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اللهم علي أحب الخلق إلي، وأقولهم بالحق، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد استقى مائة دلو بمائة تمرة، وجاء بالتمر فأطعمه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ـ وهو جائع ـ غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد سلم عليه جبرئيل، وميكائيل، وإسرافيل في ثلاثة آلاف من الملائكة يوم بدر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد مشى مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» فمر على حديقة، فقلت: ما أحسن هذه الحديقة؟

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: وحديقتك في الجنة أحسن من هذه.. حتى مررت على ثلاث حدائق، كل ذلك يقول رسول الله: حديقتك في الجنة أحسن من هذه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أول طالع يطلع عليكم من هذا الباب ـ يا أنس! ـ فإنه أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وخير الوصيين، وأولى الناس بالناس.

فقال أنس: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فكنت أنا الطالع.

فقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» لانس: ما أنت يا أنس بأول رجل أحب قومه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد نزلت فيه هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1]، غيري؟!

قالوا: لا.

قال: نشدتك بالله هل فيكم أحد أنزل الله فيه وفي ولده: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً**﴾ إلى آخر السورة، غيري؟!.

---

(1) الآية 55 من سورة المائدة.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد علمه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ألف كلمة، كل كلمة مفتاح الف كلمة، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد ناجاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم الطائف، فقال أبو بكر وعمر: ناجيت علياً دوننا؟!

فقال لهم «صلى الله عليه وآله»: ما أنا ناجيته، بل الله أمرني بذلك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أقرب الخلق مني يوم القيامة، يدخل بشفاعتك الجنة أكثر الخلق من ربيعة ومضر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا علي! أنت تكسى حين أكسى، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت خير البشر بعد النبيين، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت الفاروق، تفرق بين الحق والباطل، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أفضل الخلائق عملاً يوم القيامة بعد النبيين، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد كان يبعث إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» الطعام وهو في الغار، ويخبره الأخبار، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لا سر دونك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أخي، ووزيري، وصاحبي من أهلي، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أقدمهم سلما، وأفضلهم علما، وأكثرهم حلما، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد عرض عليه النبي «صلى الله

عليه وآله» الاسلام.

فقال له: أنظرني حتى ألقى والدي.

فقال النبي «صلى الله عليه وآله»: فإنها أمانة عندك.

فقلت: وإن كانت أمانة عندي فقد أسلمت، غيري؟!.

قالوا: لا.

(**وفي نص آخر:** هل فيكم رجل ناجى رسول الله «صلى الله عليه وآله» عشر مرات، يقدم بين يدي نجواه صدقة غيري؟!

قالوا: لا).

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من سب علياً فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: قاتل الله من قاتلك، وعادى الله من عاداك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد صلى قبل الناس بسبع سنين وأشهر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنا يوم القيامة آخذ بحجزة ربي ـ والحجزة النور ـ وأنت آخذ

بحجزتي، وأهل بيتي آخذون بحجزتك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت كنفسي، وحبك حبي، وبغضك بغضي، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اللهم اجعله لي عوناً وعضداً وناصراً، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: المال يعسوب الظلمة، وأنت يعسوب المؤمنين، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أقومهم بأمر الله، وأوفاهم بعهد الله، وأعلمهم بالقضية، وأقسمهم بالسوية، وأعظمهم عند الله مزية، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: فضلك على هذه الأمة كفضل الشمس على القمر، وكفضل القمر على النجوم، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: الناس من أشجار شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد رضي الله عنه في آيتين من القرآن، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: موعدك موعدي، وموعد شيعتك الحوض إذا خافت الأمم ووضعت الموازين، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اللهم إني أحبه فأحبه، اللهم إني أستودعكه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت تحاج الناس فتحجهم بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، والقسم بالسوية، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أخذ رسول الله «صلى الله عليه

وآله» يوم بدر بيده فرفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطه ويقول: ألا إن هذا ابن عمي ووزيري، فوازروه وناصحوه وصدقوه، فإنه وليكم، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أنزلت فيه هذه الآية: ﴿**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[1]، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد كان جبرئيل أحد ضيفانه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد أعطاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» حنوطاً من حنوط الجنة، ثم قال: أقسمه أثلاثاً: ثلثاً لي تحنطني به، وثلثاً لابنتي، وثلثاً لك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد كان إذا دخل على رسول الله «صلى الله عليه وآله» حياه وأدناه، وتهلل له وجهه، غيري؟!.

قالوا: لا.

---

(1) الآية 9 من سورة الحشر.

قال: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنا أفتخر بك يوم القيامة إذا افتخرت الأنبياء بأوصيائها، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أدى الله عن أمانتك، أدى الله عن ذمتك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد فتح حصن خيبر، وسبا بنت مرحب، فأداها إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت قسيم النار، تخرج منها من زكا، وتذر فيها كل كافر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ترد علي الحوض أنت وشيعتك رواء مرويين، مبيضة وجوههم، ويرد علي عدوك ظماء مظمئين، مفحمين، مسودة وجوههم، غيري؟!.

قالوا: لا.

ثم قال لهم أمير المؤمنين «صلوات الله عليه وآله ورضوانه»: أما إذا أقررتم على أنفسكم، واستبان لكم ذلك من قول نبيكم «صلى

الله عليه وآله»، فعليكم بتقوى الله وحده لا شريك له، وأنهاكم عن سخطه، ولا تعصوا أمره. وردوا الحق إلى أهله، واتبعوا سنة نبيكم، فإنكم إذا خالفتم خالفتم الله، فادفعوها إلى من هو أهلها وهي له(1).

5- زيادات رواية ابن شاذان:

وفي رواية الروضة لابن شاذان وردت الفقرات التالية بصورة متفرقة:

أم هل فيكم أحد أعظم عند رسول الله «صلى الله عليه وآله» مكاناً مني؟!

أم هل فيكم أحد من كان يأخذ ثلاثة أسهم: سهم القرابة وسهم الخاصة وسهم الهجرة، غيري؟!.

أم هل فيكم أحد جاء إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» باثنتي عشر تمرة، غيري؟!.

أم هل فيكم أحد أخذ رسول الله «صلى الله عليه وآله» بيده يوم غدير خم وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وليبلغ الحاضر الغائب؟! فهل كان في أحد، غيري؟!.

أم هل فيكم من أمر الله عز وجل بمودته في القرآن حيث يقول:

---

(1) الإحتجاج للطبرسي ج1 ص192 - 210 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص215 - 231 وبحار الأنوار ج31 ص330 - 344 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص718.

﴿**قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾[1]، هل قال من قبل لاحد، غيري؟!.

أم هل فيكم من قاتل وجبرئيل عن يمينه، وميكائيل عن شماله، غيري؟!.

أم هل فيكم من سماه الله عز وجل: وليه، غيري؟![2].

6ـ زيادات في رواية الديلمي:

وجاء في رواية الديلمي فقرات أخرى، هي:

قال: فهل فيكم أحد أمر بقول الله عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[3] سواي؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: فهل فيكم أحد نصر أبوه رسول الله «صلى الله عليه وآله» وكفله، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: فهل فيكم من سلم عليه في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة، وفيهم جبرئيل وميكائيل وإسرافيل ليلة القليب، لما جئت

---

(1) الآية 23 من سورة الشورى.

(2) الروضة في فضائل أمير المؤمنين ص117 - 119 وبحار الأنوار ج31 ص360 - 363.

(3) الآية 59 من سورة النساء.

بالماء إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إني قاتلت على تنزيل القرآن، وستقاتل أنت ـ يا علي ـ على تأويله، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد بعث الله عز وجل إليه بالتعزية، حيث قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله» وفاطمة «عليها السلام» تبكيه، إذ سمعنا حساً على الباب وقائلاً يقول ـ نسمع حسه ولا نرى شخصه وهو يقول ـ: السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته..

ربكم عز وجل يقرئكم السلام ويقول لكم: إن في الله خلفاً من كل مصيبة، وعزاء من كل هالك، ودركاً من كل فوت، فتعزوا بعزاء الله، واعلموا أن أهل الأرض يموتون، وأن أهل السماء لا يبقون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأنا في البيت وفاطمة، والحسن، والحسين، أربعة لا خامس لنا سوى رسول الله «صلى الله عليه وآله» مسجى بيننا، غيرنا؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل تعلمون أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وإنكم لن تضلوا ما اتبعتموهما واستمسكتم بهما؟!

قالوا: نعم.

قال: فهل أحد ذكره الله عز وجل بما ذكرني إذ قال: ﴿**وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ المُقَرَّبُونَ**﴾(1)، غيري؟!.

قال: فهل سبقني منكم أحد إلى الله ورسوله؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد كان صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المواطن كلها، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد اشتاقت الملائكة إلى رؤيته، فاستأذنت الله تعالى في زيارته، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد استخلفه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أهله (وماله)، وجعل أمر (طلاق) أزواجه إليه من بعده، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد حمله رسول الله «صلى الله عليه وآله» على كتفه حتى كسر الأصنام التي كانت على الكعبة، غيري؟!.

قالوا: لا.

---

(1) الآيتان 10 و 11 من سورة الواقعة.

قال: فهل فيكم أحد اضطجع هو ورسول الله «صلى الله عليه وآله» في لحاف واحد إذ كفلني، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد كان أول داخل على رسول الله «صلى الله عليه وآله» وآخر خارج من عنده، ولا يحجب عنه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم من نزلت فيه وفي زوجته وولديه: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً**﴾(1).. إلى سائر ما اقتص الله تعالى من ذكرنا في هذه السورة، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد نزلت فيه هذه الآية: ﴿**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ**﴾(2)، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد أنزل الله تعالى فيه: {**أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لَا يَسْتَوُونَ**}(3) إلى آخر ما اقتص الله تعالى من خبر المؤمنين،

---

(1) الآية 8 من سورة هل أتى.

(2) الآية 19 من سورة التوبة.

(3) الآية 18 من سورة السجدة.

غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد أنزل الله فيه وفي زوجته وولديه آية المباهلة، وجعل الله عز وجل نفسه نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، غيري؟!.

قالوا: اللهم لا.

قال: فهل فيكم أحد سقى رسول الله «صلى الله عليه وآله» من المهراس لما اشتد ظمأه، وأحجم عن ذلك أصحابه، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اللهم إني أقول كما قال عبدك موسى: ﴿**رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي**﴾[1] إلى آخر دعوة موسى «عليه السلام» إلا النبوة، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن من شيعتك رجلاً يدخل في شفاعته الجنة مثل ربيعة ومضر، غيري؟!.

---

(1) الآيات 25 - 31 من سورة طه.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت وشيعتك هم الفائزون، تردون يوم القيامة رواء مرويين، ويرد عدوكم ظماء مقمحين، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من أحب هذه الشعرات فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله تعالى، ومن أبغضها وآذاها فقد أبغضني وآذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله تعالى لعنه الله وأعد له جهنم وساءت مصيرا.

فقال أصحابه: وما شعراتك هذه يا رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

قال: علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظالمين، وأنت الصديق الأكبر، وأنت الفاروق الأعظم، الذي يفرق بين الحق والباطل، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالجحفة بالشجيرات من خم: من أطاعك فقد أطاعني، ومن أطاعني فقد أطاع الله. ومن عصاك فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله

تعالى، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» بينه وبين زوجته؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد جلس بين رسول الله «صلى الله عليه وآله» وزوجته، فقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لا ستر دونك يا علي، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد احتمل باب خيبر يوم فتحت حصنها، ثم مشى به ساعة (مئة ذراع)، ثم ألقاه، فعالجه بعد ذلك أربعون رجلاً فلم يقلوه من الأرض، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت معي في قصري، ومنزلك تجاه منزلي في الجنة، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أولى الناس بأمتي من بعدي، والى الله من والاك، وعادى الله من عاداك، وقاتل الله من قاتلك بعدي، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد صلى مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» سبع سنين وأشهراً قبل الناس، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إنك عن يمين العرش يا علي يوم القيامة يكسوك الله عز وجل بردين: أحدهما أحمر، والآخر أخضر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد أطعمه رسول الله «صلى الله عليه وآله» من فاكهة الجنة لما هبط بها جبرئيل «عليه السلام» وقال: لا ينبغي أن يأكله في الدنيا إلا نبي، أو وصي نبي، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت أقومهم بأمر الله، وأوفاهم بعهد الله، وأعلمهم بالقضية، وأقسمهم بالسوية، وأرأفهم بالرعية، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنت قسيم النار، تخرج منها من آمن وأقر، وتدع فيها من كفر، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد قال للعين وقد غاضت: انفجري! فانفجرت، فشرب منها القوم، وأقبل رسول الله «صلى الله عليه وآله» والمسلمون معه فشرب وشربوا، وشربت خيلهم، وملأوا رواياهم، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: فهل فيكم أحد أعطاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» حنوطاً من حنوط الجنة، قال: اقسم هذا أثلاثاً: ثلثاً لي حنطني به، وثلثاً لابنتي، وثلثاً لك، غيري؟!.

قالوا: لا.

قال: .. فما زال يناشدهم ويذكر لهم ما أكرمه الله تعالى، وأنعم عليه به، حتى قام قائم الظهيرة، ودنت الصلاة، ثم أقبل عليهم وقال:

أما إذا أقررتم على أنفسكم، وبان لكم من سببي الذي ذكرت، فعليكم بتقوى الله وحده، وأنهاكم عن سخط الله، فلا تعرضوا له ولا تضيعوا أمري، وردوا الحق إلى أهله، واتبعوا سنة نبيكم «صلى الله عليه وآله» وسنتي من بعده، فإنكم إن خالفتموني خالفتم نبيكم، فقد سمع ذلك منه جميعكم، وسلموها إلى من هو لها أهل وهي له أهل.

أما والله، ما أنا بالراغب في دنياكم، ولا قلت ما قلت لكم افتخاراً ولا تزكية لنفسي، ولكن حدثت بنعمة ربي، وأخذت عليكم بالحجة..

ونهض إلى الصلاة، قال:

فتوامر القوم فيما بينهم وتشاوروا، فقالوا: قد فضل الله علي بن

أبي طالب بما ذكر لكم، ولكنه رجل لا يفضل أحداً على أحد، ويجعلكم ومواليكم سواء، وإن وليتموه إياها ساوى بين أسودكم وأبيضكم، ووضع السيف على عاتقه، ولكن ولوها عثمان، فهو أقدمكم ميلاداً، وألينكم عريكة، وأجدر أن يتبع مسرتكم، والله رؤوف رحيم[1].

(1) بحار الأنوار ج31 ص372 - 383 عن إرشاد القلوب ج2 ص51 - 57 وراجع: الأمالي للطوسي ص545 وحلية الأبرار ج2 ص323.

الفصل السابع:

إيضاحات عامة لحديث المناشدة..

مع حديث المناشدة:

إن لنا مع المناشدات المتقدمة العديد من الوقفات، التي نذكرها ضمن العناوين التالية:

مصادر حديث المناشدة:

روي حديث المناشدة مطولاً تارة ومختصراً أخرى.. مع اختلاف في مراتب اختصاره.. فهناك من يقتصر على ذكر فقرة واحدة، وهناك من يذكر فقرتين، أو ثلاثة، وهناك من يذكر العديد من الفقرات، تصل إلى نصف صفحة، أو صفحة أو صفحتين، أو صفحات، يسيرة تارة وكثيرة أخرى..

ولكنها تتفق كلها على أن ثمة مناشدة حصلت من قبل علي «عليه السلام» لأصحاب الشورى..

وإليك طائفة من المصادر التي ذكرت ذلك، وهي التالية:

المناقب للخوارزمي ص313 ح314.

وفرائد السمطين ج1 ص19- 322.

وكنز العمال ج5 ص716 - 726.

وكفاية الطالب ص386 و387، عن كتاب الطير للحاكم

النيسابوري

ولسان الميزان ج2 ص156 و157.

وميزان الإعتدال ج1 ص441 و442.

وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص431 - 436.

والخصال ج2 ص553.

وبحار الأنوار ج31 ص315.

وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص167 و168.

والإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج3 ص35.

واللآلي المصنوعة ج1 ص361 - 363.

وغاية المرام ص564.

والصواعق المحرقة ص126 و156.

والأمالي للطوسي ص7 و212 (وفي ط أخرى: 322 ح667 وص554 ح1169) وفي (ط أخرى) ج1 ص343 وج1 ص159 و166).

والضعفاء الكبير للعقيلي ج1 ص211 ح258.

والتاريخ الكبير للبخاري ج2 ص382.

والغدير لابن جرير الطبري، ورواه الذهبي عنه.

ورواه الطبراني بطوله.

والدارقطني.

والأمالي للحسين بن هارون الضبي (مخطوط) الورق 140 في المجموع 22 في المكتبة الظاهرية..

وعن ابن مردويه.

والأمالي لعلي بن عمر القزويني (مخطوط) في مجاميع المكتبة الظاهرية.

ومناقب الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» لابن المغازلي ص 112 ح155.

وجمع الجوامع ج2 ص165 و166 عن أبي ذر، وج2 ص166 و167.

والتفسير الكبير للرازي ج12 ص28.

والدر النظيم ج1 ص116.

وابن عقدة.

ومختصر تاريخ دمشق ج16 ص157 و 158.

وإرشاد القلوب للديلمي ج2 ص51.

والطرائف لابن طاووس ج2 ص411.

و... و....

سند روايات المناشدة:

تقدم نقل ابن عساكر عن العقيلي قوله عن سند إحدى روايتي أبي الطفيل: «فيه رجلان مجهولان: رجل لم يسمه زافر، والثاني: الحارث بن

محمد..»[1].

وقال: «قال أبو جعفر العقيلي: وهذا من عمل ابن حميد، أسقط الرجل، وأراد أن يجوّد الحديث، والصواب ما قاله يحي بن المغيرة، ويحي بن المغيرة ثقة. وهذا الحديث لا أصل له عن علي»[2].

وعن البخاري: لم يتابع زافر عليه[3].

وقال الذهبي عن العقيلي: «فهذا من عمل ابن حميد، أراد أن يجوده، قلت: فأفسد، وهو خبر منكر»[4].

وقال: «فهذا غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا»[5].

قال العسقلاني: لعل الآفة في هذا الحديث من زافر[6].

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص435 وكنز العمال ج5 ص726 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج31 ص324.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص436 وضعفاء العقيلي ج1 ص212 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص380 ولسان الميزان ج2 ص157.

(3) ميزان الإعتدال ج1 ص441 ولسان الميزان ج2 ص156 وكنز العمال ج5 ص726 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج31 ص324 و 325.

(4) ميزان الإعتدال ج1 ص441 ولسان الميزان ج2 ص156 وراجع كنز العمال ج5 ص726.

(5) ميزان الإعتدال ج1 ص442 وكنز العمال ج5 ص726.

(6) لسان الميزان ج2 ص157 وكنز العمال ج5 ص726 و شرح إحقاق الحق

وحكم ابن الجوزي على الحديث المذكور بالوضع، لمكان زافر[1].

ونقول:

أولاً: إن ضعف السند لا يحتم الحكم بأن الحديث مكذوب وموضوع، ولا سيما إذا كان الضعف بسبب الجهالة بالراوي، أو بحاله..

بل حتى لو كان الراوي معروفاً بالكذب، فإن ذلك لا يوجب الحكم على كل رواية تصدر عنه بأنها مكذوبة، لأن الكاذب يروي الصحيح والمكذوب.. غاية الأمر أن رواية المجهول، والكذاب لا تصلح للإحتجاج بها

ثانياً: إن من يقرأ كلام ابن عساكر، والذهبي، والعقيلي، والعسقلاني وغيرهم يتوهم أن المناشدات في الشورى لم ترو إلا بهذا السند، وعن خصوص أبي الطفيل عامر بن واثلة، بواسطة الحارث بن محمد، وزافر، ورجل لم يذكر اسمه.. مع أن مراجعة النصوص في المصادر التي ذكرناها آنفاً تعطي غير ذلك، فإن للرواية اسانيد عديدة.. **فلاحظ مثلاً:**

(الملحقات) ج31 ص325.

(1) الموضوعات لابن الجوزي ج1 ص380 واللآلي المصنوعة ج1 ص361 - 363 وكنز العمال ج5 ص726 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج31 ص325.

السند المذكور في الإستيعاب.

والسند المذكور في كفاية الطالب..

والسند المذكور في تاريخ مدينة دمشق للنص الأول.

وسند رواية الدر النظيم.

والسند الذي ذكره ابن عقدة كما في أمالي الطوسي.

وما عن الطبري في كتابه: الغدير.

وما أورده في كنز العمال عن أبي ذر.

وما ذكره في مختصر تاريخ دمشق أيضاً وغير ذلك.

ثالثاً: اعتبر ابن أبي الحديد المعتزلي رواية المناشدة من المستفيض، وقال: إن الناس قد رووا ذلك فأكثروا، ثم ذكر نصاً للمناشدة، قال: إنه قد صح عنده(1).

وذلك يدل على عدم صحة قول بعضهم: هذا الحديث لا أصل له عن علي «عليه السلام».

ولا قول بعضهم الآخر: فهذا غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا. وذلك لأنهم إنما ضعفوا أحد أسانيد الحديث.. ولم يتعرضوا لسائرها. وتنزيه أمير المؤمنين عن صدور مضمون المناشدة عنه ما هو إلا اجتهاد من القائل نشأ عن اعتقاد كونه مؤثرات

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص167 والغدير ج1 ص161 والتحفة العسجدية ص128 والمناشدة والإحتجاج بحديث الغدير ص7.

أخرى لا يوافقه عليها أهل العلم، لأنهم يرون أنها لا تصلح لإثبات شئ من ذلك..

رابعاً: إن الحفاظ قد أخرجوا بعض الأحاديث عن الضعفاء، لأجل قرائن توفرت لديهم دلتهم على صحة رواياتهم..

خامساً: لم نعرف السبب في حكم الذهبي على هذا الحديث بأنه منكر، وغير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا، فإننا لم نجد فيه كفراً، ولا غلواً، ولا إنتقاصاً، ولا تحريفاً، بل هو يحكي وقائع ثابته، وصحيحة، قد رواها الأثبات، وليس فيها افتئات على الله ولا على رسوله بشيء، فهل تذكير علي «عليه السلام» بالوقائع الصحيحة منقصة له، ولا بد من تنزيهه عنها؟!

هل حديث المناشدة موضوع؟!:

وقد ادعى بعضهم: ان حديث المناشدة هذا موضوع وإستدل على ذلك بأمرين لا يصح الإستدلال بهما، وهما:

الف. علي × صلى القبلتين وكذلك غيره:

قال ابن عساكر: عن حديث المناشدة: «وفي هذا الحديث ما يدل على أنه موضوع، وهو قوله: (وصلى القبلتين)، وكل أصحاب الشورى قد صلوا القبلتين»[1].

(1) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص436.

ونقول:

إن هذا الإستدلال غير صحيح، وذلك لما يلي:

أولاً: لو سلمنا عدم صحة المناشدة بهذه الفقرة، فذلك لا يدل على أن المناشدة موضوعة كلها من الأساس.

ثانياً: ذكروا: أنه «صلى الله عليه وآله» كان في مكة يستقبل الكعبة وبيت المقدس في آن واحد، فإذا كان «صلوات الله وسلامه عليه» قد صلى قبل الناس بسبع سنين أو أكثر، فذلك يعني: أنه كان قبل أن يبعث الله النبي رسولاً يتعبد مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إما بدين إبراهيم، وهو دين الحنيفية، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾[1] أو بدين الإسلام، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» كان نبياً منذ صغره، كما أثبتناه في كتابنا الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» الجزء الثاني.

فيكون «عليه السلام» قد جمع في صلاته بين استقبال الكعبة وبيت المقدس في مكة المكرمة قبل أن يسلم أحد من الناس.. فتصح المناشدة منه لهم بذلك.. فإنه قد صلى إلى القبلتين وحده دونهم في تلك السبع سنين كلها..

---

(1) الآية 123 من سورة النحل.

ب: لعثمان زوجتان مثل فاطمة:

واستدل ابن عساكر على أن حديث المناشدة موضوع بقوله «عليه السلام»: «أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة»؟! وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة(1).

ونقول:

أولاً: إنه «عليه السلام» لم يقل: إن أحداً غيري لم يتزوج بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ليقال له: بل تزوج فلان بنتاً أو بنتين للرسول «صلى الله عليه وآله»، بل قال: أفيكم له زوجة مثل زوجتي؟!

ومن المعلوم: أن فاطمة «عليها السلام» هي سيدة نساء العالمين(2).

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص436.

(2) راجع: أرجح المطالب ص241 وتجهيز الجيش (مخطوط) ص96 وجامع الأحاديث للسيوطي ج7 ص734 وأشعة اللمعات في شرح المشكاة (ط لكهنو) ج4 ص693 ووسيلة النجاة ص228 وعيون المعجزات ص51 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص137 والطبقات الكبرى لابن سعد ج8 ص27 وأسد الغابة ج5 ص522 وج8 ص266 واللمعة البيضاء للتبريزي ص46 وشرح إحقاق الحق ج10 ص30 وج25 ص48 وج33 ص295 وراجع: إحقاق الحق (الملحقات) ج10 عن كثير من المصادر وج19 ص19 وسير أعلام النبلاء ج2 ص127 وينابيع المودة ص198 وفتح الملك المعبود ج4

وهي حوراء إنسية[1].

كما أنها أم أبيها[2]. ويغضب الله لغضبها، ويرضى لرضاها.

ص8 ومرآة المؤمنين ص183.

(1) راجع: الأمالي للصدوق ص546 وعيون أخبار الرضا «عليه السلام» ج2 ص107 ومعاني الأخبار ص396 وروضة الواعظين ص149 ومناقب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ج2 ص191 والتوحيد للصدوق ص118 وعلل الشرائع ج1 ص184 والإحتجاج للطبرسي ج2 ص191 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص114 والمحتضر للحلي ص239 ومدينة المعاجز ج3 ص225 و 423 وبحار الأنوار ج4 ص4 وج8 ص119 و 151 و 189 و 190 وج18 ص351 وج36 ص361 وج37 ص82 وج43 ص4 و 6 و 18 و 43 وج44 ص241 ونور البراهين للجزائري ج1 ص302 والعوالم (الإمام الحسين «عليه السلام») للبحراني ص121 وتفسير فرات الكوفي ص76 و 211 و 216 = = و 221 ومجمع البيان ج6 ص37 ونور الثقلين ج2 ص502 وج13 ص119 وتاريخ بغداد ج5 ص293 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص411 و 412 وذكر أخبار إصبهان ج1 ص78 والدر النظيم ص459 وكشف الغمة ج2 ص87 واللمعة البيضاء ص114 و 116 ونفس الرحمن للطبرسي ص400 وبيت الأحزان ص18 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج10 ص6 وج10 ص222.

(2) راجع: مقاتل الطالبيين ص29 وتاج المواليد (المجموعة) ص20 ومناقب آل أبي طالب ج1 ص140 وبحار الأنوار ج22 ص152 وج43 ص19 والمعجم الكبير للطبراني ج22 ص397 والإستيعاب (مطبوع بهامش

وفضائلها أكثر من أن تحصى ولا يقاس بها أحد.

ثانياً: أثبتنا في كتابنا الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» وفي أربعة كتب أخرى ألفناها حول هذا الموضوع: أن زوجتي عثمان لسن بنات لرسول الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة، وإنما هن بنات لغيره. لكنهن تربين عنده، ولذلك نسبن إليه، لأنهن بناته بالتربية.

والكتب التي ألفناها في إثبات هذا الأمر هي التالية:

1 - البنات ربائب: قل هاتوا برهانكم.

2 - بنات النبي أم ربائبه..

3 - القول الصائب في إثبات الربائب.

4 - ربائب الرسول: شبهات وردود.

الإصابة) ج4 ص380 و (ط دار الجيل) ج4 ص1899 والتعديل والتجريح للباجي ج3 ص1498 وتاريخ مدينة دمشق ج3 ص158 وأسد الغابة ج5 ص520 وتهذيب الكمال ج35 ص247 والكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة للذهبي ج2 ص514 والإصابة ج8 ص262 وتهذيب التهذيب ج12 ص391 والمنتخب من ذيل المذيل ص6 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص43 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص37 واللمعة البيضاء ص53 و 122 و 123 وعمدة القاري ج16 ص222 والبداية والنهاية ج6 ص365 وكشف الغمة ج2 ص90 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج25 ص29 وج33 ص377.

يناشدهم بالنص عليه أم بفضائله:

ونلاحظ: أنه «عليه السلام»، في هذه المناشدات، قد أورد النصوص عليه من الله ورسوله بصيغة الفضائل.. ولم يصرح بأنه يقصد بها اثبات إمامته وخلافته الإلهية..

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنه «عليه السلام» لم يكن يريد أن يدخل في مواجهة تؤدي إلى تصعيد التحدي، فإن ذكر النص، والوقوف عنده سوف يفسر على أنه حكم بضلال الذين تقدموا عليه، أو تفسيقهم.. وسيجد لدى الآخرين حماساً منقطع النظير لتبرير وتصحيح ما أقدما عليه، ولو بقيمة إنكار النص، أو تحريض العامة عليه، أو إثارة الأحقاد الموروثة ضده.

وقد يجعلون ذلك ذريعة لمجاهدته بحجة، أنه هو الذي أثار الفتنة في الأمة، وقد حدث ذلك بالفعل حين حرك عبد الرحمان بن عوف بني أمية لرفض تولي علي للخلافة، والإصرار على تولية عثمان.. وانجر الأمر إلى تهديد المقداد أو غيره بالويل والثبور، وعظائم الأمور.. كما تقدم في رواية الطبري..

فاعتمد «عليه السلام» طريقة الدخول إلى هذا الأمر بوسائل ومداخل هادئة، بنحو يغني فيها التلميح عن التصريح.

فهو يورد في المناشدة الكثير من نصوص الإمامة، ومنها قضية الغدير، وسائر الآيات والروايات المصرحة، أو المشيرة إلى الإمامة، ولكن بعنوان الفضيلة والكرامة، وعلى المنصف الواعي أن يتدبر،

وأن يفهم، على قاعدة ﴿**أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾[1].

ونستطيع أن ندعي: أنه لو لم يكن لدخوله «عليه السلام» في الشورى من فائدة سوى أنه «عليه السلام» قد تمكن من القيام بهذه المناشدة لكفى.

مناشدة أم مناشدات:

قد يرى البعض: أن اختلاف نصوص المناشدات من حيث الطول والقصر، وكثرة النقاط المطروحة وقلتها، وتفصيل الكلام حول كل نقطة واختصاره قد يراه دليلاً على تعدد وقوع هذه المناشدة في أيام الشورى الثلاثة.

غير أننا نقول:

إن ذلك لم يثبت، إذ لعل الإختصار والتطويل، والحذف وعدمه قد جاء من قِبَل الرواة، روماً للإختصار تارة، ولأن بعضهم حفظ، والبعض الآخر لم يحفظ.. أو لأن بعض الرواة لم يشأ التصريح بكامل الحقيقة لسبب بعينه، ولم يتوفر هذا السبب لدى غيره.

اختلاف السياق:

قد يحاول البعض أن يدَّعي: أن ثمة خللاً في المناشدة، يشير إلى

---

(1) الآية 24 من سورة محمد.

حصول الدس، والتصرف فيها، فقد ورد فيها ما يشير إلى أنه يتحدث عن غائبين عن مجلس المناشدة، فتارة يقول: «لأحتجن عليهم».

وفي نص آخر يقول: «ولو أشاء لاحتججت عليهم».

وفي نص آخر يقول: «إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم»..

مع أن المناسب هو أن يكون خطابه موجهاً إليهم بصيغة خطاب الحاضر، فيقول: لأحتجن عليكم، ونحو ذلك..

ويمكن أن يجاب: بأن من الممكن أن يوجه الخطاب للغائب لغرض من الأغراض، ثم يلتفت في خطابه للحاضرين، كقوله تعالى: ﴿**الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾(1)، ثم قال: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ**﴾(2). ومثله قوله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**﴾(3). إلى أن قال: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى..**﴾(4).

مع احتمال أن تكون المناشدة بحضور جماعات أخرى غير أعضاء الشورى، كان «عليه السلام» يوجه الخطاب إليهم، ثم التفت

---

(1) الآيات 2 ـ 4 من سورة الفاتحة.

(2) الآيتان 5 و 6 من سورة الفاتحة.

(3) الآيتان 1 و 2 من سورة عبس.

(4) الآية 3 من سورة عبس.

ليخاطب أعضاء الشورى أنفسهم.

ما يتوخاه علي × من المناشدات:

وقد حدد علي «عليه السلام» ما كان يتوخاه من مناشداته لأهل الشورى بقوله: «فناظرتهم في أيامي وأيامهم، وآثاري وآثارهم، وأوضحت لهم ما لم يجهلوه، من وجوه استحقاقي لها دونهم.

وذكرتهم عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتأكيد ما أكده من البيعة لي في أعناقهم»[1].

فيلاحظ:

أنه «عليه السلام» كان يتوخى من ذكر ذلك كله أموراً، هي:

الأول: أراد «عليه السلام» بيان أنه ثمة عهداً من النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»، وليس الأمر لمجرد التلذذ بمدائح، وبيان مزايا، تشبه قصائد الشعراء، وثناء المحبين والأولياء، والأصدقاء الأصفياء والأوفياء..

الثاني: إن هذا العهد كان بمرأى وبمسمع منهم، ولا يحتاج استحضارهم له إلى أكثر من التذكير به.. لكي لا يتذرع أحد بالغفلة عنه أو بالنسيان له..

---

(1) الخصال ج2 ص375 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص139 والإختصاص للمفيد ص173 وحلية الأبرار ج2 ص371 وبحار الأنوار ج31 ص347 وج38 ص177.

الثالث: إن هناك بيعة كانت له «عليه السلام» في أعناقهم.. وان النبي «صلى الله عليه وآله» هو الذي أخذها منهم له، وأن هدف النبي «صلى الله عليه وآله» من هذه البيعة هو تأكيد ذلك العهد..

الرابع: إن المطلوب لم يكن مجرد تذكيرهم بتلك الوقائع، بل المطلوب هو إيضاح وجوه دلالتها، ولو من خلال الإيحاء، والإلماح لهم بارتباطها بأمر الإمامة والخلافة، وإفهامهم أنها ليست مجرد أقوال عابرة، دفعت إليها المحبة،أو القرابة، أو المصاهرة، أو الإلفة، أو إظهار الإعجاب بالإنجازات، أو التشجيع.. وإنما هي أوسمة استحقاق تظهر المزايا المطلوبة في أمر الإمامة والخلافة بعد الرسول «صلى الله عليه وآله».

الخامس: قد ظهر من قوله: «فناظرتهم» أنه «عليه السلام» أراد أن يكون المقام مقام احتجاج وإثبات، ومفاضلة، بهدف اسقاط مقولة أراد مؤسس هذه الشورى تكريسها بصورة عفوية وتلقائية، وهي أن علياً قد قرن بنظائره وأقرانه..

السادس: دلتنا هذه المناظرة على أن الهدف هو تكريس حقيقة أن أمر الإمامة أجلُّ من أن يكون خاضعاً للتجاذبات القائمة على مجرد التَّنَطُّح والإدعاء، أو أن يخضع لأسباب القوة المادية، أو العشائرية، أو العسكرية، أو أي شيء دنيوي، بل هو مقام إلهي، عظيم الخطر، بالغ الأهمية، له معاييره ومرتكزاته التي تناسبه. وليس ملكاً عضوضاً، بل هو خلافة النبوة..

ولا بد أن تثبت الأفعال، والسيرة العملية، والإمتحان المباشر صحة كل الأقوال والإدعاءات التي تطلق حوله.. ولأجل ذلك ناظرهم في أيامه وأيامهم، وآثاره وآثارهم..

المناشدات بنظر المعتزلي:

ولعل نفس هذا الذي ذكرناه قد أزعج محبي الخلفاء، وأثار حفائظهم، فاهتموا بالتشكيك في هذه المناشدات، وسعوا ما أمكنهم إلى تكذيبها، والحد من تأثيرها..

قال المعتزلي:

«ونحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وتعديده فضائله وخصائصه التي بان بها منهم ومن غيرهم.

قد روى الناس ذلك فأكثروا، والذي صح عندنا أنه لم يكن الامر كما روي من تلك التعديدات الطويلة، ولكنه قال لهم بعد أن بايع عبد الرحمن والحاضرون عثمان، وتلكأ هو «عليه السلام» عن البيعة:

إن لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى.. في كلام قد ذكره أهل السيرة، وقد أوردنا بعضه فيما تقدم.

ثم قال لهم: أنشدكم الله! أفيكم أحد آخى رسول الله «صلى الله عليه وآله» بينه وبين نفسه، حيث آخى بين بعض المسلمين وبعض، غيري؟!

فقالوا: لا.

فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «من كنت مولاه فهذا مولاه» غيري؟!

فقالوا: لا.

فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، غيري؟!

قالوا: لا.

قال: أفيكم من اؤتمن على سورة براءة، وقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إنه لا يؤدى عني إلا أنا أو رجل منى» غيري؟!

قالوا: لا.

قال: ألا تعلمون أن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» فروا عنه في مأقط الحرب في غير موطن، وما فررت قط؟!

قالوا: بلى.

قال: ألا تعلمون أنى أول الناس إسلاماً؟!

قالوا: بلى.

قال: فأينا أقرب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» نسباً؟!

قالوا: أنت.

فقطع عليه عبد الرحمن بن عوف كلامه، وقال: يا علي، قد أبى

الناس إلا عثمان، فلا تجعلن على نفسك سبيلاً.

ثم قال: يا أبا طلحة، ما الذي أمرك به عمر؟!

قال: أن أقتل من شق عصا الجماعة.

فقال عبد الرحمن لعلي: بايع إذن، وإلا كنت متبعاً غير سبيل المؤمنين، وأنفذنا فيك ما أمرنا به.

فقال: «لقد علمتم أنى أحق بها من غيري، والله لأسلمن..» الفصل إلى آخره، ثم مد يده فبايع(1).

ونقول:

إننا لا نوافق ابن أبي الحديد على كثير من النقاط التي أوردها في كلامه هذا.. فلاحظ مثلاً الأمور التالية:

1 - من أين وكيف ثبت للمعتزلي أن تلك التعديدات الطويلة لم تكن قد حصلت، فإن هناك المئات من السنين التي تفصله عن ذلك الحدث.. ولا سبيل إلى إثبات شيء أو نفيه بالتشهي، ومحض الرغبة.

2 - لو جمعنا تلك المناشدات كلها، وحذفنا ما كرره الرواة منها، فإن المجموع لا يحتاج إلى أكثر من ساعة أو ساعتين لتداوله. وهذا وقت قصير جداً بالقياس إلى الثلاثة أيام التي قضوها في البحث والمناظرة.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص167 و 168 وغاية المرام ج2 ص67 و 68 وج6 ص8.

3 ـ بالنسبة لما جرى في الشورى نفسها نقول:

لو أردنا أن نقصر النظر على النصوص التي يتداولها الناس، واقتصرنا في المناشدات على ما ذكره المعتزلي، لما احتاجت الشورى كلها إلى أكثر من نصف ساعة، فلماذا بقوا ثلاثة أيام ساكتين؟

وهل نقول: إنه لم يحصل طيلة الثلاثة أيام سوى هذا الذي ذكروه؟! أم أن الإحتمال سوف يقوى عندنا ليصل إلى درجة الإطمينان بأن هناك مداولات كثيرة هي أضعاف أضعاف ما بلغنا جرت فيما بينهم، ولم تصل إلينا..؟!

فإذا جاز لنا أن نترقى في هذا الأمر إلى درجة اليقين، فلم لا يرقى بنا الظن إلى القول بأن ما بلغنا من المناشدات حتى المطولة منها هو جزء الحقيقة أيضاً؟

4 ـ قول المعتزلي عن علي «عليه السلام»: «ثم مد يده فبايع»، غير ثابت، فقد تقدم أن المفيد رحمه الله تعالى قال: إنه لم يبايع أبداً..

وتقدم: أن من المحتمل أن يكون قد جرى له معهم ما يشبه الذي حدث له في بيعة أبي بكر، حيث تكاثروا عليه، فمدوا يده، وهو يقبضها، فجاء أبو بكر، فمسح يده عليها.. فقالوا: بايع أبو الحسن، أو نحو ذلك.

5 ـ وكنا نتوقع أن يبادر المعتزلي إلى تسجيل تحفظه على تهديد عبد الرحمان بن عوف لعلي بن أبي طالب بالقتل، واستدعائه أبا

طلحة ليؤكد جدية هذا التهديد.. من حيث أن هذا التهديد يسقط بيعة علي «عليه السلام» عن الإعتبار، إذ لا بيعة لمكره..

6 - إن عبد الرحمان بن عوف لم يستند في أمره بقتل علي «عليه السلام» إلى أن علياً خالف عهده الذي أعطاه أن يرضى بمن يختاره عبد الرحمان بن عوف، بل استند إلى وصية عمر لهم بقتله.. لأن ابن عوف كان يعلم: أنه ـ هو الذي ـ لم يفِ بالشرط الذي احلفه علي «عليه السلام» على العمل به، فهو الذي خان العهد، وعلي هو الذي وفى به، وبيَّن له عدم صحة عمله.

هل المناشدات أبطلت خلافة عثمان؟!:

وصرحت بعض نصوص المناشدات بأنها حصلت قبل حسم الأمر بالبيعة لعثمان، الأمر الذي يعني: أنه «عليه السلام» قد اسقط حجتهم ومشروعية اختيارهم غيره، وأبطل هذا الإختيار ـ بالدليل القاطع، والبرهان الساطع، من حيث أنه أثبت أنه يقع مخالفاً للشرط الذي شرطه «عليه السلام» على عبد الرحمان بن عوف والزمه به بواسطة القسم.

فلا أثر لهذا الإختيار الذي جاء على خلاف الشرط، ويتحقق به الحنث بالقسم.. ولا أثر لبيعة تقع بالإستناد إليه..

أوهام المعتزلي والمعتزلة:

وقد أحرجت كلمات علي «عليه السلام» ومواقفه من الخلفاء ابن

ابي الحديد المعتزلي وسائر المعتزلة، ومنهم البغداديون القائلون بتقدم علي «عليه السلام» على جميع الصحابة في الفضل، ولكنهم أجازوا تقديم المفضول على الفاضل في الإمامة.. فصححوا بذلك خلافة أبي بكر وعمر، وجهروا بأفضلية أمير المؤمنين «عليه السلام» عليهما وعلى جميع الصحابة..

وقد ظهر هذا الحرج على موقف ابن أبي الحديد المعتزلي حين بلغ في شرحه لنهج البلاغة إلى قوله «عليه السلام» لما عزموا على بيعة عثمان:

«لقد علمتم أنى أحق بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا علي خاصة، التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه».

فقد قال: «يقول لأهل الشورى: إنكم تعلمون أنى أحق بالخلافة من غيري، وتعدلون عني. ثم أقسم ليسلمن وليتركن المخالفة لهم، إذا كان في تسليمه ونزوله عن حقه سلامة أمور المسلمين، ولم يكن الجور والحيف إلا عليه خاصة.

وهذا كلام مثله «عليه السلام»، لأنه إذا علم أو غلب على ظنه أنه إن نازع وحارب دخل على الإسلام وهن وثلم لم يختر له المنازعة، وإن كان يطلب بالمنازعة ما هو حق، وإن علم أو غلب على ظنه بالإمساك عن طلب حقه إنما يدخل الثلم والوهن عليه خاصة، ويسلم الإسلام من الفتنة، وجب عليه أن يغضي ويصبر على

ما أتوا إليه من أخذ حقه، وكف يده، حراسة للاسلام من الفتنة.

فإن قلت: فهلا سلم إلى معاوية، وإلى أصحاب الجمل، وأغضى على اغتصاب حقه حفظا للاسلام من الفتنة؟!

قلت: إن الجور الداخل عليه من أصحاب الجمل ومن معاوية وأهل الشام، لم يكن مقصوراً عليه خاصة، بل كان يعم الإسلام والمسلمين جميعاً، لأن أحداً غير علي «عليه السلام» لم يكن يصلح لرياسة الأمة، وتحمل أعباء الخلافة، فلم يكن الشرط الذي اشترطه متحققاً، وهو قوله: «ولم يكن فيه جور إلا علي خاصة».

وهذا الكلام يدل على: أنه «عليه السلام» لم يكن يذهب إلى أن خلافة عثمان كانت تتضمن جوراً على المسلمين والإسلام، وإنما كانت تتضمن جوراً عليه خاصة، وأنها وقعت على جهة مخالفة الأولى، لا على جهة الفساد الكلي، والبطلان الأصلي. وهذا محض مذهب أصحابنا[1].

ونقول:

إن هذا الكلام مرفوض من جهات عديدة، نذكر منها ما يلي:

لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين:

أولاً: إن قوله «عليه السلام»: لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، لا يعني أنه يرى أن أمور المسلمين قد سلمت بالبيعة لعثمان، وانتهى

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص166 و167.

الأمر. بل هو يقول: إني منتظر لما يجري، وراصد للتحولات.. ولكنه مجرد انتظار وترقب، من دون أن تفرض عليه بيعة، إذ هو لم يضمن سلامة أمور المسلمين بعد..

ثانياً: إن هذه الكلمة قد تضمنت التصريح بما يمنع من مبادرته للبيعة، وهو قوله: «ولم يكن جور إلا علي خاصة»، إذا لا يجوز مبايعة الجائر، حتى لو كان جوره يستهدف شخصاً بعينه، لأن ذلك يفقده شرط الإمامة بأدنى مراتبه، وهو العدالة، فضلاً عن العصمة التي هي الشرط الحقيقي..

كما أن ذلك لا يمنع من أن يكون هذا الجائر فاقداً لسائر الشرائط والصفات المعتبرة في الإمام والخليفة، ويكون توثبه على الخلافة من مفردات العدوان على الحقوق والمخالفات لما أمر الله ورسوله به..

ثالثاً: إن الرواية تقول: لأسلمنّ ـ وهو من التسليم، والقبول بما هو بالأمر الواقع الذي فرض عليه سبب تقصير الناس في القيام بواجبهم تجاه امامهم.. فقراءة بعض الناس لها بصيغة لأسالمن الذي هو من المسالمة، في مقابل المحاربة.. في غير محلها، إذ لم يكن «عليه السلام» قد أعلن الحرب على أحد..

رابعاً: لقد قرر «عليه السلام» أن الحاضرين معه في الشورى قد علموا بأنه «عليه السلام» أحق بها من غيره.. ونحن هنا نذكّر القارئ الكريم بما يلي:

ألف: إن ذلك ينتج أنهم يتوثبون على أمر ليس لهم.

ب: إن عدم وجود حق لهم في هذا الأمر معروف لديهم، وليس أمراً يغفلون عنه، ويدعيه من لا علم لهم بصحة دعواه، أو بصدقها.

ج: الظاهر من سياق الكلام هو أن مناشداته لهم هي التي قطعت الشك باليقين، واظهرت أنهم إنما علموا ذلك من خلال شهودهم، للوقائع، وسماعهم المباشر لما كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد قاله في حقه «عليه السلام».

د: إن مناشداته لهم بتلك المواقف والأقوال، والآيات القرآنية كانت تهدف إلى مساعدتهم لاستحضار ما شهدوه وسمعوه، ولم تكن لمجرد الإفتخار.

خامساً: إن ما ساقه «عليه السلام» من مضامين له هدف ظاهر، وهو تأكيد حقه «عليه السلام» في الإمامة، والخلافة دون كل أحد سواه..

فلاحظ استدلاله بحديث الغدير، وبحديث أنت مني بمنزلة هارون من موسى، وغير ذلك.

سادساً: إن عبد الرحمان بن عوف قد رد كل ما سمعه من مناشدات بادعاء أن الناس يصرون على تولية عثمان، لأنهم نظروا لأنفسهم في دنياهم، ولم يهتموا لأمر دينهم.

ويلاحظ على ذلك:

ألف: إن الذين أبوا إلا تولية عثمان هم عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وبنو أمية.. وذلك في مقابل عمار والمقداد، وسلمان، وأبي ذر،

وبني هاشم، وسائر الأنصار، وغيرهم..

ب: إن ما ناشدهم به تضمن تأكيد حق الإمامة، وفيه النص والتأكيد من الله ورسوله.. فلا يصح مقابلته بأقوال الناس، وطلاب اللبانات في الدنيا، ولا يصح الإحتجاج بمواقفهم المستندة إلى ميولهم وأهوائهم، ولا يجوز طاعة الناس ومعصية الله في ذلك.. بل لا بد من حمل الناس على طاعة الله، والإنقياد لأوامره، والإنتهاء بزواجره..

ج: إن ادعاء الناس: أن تولية عثمان أصلح لهم في دنياهم لا مبرر له، ولا دليل لهم عليه، ولا منطق يساعده. بل جاءت الوقائع لتدل على خلافه، لا سيما وأن الموقع هو موقع خلافة الرسول، مما يعني أن مهمة الخليفة هي تطبيق أحكام الله تعالى فيهم، وهدايتهم، ورعايتهم وحل مشاكلهم، وتوفير فيئهم، ودفع عدوهم، وتأمين سبلهم وحل مشاكلهم، وتزكيتهم وتربيتهم تربية صالحة.. وما إلى ذلك..

وهل يمكن لأحد أن يقول: إن حكم أي إنسان آخر للناس كان أنفع للناس من حكم رسول الله «صلى الله عليه وآله» لهم؟!. لأن حكم هذا المتوثب على ما ليس له ينفعهم في دنياهم، وحكم النبي يرتبط بآخرتهم؟!.

سابعاً: قوله «عليه السلام»: ولم يكن جور إلا علي خاصة، يريد به أن خلافة عثمان تحمل في طياتها جوراً على علي «عليه السلام» خاصة، لأنه هو وحده الذي له حق في الخلافة، ويغتصب منه هذا الحق، أما سائر أعضاء الشورى فيشاركون في ظلمه «عليه السلام»، لأنهم

يسعون لاقتناص حقه منه..

ومن الواضح: أن ظلم علي «عليه السلام» في هذا الأمر ظلم لجميع المسلمين، لأن إبعاده عن الخلافة يؤدي إلى الحيف على الناس، وحرمانهم من حكومة الحق والعدل التي جعلها الله تعالى لهم من خلال علي «عليه السلام».

فظهر أن قوله «عليه السلام» ولم يكن جور أو ظلم إلا علي خاصة يريد به المقابلة بينه «عليه السلام» وبين أعضاء الشورى، لا المقابلة بينه وبين الأمة. أي أنه «عليه السلام» وحده الذي ظلم من بين سائر أركان الشورى، لأن الآخرين لا حق لهم في الخلافة.. ليقال: إنهم ظلموهم بأخذ حقهم منهم..

كما أنه «عليه السلام» يظلم بالمباشرة، والأمة تظلم بالواسطة أي بحرمانها من حكمه العادل الذي جعله الله لها. وما ستتبعه من هدايات، وتوفيقات، وعنايات، ونفحات، وبركات.

فظهر عدم صحة قول المعتزلي: إنه «عليه السلام» يذهب إلى أن خلافة عثمان لا تتضمن جوراً على المسلمين والإسلام، بل تتضمن جوراً عليه وحده..

ثامناً: ومما يدل على عدم صحة ما ادعاه المعتزلي، من أن الظلم في عهد عثمان لم يكن عاماً: أن الأحداث قد أظهرت كم كان الإسلام مظلوماً في عهد عثمان، حتى لقد ذكروا: أنهم ليلة بيعة عثمان سمعوا هاتفاً يقول:

يـا نـاعـي الإسـلام قـم فـانـعـه قـد مـات حـق وبـدا مـنـكـر[1]

كما أن أبا سفيان مرّ أيام عثمان بقبر حمزة، فضربه برجله، وقال: يا أبا عمارة! إن الأمر الذي اجتلدنا عليه بالسيف أمس في يد غلماننا اليوم يتلعبون به[2].

وحين وصلت الخلافة لعثمان قال له أبو سفيان: صارت إليك بعد تيم وعدي، فأدرها كالكرة، واجعل أوتادها بني أمية، فإنما هو الملك، ولا أدري ما جنة ولا نار[3].

ودخل على عثمان فقال: ها هنا أحد؟!

فقالوا: لا.

فقال: اللهم اجعل الأمر أمر جاهلية، والملك ملك غاصبية،

---

(1) كشف المحجة ص179 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص78 ونهج السعادة ج5 ص215 وبحار الأنوار ج30 ص14.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص136 وبحار الأنوار ج33 ص89 والغدير ج10 ص83 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص352.

(3) الإستيعاب (مطبوع مع الإصابة) ج2 ص690 و (ط دار الجيل) ج4 ص1679 و = = (ط دار الكتب العلمية) ج4 ص240 وشرح الأخبار ج2 ص528 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص407 والغدير ج8 ص278 و 331 وج10 ص83 ومستدركات علم رجال الحديث ج8 ص398 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص352 والنزاع والتخاصم ص59 والنصائح الكافية ص110.

واجعل أوتاد الأرض لبني أمية[1] فلم يزد عثمان على أن زجره، وأظهر استياءه..

تاسعاً: صرح «عليه السلام»: بأن الذين معه في الشورى يتنافسون على زخرف الدنيا وزبرجها.. وقد ميز نفسه عنهم بأنه يزهد فيما يتنافسون فيه.. وأن الداعي له للمطالبة بهذا الأمر هو التكليف الشرعي المناط به من خلال تنصيب الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله» له...

أما دخولهم في هذا الأمر، وتنافسهم فيه، وحرص كل منهم على الوصول إليه، فليس له مبرر من شرع، ولا كان لأجل غيرتهم على مصلحة الأمة، ولو من حيث أنهم يرون في أنفسهم مؤهلات لا توجد في الذي نص الله ورسوله عليه.. بل المبرر هو محض الطمع بالدنيا، وحبهم للذهب وغيره من حطامها..

عاشراً: إن هذا الكلام يدل على أن غرضه «عليه السلام» من طلب الخلافة هو استقامة أمور المسلمين، وصلاح حالهم، وتحقيق السلامة لهم من الفتن، ولو في أدنى مستوياتها، إذ لا بد من الكف عن المطالبة إذا كانت ستؤدي إلى ظهور النزاع، وحدوث القلاقل، بسبب سعي دعاة الباطل، وبعض أهل الأهواء إلى ايقاد نار الفتنة،

---

(1) مختصر تاريخ مدينة دمشق ج11 ص67 وتاريخ مدينة دمشق ج23 ص471 والغدير ج8 ص278 وج10 ص83.

والتحريض على الفوضى، واللعب على الوتر العشائري، وإنعاش الأحقاد.

حادي عشر: قد يدعي البعض: أن الخلافة منصب دنيوي، ولا يتوقع من علي «عليه السلام» العابد الزاهد المعرض عن الدنيا أن ينافس فيه.

وهو كلام غير صحيح، فإن الدنيا هي مضمار الآخرة، وبالخلافة يحفظ الدين، وتصان كرامات الناس، ودماؤهم، وأموالهم وأعراضهم، وسائر شؤونهم. وهذا من أهم الواجبات الدينية، التي لا يمكن التخلي عنها، حين ينحصر الأمر به، من خلال التكليف الإلهي له..

ثاني عشر: بالنسبة لما ذكره المعتزلي من أنه إذا جاز تسليمه «عليه السلام» الأمر لعثمان، ولأبي بكر وعمر، وكانت أمور المسلمين تسلم بذلك، فلم لم يسلم الخلافة لطلحة والزبير ومعاوية منعاً للفتنة، وصيانة لدماء المسلمين، ولكي تسلم أمورهم؟!

وأجاب بالفرق بين هذا وذاك، فإن ما يدعيه معاوية وطلحة والزبير فيه جور على الأمة، بخلاف أبي بكر وعمر وعثمان.

ونقول:

1 - لا فرق بين الحكومات المبنية على غصب الحق والتعدي، فإنها كلها لا مشروعية لها، ولا أهلية للمتصدين للأمر والنهي فيها. ولابد من منعهم من ذلك، والعمل على إرجاع الحق إلى أهله مع الإمكان..

2 ـ إن بيعة عثمان قامت على الإكراه إلى حد أنهم أرادوا قتله «عليه السلام»، كما أنها خلافة بنيت على التعدي على الحق الظاهر، بعد إقامة الحجة فيه، ووضوحه إلى حد البداهة.. خصوصاً بعد تلك المناشدات.

3 ـ إن خلافة عثمان بنيت على خلافة سابقيه أبي بكر وعمر، ومن المعلوم أن خلافتهما بنيت على أخذ الحق من صاحبه الشرعي بالقوة والقهر، كما تقدم.

4 ـ إن مسار خلافة عثمان تضمن مفاسد جليلة، حيث بسط بنو أمية أيديهم وأكدوا هيمنتهم على الناس، وأوغلوا في تعدياتهم وظلمهم لهم، ونهبوا ثروات الأمة، وعاثوا في الأرض فساداً، حتى استحل الصحابة والتابعون دم عثمان، ووقعت الواقعة، وقتله الناس..

ولم يكن علي «عليه السلام» ليرضى هذا المسار، لا من الأمويين في عهد عثمان، ولا في عهد معاوية، ولا في أي عهد كان..

5 ـ أما السبب الذي دعا علياً «عليه السلام» للتسليم في عهد أبي بكر وعمر وعثمان، فيمكننا أن نلخصه على النحو التالي:

ألف: إن المقصود بقوله «عليه السلام»: ما سلمت امور المسلمين هو سلامتهم من أن يفتنوا عن دينهم، بان يرجعوا كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض، وسلامة أمر الإمامة الذي به حفظ دينهم من التشويه ومن الشبهات حوله، وليس مقصوده بهذه الكلمة مجرد حفظ مصالحهم، وسلامة أحكام دينهم من التعدي..

إذ المهم بقاء أصل الدين، فان تعدى أحد على أحكامه، فيمكن التصحيح والتوضيح..

لكن إذا ارتد الناس، وصار يضرب بعضهم رقاب بعض، فتلك هي المصيبة الكبرى..

ويشير إلى أن هذا هو المقصود بسلامة أمور المسلمين: أن علياً «عليه السلام» قد أوضح في الشورى نفسها، وفي حديث المناشدة بالذات: أنه لا يرى صحة خلافة أبي بكر ولا عمر، ولا عثمان، وكان لا يرى أن أمور المسلمين قد سلمت، أو تسلم بخلافتهم: ولكنه سمع وأطاع، لأنه خاف من ارتداد الناس.

فقد روى أبو الطفيل عامر بن واثلة: أنه كان على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، قال: فسمعت علياً «عليه السلام» يقول: «بايع الناس أبا بكر، وأنا ـ والله ـ أولى بالأمر منه، وأحق به منه، فسمعت وأطعت، مخافة أن يرجع الناس كفاراً، أو يضرب بعضهم رقاب بعض.

ثم بايع أبو بكر لعمر، وأنا أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إلخ..»[1].

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج42 ص433 - 435 وكنز العمال ج5 ص724 والطرائف لابن طاووس ص411 والصراط المستقيم ج2 ص64 وكتاب

ب: إن الأمر في عهد عثمان كان أشد خطراً وسوءاً منه في عهد معاوية، لأن الجور في عهد عثمان قد انضم إليه الإفساد الشديد الذي أدى إلى انتقاض الأمور، في الدولة بأسرها، حتى انتهى الأمر بقتله..

والجور والإفساد وإن كان حاصلاً في عهد معاوية، ولكنه لم يصل إلى الحد الذي بلغه في عهد عثمان، بل كانت حكومة الحق والعدل قائمة في الجانب الآخر.. ثم إن الناس قد عرفوا أن ثمة حقاً وباطلاً.. وأن حكومة معاوية لا تمثل دولة الحق بالتأكيد..

ولكننا نجد من جهة أخرى: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» واجه المحنة وحده، بعد أن خذله الأكثرون، وأحبوا السلامة، أو ركنوا إلى الدنيا، والتزم «عليه السلام» بوصية رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأن لا يواجه القوم إلا إذا وجد أنصاراً. ثم هددوه بالإحراق والقتل، وجرى ما جرى على زوجته فاطمة الزهراء، من ضرب، واسقاط جنين، وغير ذلك.

وأوصى أبو بكر بالأمر لعمر، ثم قرر عمر الشورى، ونفذت

الأربعين للشيرازي ص220 وكتاب الأربعين للماحوزي ص432 وضعفاء العقيلي ج1= = ص211 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص378 ولسان الميزان ج2 ص156 والمناقب للخوارزمي ص313 وبناء المقالة الفاطمية ص410 وغاية المرام ج5 ص77 وج6 ص5 وسفينة النجاة للتنكابني ص361 وشرح إحقاق الحق (الأصل) ج5 ص31 وج15 ص684.

أوامر عمر بكل إصرار وشراسة، وهددوا علياً بضرب عنقه إن لم يسلِّم لهم..

فلم يكن علي «عليه السلام» قادراً على استرجاع الحق، إلا إن كان يريد أن يُقتَل أو ينتهي الأمر إلى فتنة عارمة، وتفجير الأوضاع، وانفلات الزمام، وسفك الكثير من الدماء..

ولكن الأمر في عهد أمير المؤمنين قد اختلف، فكان هو «عليه السلام» صاحب السلطة.. وقد أراد طلحة والزبير نقضها، وأراد معاوية أن يتخلف عنها، وشرع بالعمل على تقويضها.

فكان الواجب الشرعي يفرض على أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يدفع هؤلاء البغاة الخارجين على امام زمانهم، والذين كان أمرهم على درجة عالية من الوضوح لأكثر الناس..

فبادر «عليه السلام» إلى دفعهم، موضحاً هذه الخصوصية بقوله:

«لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروُّا على كظة ظالم، ولا على سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها»[1].

وقال «عليه السلام»: «فما وجدتني يسعني إلا قتالهم أو الجحود

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) الخطبة رقم3 ج1 ص30.

بما جاءني به محمد»[1].

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص103 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص6 وبحار الأنوار ج32 ص555.

الفصل الثامن:

وقفات مع مضامين المناشدات..

سيدة نساء العالمين:

ورد في بعض نصوص المناشدة المتقدمة في الفصل السابق، أنه «عليه السلام» قال عن السيدة الزهراء «عليها السلام»: إنها سيدة نساء عالمها، مع أن الثابت أنها «عليها السلام» سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين.

ومريم هي التي ذكروا: أنها سيدة عالمها..

فلاحظ: النصوص التالية:

1 - روى الصدوق باسناده عن الإمام الصادق «عليه السلام»: أن الملائكة كانت تهبط إلى فاطمة «عليها السلام»، فتحدثهم ويحدثونها..

فقالت لهم ذات ليلة: أليست المفضلة على نساء العالمين مريم بنت عمران؟!

فقالوا: إن مريم كانت سيدة نساء عالمها، وإن الله عز وجل جعلك سيدة نساء عالمك وعالمها، وسيدة نساء الأولين والآخرين(1).

---

(1) بحار الأنوار ج14 ص206 وج43 ص78 و 79 وعلل الشرايع ص72 و

2 - ورووا: أن النبي «صلى الله عليه وآله» سارّ فاطمة، وقال لها: ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين، أو سيدة نساء هذه الأمة؟!

فقالت: فأين مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون.

فقال: مريم سيدة نساء عالمها، وآسية سيدة نساء عالمها(1).

3 - وفي نص آخر عن النبي «صلى الله عليه وآله» في حديث:

(ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص182ودلائل الإمامة ص152 والصافي ج1 ص336 ونور الثقلين ج1 ص337 وكنز الدقائق ج2 ص84 وتأويل الآيات ج1 ص111 واللمعة البيضاء ص195.

(1) العمدة لابن البطريق ص387 والطرائف لابن طاووس ص262 و 263 وإحقاق الحق (الأصل) ص301 وبحار الأنوار ج37 ص68 وراجع ص69 وج39 ص278 وج43 ص37 عن الجمع بين الصحاح الستة من سنن أبي داود، وعن حلية الأولياء، وعن بشارة المصطفى، وعن المناقب لابن شهر آشوب.

وراجع: وذخائر العقبى ص43 وكتاب الأربعين للشيرازي ص486 و 485 وفضائل سيدة النساء لابن شاهين ص25 وقاموس الرجال ج12 ص334 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج4 ص1895 وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص134 وسير أعلام النبلاء ج2 ص126 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص45 وبشارة المصطفى ص118 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج4 ص44 وج10 ص37 وج15 ص52 وج19 ص19 وج25 ص43 و 45 وج30 ص643 وج33 ص294.

وإنها سيدة نساء العالمين.

فقيل: يا رسول الله، هي سيدة نساء عالمها؟!

فقال: ذاك لمريم بنت عمران. فأما ابنتي فاطمة فهي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين إلخ..[1].

وروي عن الإمام الصادق ما يقرب من ذلك[2].

فإما أن يكون ما ورد في حديث المناشدة قد تعرض لتحريف أهل الأهواء، بهدف الحط من شأن فاطمة «عليها السلام» كما تعودناه منهم.

وإما أن يكون مراده «عليه السلام» بـ «عالمها» هو هذه الدنيا بأسرها. وليس المراد به طائفة من الناس، أو قسماً محدوداً بالزمان منهم في مقابل سائر الأزمنة التي يعيش فيها البشر.

لأن كلمة العالم قد يراد بها الدنيا. وقد يراد بها (عالم البشر) مقابل عالم الجن، والطير ونحو ذلك.

---

(1) بحار الأنوار ج37 ص84 وج43 ص24 وبشارة المصطفى ص218 و 219 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص274 وأمالي للصدوق ص574 ونور الثقلين ج1 ص337 وكنز الدقائق ج2 ص85.

(2) بحار الأنوار ج43 ص26 و 21 ومعاني الأخبار للصدوق ص107 وشرح الأخبار ج3 ص520 ودلائل الإمامة ص149.

الإستشفاء والتبرك ليس حراماً:

ورد في الرواية رقم (2) قوله «عليه السلام»: نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما قال لي: لولا أن لا يبقى أحد إلا قبض من أثرك قبضة، يطلب بها البركة لعقبه من بعده، لقلت فيك قولاً لا يبقى أحد إلا قبض من أثرك قبضة؟!

وهذا يدل على عدم جواز الإستشفاء والتبرك بتراب قدم الإمام، وهذا خلاف ما هو ثابت من جواز ذلك في الإسلام..

ونقول:

ان التبرك قد يكون لإعتقاد القداسة لشخصٍ ما، وأن له جاهاً ومقاماً، وشفاعة عند الله، وقد يكون لأجل الإنتساب والإرتباط المباشر بالله سبحانه. والذي يشير النبي «صلى الله عليه وآله» إليه هنا هو هذا الثاني. أي أن المقصود هو التعبير عن خشيته «صلى الله عليه وآله» من أن يؤدي قوله هذا إلى غلو بعض الناس في علي «عليه السلام»، باعتقاد ألوهيته والعياذ بالله..

وقد ورد في أخبار أخرى جاء فيها: لولا أن تقول فيك طوائف (الغالون) من أمتي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم لقلت فيك قولاً، لا تمر بملأٍ (من الناس) إلا أخذوا التراب من تحت قدميك، يلتمسون بذلك البركة (أو يستشفون به)[1].

---

(1) راجع: الكافي ج8 ص57 والأمالي للصدوق ص709 والخصال ص575

والمناقب للخوارزمي ص311 وخاتمة المستدرك للنوري ج4 ص330 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج3 ص173 وكتاب سليم بن قيس ص412 ومناقب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ج1 ص249 و 459 و 494 وج2 ص614 و 615 وشرح الأخبار ج2 ص411 و 412 والإرشاد = = للمفيد ج1 ص117 و 165 والإختصاص للمفيد ص150 وكنز الفوائد ص281 والروضة في فضائل أمير المؤمنين ص75 والمستجاد من الإرشاد (المجموعة) ص104 والمحتضر للحلي ص105 والصراط المستقيم ج3 ص80 وعوالي اللآلي ج4 ص86 وكتاب الأربعين للشيرازي ص454 و 455 ومدينة المعاجز ج1 ص216 وج2 ص265 وبحار الأنوار ج10 ص216 وج21 ص79 و 82 وج31 ص438 وج35 ص315 و 321 و 323 وج36 ص179 وج37 ص272 وج40 ص43 و 81 و 105 وج41 ص181 وج47 ص167 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص179 ومستدرك سفينة البحار ج1 ص476 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص92 و 99 ومجمع الزوائد ج9 ص131 والمعجم الكبير للطبراني ج1 ص320 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج5 ص4 وج9 ص168 وج18 ص282 وتفسير فرات الكوفي ص406 و 407 والتبيان للطوسي ج9 ص209 والأصفى ج2 ص1145 والصافي ج4 ص397 وج6 ص404 ونور الثقلين ج2 ص531 و 609 وتنبيه الغافلين لابن كرامة ص117 وبشارة المصطفى ص246 وكشف الغمة ج1 ص232 و 303 وكشف اليقين ص152 و 281 وتأويل الآيات ج2 ص569 و 655 و 841 وينابيع المودة ج1 ص393 وج2 ص486 والتحفة العسجدية ص135

علي مع الحق، والحق مع علي ×:

وتقدم أنه «عليه السلام» أشار إلى حديث علي مع الحق والحق مع علي..

ونقول:

إن الروايات عن أهل البيت «عليهم السلام» وعن النبي «صلى الله عليه وآله»، تقول:

يعرف الرجال بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال.. إلا أن هذه الكلمة من النبي «صلى الله عليه وآله»، تعكس هذا المفهوم في حق علي «عليه السلام»، فإن الحق يعرف بعلي.. وهذا استثناء من تلك القاعدة، كما هو معلوم. ولتوضيح ذلك مجال آخر.

جبريل على صورة دحية:

وما ذكر في المناشدة من أنه «عليه السلام» رأى جبرئيل على صورة دحية الكعبي، موضع ريب عندنا. وقد ذكرنا مبررات هذا الريب في كتابنا الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله».. إذ لماذا لا يراه على صورة سلمان الفارسي، أو المقداد مثلاً، ويراه على صورة إنسان ليس له أثر في هذا الدين، وأن له أثراً لا نستطيع أن

ونهج الحق ص194 وغاية المرام ج2 ص45 وج4 ص193 و 292 و 293 وج6 ص56 و 214 وج7 ص50 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج7 ص293 و294 وج23 ص410 و 411.

نؤيده..

أنت خير البشر بعد النبيين:

وتقدم في النص رقم (3): أنه «صلى الله عليه وآله» قال لأمير المؤمنين «عليه السلام»: إنه خير البشر بعد النبيين، وقال: إنه أفضل الناس عملاً بعد النبيين.

ولا شك في أن النبي «صلى الله عليه وآله» غير مقصود بهذا الكلام وهو منصرف عنه بملاحظة أنه «صلى الله عليه وآله» هو المتكلم..

مع أن الروايات والأدلة من الآيات تفيد: أنه «عليه السلام» خير البشر بما فيهم الأنبياء، باستثناء إبراهيم «عليه السلام»، وعمله أفضل من عملهم أيضاً كذلك. بل الرواية التي تصرح بأن لولا علي لم يكن لفاطمة كفؤ آدم فما دونه، تدل على أنه «عليه السلام» أفضل حتى من ابراهيم «عليه السلام».. ولا شك في أن النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، غير مقصود بهذا الكلام، وهو منصرف عنه بملاحظة أنه «صلى الله عليه وآله» هو المتكلم به. كما أن آية المباهلة تدل على أنه «عليه السلام» نفس النبي.. ولا شك في أنه «صلى الله عليه وآله» أفضل من سائر الأنبياء، فكذلك علي «عليه السلام»..

ونقول:

لعله «عليه السلام» قد اخرج الأنبياء عن دائرة الحديث، لكي لا يتهم بالمبالغة في الثناء على نفسه، ولكي يحفظ الناس من الغلو فيه

إلى حد التأليه.

علي بايع البيعتين، وكذلك غيره:

وذكرت بعض روايات المناشدة: أنه «عليه السلام» بايع البيعتين: بيعة الفتح وبيعة الرضوان.. راجع النص المتقدم في الفصل السابق برقم (3).

مع أن أعضاء الشورى قد حضروا بيعة الرضوان، والبيعة الأخرى لا بد من التدقيق في أمرها، إذ لم تحصل بيعة يوم الفتح.. وإنما هناك بيعة العقبة، فالظاهر أنها هي المقصودة..

ونقول:

لعل المقصود ببيعة الفتح ما جرى في مناسبة نزول قوله تعالى: ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ**﴾ حيث جمع النبي «صلى الله عليه وآله» بني هاشم وبني المطلب، وطلب منهم من يؤازره على هذا الأمر، فلم يستجب له منهم سوى امير المؤمنين «عليه السلام»، فأعلن «صلى الله عليه وآله» أنه خليفته ووصيه وأخوه إلخ..

على أن من المحتمل أن يكون أعضاء الشورى أو بعضهم لم يبايعوا في بيعة الرضوان، أو أن بعضهم لم يبايع في بيعة الفتح، فلم تجتمع البيعتان لأي واحد منهم سوى علي «عليه السلام»..

إستئذان علي × أباه في أن يسلم:

وذكر النص المتقدم في نص المناشدة رقم (3): أنه «عليه

السلام» حين عرض عليه النبي «صلى الله عليه وآله» الإسلام طلب منه يمهله حتى يلقى والده.

فقال له «صلى الله عليه وآله»: فإنها أمانة عندك.

فقال «عليه السلام»: وإن كانت أمانة عندي فقد أسلمت.

مع أن قبول الإسلام لا يحتاج إلى استئذان الوالد، بل هو مما يوجب العقل المبادرة إليه، وعدم التخلف عنه.

وجوابه:

أولاً: قد يكون المقصود هو البر والوفاء لوالده، لعلمه بأن ذلك يسره، ويفرحه، فلما أعلمه النبي «صلى الله عليه وآله» بأن المطلوب هو الكتمان في تلك المرحلة، جهر بإسلامه..

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» كان مسلماً منذ ولادته، كما دلت عليه الروايات، وإنما كان يريد الإعلان والجهر، ولو في المحيط الضيق الذي يعيش فيه..

آيتان نزلتا في علي ×:

وتقدم في رواية المناشدة رقم (3) أيضاً: أنه «عليه السلام» ذكر أن آيتين من القرآن صرحتا بأن الله تعالى قد رضي عنه «عليه السلام» فيهما.

فأي آيتين قصد «عليه السلام»؟! وكيف وافقه الحاضرون على أمر مبهم؟! ولِمَ لم يبين مقصوده لهم؟!.

ونقول:

1 ـ لعل المراد بالآيتين هو آيات سورة البينة، فقد روي أن قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ، جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ**﴾[1] قد نزل فيه «عليه السلام» وفي شيعته[2].

---

(1) الآيتان 7 و8 من سورة البينة.

(2) راجع: البرهان ج8 ص346 - 353 وتأويل الآيات ج2 ص831 و832 و833 = = والأمالي للطوسي ج2 ص19 وج1 ص257 و283 وروضة الواعظين ص119 و (ط منشورات الشريف الرضي) ص105 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص68 و 69 و (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص266 ومشكاة الأنوار ص167 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص266 والمناقب للخوارزمي ص187 و 296 وجامع البيان ج30 ص335 وبشارة المصطفى ص296 وتفسير الحبري ص328 ومجمع البيان ج10 ص415 وشرح الأخبار ج1 ص202 ووصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص57 وبحار الأنوار ج7 ص182 وج22 ص458 وج23 ص390 وج24 ص264 وج27 ص130 و 220 وج31 ص659 وج35 ص344 و 345 و 346 وج38 ص8 وج65 ص25 و 53 و 71 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص78 و 177 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج16 ص182 و (ط دار الإسلامية) ج11 ص444 والمسترشد ص354 والأمالي للطوسي ص405 و 671 والغدير ج2 ص57 و 58 والمحتضر للحلي

2 ـ أما بالنسبة لعلم المخاطبين بمقصوده نقول: لعل نزول هاتين الآيتين فيه «عليه السلام» وفي شيعته كان من الأمور الشائعة، إلى حد: أن أدنى إلماحة إليهما، ولو بهذا المقدار توجب الإلتفات إليهما، فاعتمد «عليه السلام» على القرينة الحالية، ولم يكن المقصود مبهماً.

لعلي سهم في الخاص، وسهم في العام:

وورد في بعض النصوص المتقدمة قوله «عليه السلام»: هل فيكم من أحد له سهمان: سهم في الخاص، وسهم في العام؟!

فما المقصود بهذين السهمين؟!

ونقول:

قال المجلسي: «السهم في الخاص إشارة إلى السهم الذي أعطاه رسول الله لقتال الملائكة معه، أو إلى السهم الذي خصه الرسول «صلى الله عليه وآله» من تعليمه، ومعاشرته في الخلوة، مضافاً إلى

ص223 والصراط المستقيم ج2 ص69 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص297 و 299 ونظم درر السمطين ص92 وشواهد التنزيل ج2 ص459 و 460 و و 463 و 464 و 465 و 466 و 473 والدر المنثور ج6 ص379 وفتح القدير ج5 ص477 وتفسير الآلوسي ج30 ص207 وطرائف المقال ج2 ص298 ومناقب علي بن أبي طالب «عليه السلام» لابن مردويه ص346 و 347 وكشف الغمة ج1 ص307 و 322 ونهج الإيمان ص556 وكشف اليقين ص366 والفصول المهمة ج1 ص576 وينابيع المودة ج2 ص357 و 452.

ما كان له «عليه السلام» مع سائر الصحابة.

والأول أظهر»[1].

ونضيف:

أولاً: أن من المحتمل أن يكون قد عرض تصحيف لكلمتي الخاص والعام عن كلمتي الحاضر والغائب، لتقاربهما في رسم الخط. ويؤيد ذلك أن التعبير في الرواية الأخرى للمناشدة هو: أفيكم من كان له سهم في الحاضر وسهم في الغائب؟!.

ثانياً: لعل المقصود أنه في غنائم الحرب كان علي «عليه السلام» يأخذ الخمس، وهو سهم الخاص، ويأخذ سهمه من الغنائم، وهو سهم العام..

الخمس في مكة:

وتقدم في الرواية الأولى لابن عساكر قوله «عليه السلام»: أفيكم أحد كان يأخذ الخمس من النبي «صلى الله عليه وآله» قبل أن يؤمن أحد من قرابته غيري؟!

فيرد على هذا: أن جعفر أسلم في اليوم الثاني أو الثالث: حين قال له أبوه، أبو طالب: صِلْ جناح ابن عمك، حين كان النبي «صلى الله عليه وآله» يصلي بعلي وخديجة. فكان جعفر ثالث المسلمين.

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج31 ص370.

فمن كان يعطي من الناس قبل أن يسلم أحد من قرابته؟!

ويمكن أن يجاب:

أولاً: الظاهر أن المقصود هو أخذ الخمس قبل حديث: وانذر عشيرتك الأقربين، حين امتنع اقاربه من الإسلام آنئذٍ بصورة جماعية.

ثانياً: لعل خديجة كانت هي التي تعطي الخمس، فقد كان لديها أموال كبيرة وكثيرة. ولعلها أعطت خمس أموالها بمجرد اسلامها، وذلك قبل أن يظهر جعفر اسلامه في اليوم التالي أو في الذي بعده، أو بعد سنة أو سنوات.

ثالثاً: إنه لم يثبت لنا أن جعفر بن أبي طالب قد أظهر اسلامه في وقت مبكر، لما سيأتي حين الحديث عن آية: «وأنذر عشيرتك الأقربين»، إذ من المحتمل أن يكون قد تأخر اظهار اسلامه إلى ما بعد حديث انذار العشيرة.. حيث استظهرنا أن الإسلام بقي محصوراً بالنبي وعلي وخديجة «صلوات الله وسلامه عليهم» طيلة تلك المدة..

فلعل جعفراً لم يكن قد أجاب في حديث إنذار العشيرة.. ثم لما وجد النبي «صلى الله عليه وآله» يصلي مع علي وخديجة بادر إلى وصل جناحه بأمر أبيه..

بل لعل جعفراً كان يكتم إيمانه، فلم يكن مجال لإعطائه الخمس.

وهكذا يقال بالنسبة لأبي طالب فإن اسلامه كان متقدماً، ولكنه لم يعلنه رعاية لمصلحة الإسلام، كما هو معلوم.

ولا بد من التذكير بأن رواية رقم (2) المتقدمة في الفصل السابق، تقول: أفيكم أحد كان يأخذ الخمس غيري وغير فاطمة؟!

فهو «عليه السلام» وفاطمة كانا يأخذان الخمس في مكة المكرمة في غيبة جعفر إلى الحبشة، واستثناء عمه الحمزة وأبي طالب كما يبدو، لعله لأجل عدم حاجتهما إلى الخمس، أو لأنهما لم يظهرا اسلامهما، فلم يكن من المصلحة اظهار اعطائهما من الخمس أيضاً..

لكن هناك نص آخر يجعلنا نستبعد وقوع التصحيف، فقد ورد في المناشدات المتقدمة، قوله «عليه السلام»:

«**هل فيكم أحد كان يأخذ ثلاثة أسهم:** سهم القرابة، وسهم في الخاصة، وسهم الهجرة»؟![1].

اللهم.. وإلى رسولك:

تقدم في الرواية الأولى: أن النبي «صلى الله عليه وآله» اقتصر أولا على قوله: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك.. فلما جاء علي «عليه السلام» أضاف قوله: اللهم وإلى رسولك، غيري..

وفي هذا إشارة إلى أنه «صلى الله عليه وآله» يريد أن يكون حبه لعلي خالصاً من أية شائبة سوى أن حبَّه له لله، وفي الله.. فلا يكون للقرابة ولا للصهر ولا العشرة، ولا لغير ذلك أي أثر فيه..

---

(1) راجع: الروضة في فضائل أمير المؤمنين ص118 وبحار الأنوار ج31 ص361 وغاية المرام ج3 ص192 وج6 ص243.

ولذلك انتظر «صلى الله عليه وآله» حتى تجسدت الإرادة الإلهية بإتيان علي «عليه السلام»، وتبلور الحب الإلهي له «عليه السلام» وظهر أنه أحب خلقه إليه.. لكي يصرح بأن علياً «عليه السلام» أحب الخلق إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، ويعرف الناس: أن حبه له كان من منطلق كونه «عليه السلام» أحب الخلق إلى الله تبارك وتعالى أيضاً.

وليكن هذا أيضاً من أدلة تفضيل علي «عليه السلام» على سائر الأنبياء، فإنه إذا كان أحب الخلق إلى الله ورسوله، فذلك يعني أنه أحب إليهما حتى من إبراهيم، وموسى، وعيسى أيضاً. فلولا تقدمه عليهم في الفضل لم يكن أحب إلى الله منهم.

واللافت هنا: أنه «صلى الله عليه وآله» قد قال: كلمته الثانية بنحو لا تفهم بدون الرجوع إلى سابقتها وربطها بها.

فما أشبه هذه الكلمة بما كان من الإمام الرضا «عليه السلام» في نيشابور، فإنه روى للناس عن أبيه عن أجداده الطاهرين «عليهم السلام»، إلى أن انتهى إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، عن جبرائيل «عليه السلام» عن الله تبارك وتعالى: «كلمة لا إله إلا الله حصني، فمن دخل حصني أمن من عذابي».

ثم أسدل الستارة، فمرت الراحلة به، وإذ به يخرج رأسه من العمارية ثانية، ويقول لتلك الحشود: بشروطها وأنا من شروطها..

وقد شرحنا هذه الحادثة في كتابنا الحياة السياسية للإمام الرضا

«عليه السلام» بما قد تكون مراجعته نافعة في الوقوف على شيء مما يرمي إليه «صلى الله عليه وآله» هنا.

الملائكة تساعد علياً ×:

وقد ذكرت الرواية المتقدمة في الفصل السابق عن ابن عساكر: أنه «عليه السلام» قد ولي تغسيل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والملائكة معه يقلبونه له كيف يشاء، وذكرت أيضاً أنه «عليه السلام» ولي غمضه مع الملائكة أيضاً..

وقد شهد الحاضرون له بذلك أيضاً، فكيف علم الحاضرون بحضور الملائكة ومساعدتهم؟! فإن الناس لم يحضروا تغسيل النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم يروا الملائكة تفعل ذلك، فهل اعتمدوا في قبول ذلك، وفي الشهادة به على إخبار علي «عليه السلام» لهم بما جرى له؟!.

والجواب:

أولاً: لا مانع من أن يكون علي «عليه السلام» هو الذي أخبرهم، فأخذوا ذلك عنه، لأن الله تعالى قد طهره من كل رجس حسب نص القرآن الكريم..

ثانياً: لعل البعض قد رأى من ظواهر الأمور، وجريان الأحداث وجود من كان يقلب جسد النبي الكريم «صلى الله عليه وآله» أثناء تغسيل علي «عليه السلام» له..

كما أنه لا مانع من أن يحضر بعض من يثقون به، ويلاحظون

وجود ما يدل على حضور الملائكة مع علي «عليه السلام» حين غمض رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ثالثاً: لماذا لا يكونون قد سمعوا ذلك من رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه قبل استشهاده. فأشهدهم «عليه السلام».. فشهدوا له به بناء على ذلك.

الإختلاف في النجوى:

ويلاحظ: أنه «عليه السلام» قد ذكر في إحدى الروايات المتقدمة وهي التي برقم (2) أنه ناجى النبي «صلى الله عليه وآله» ثنتي عشرة مرة.. ولكنه ذكر في نص آخر أنه ناجاه عشر مرات.

فما هذا الإختلاف والتناقض؟!.. ألا يدل ذلك على أن إحدى الروايتين مكذوبة؟!

ونجيب:

أولاً: إن سقوط فقرة عن الإعتبار لا يعني سقوط حديث المناشدة كله عن الإعتبار..

ثانياً: لا تعارض ولا اختلاف بين النصين، فلعله «عليه السلام» ذكرهما معاً في مناشدة واحدة أو أكثر.. فإن أولهما ناظر إلى عدد المرات التي ناجى فيها الرسول «صلى الله عليه وآله»، وهو اثنتا عشرة مرة..

والنص الثاني ناظر للصدقات التي أعطاها طاعة للآية الشريفة

الآمرة بذلك، وهي قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ**﴾[1]، وهي الآية التي لم يعمل بها سوى علي «عليه السلام».

ويظهر ذلك بمراجعة كلا النصين والمقارنة بينهما.. وربما تكون المرتان اللتان لم يتصدق فيها كانتا قبل نزول الآية..

في حين أن غيره كانت أمواله أحب إليه من لقاء رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

واللافت هنا: أن آية النجوى لم تفرض إعطاء الأموال لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، بل فرضت التصدق بشئ من المال مهما كان قليلاً على الفقراء والمساكين الذين قد يكون بعضهم أخاً أو عماً أو خالاً أو أي قريب آخر.. لذلك المعطي المتصدق.

لو كان بعدي نبي لكنته يا علي:

وقد ذكرت الرواية المتقدمة برقم(3): أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال لعلي «عليه السلام»: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، ولو كان بعدي لكنته يا علي.

وهذا التذييل بقوله: لو كان بعدي لكنته.. متناسب جداً مع مضمون ما تقدمه، وهو قوله: أنت مني بمنزلة هارون من موسى..

---

(1) الآية 12 من سورة المجادلة.

وكيف لا يكون كذلك، وهو بيت النبوة، ومعدن الرسالة، حسبما تقدم في كلامه مع أهل الشورى..

أما القول: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد قال ما يشبه هذه الكلمة (أعني قوله: لو كان بعدي لكنته يا علي) في حق عمر بن الخطاب، فلا يمكن القبول به، فإن عمر الذي قضى شطراً من عمره في الجاهلية، وعبادة غير الله تبارك وتعالى، وارتكب الكثير من المآثم في تلك الحقبة، لا يمكن أن يقول النبي «صلى الله عليه وآله» في حقه كما يروى عن بلال: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر[1].

أو: لو كان بعدي نبي لكان عمر[2].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج3 ص155 و 216 وج4 ص194 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص320 واللآلي المصنوعة ج1 ص302 والغدير ج5 ص312 و 316 وج6 ص331 وج7 ص110 و 111 وشرح = = نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص178 وكنز العمال ج11 ص581 وتذكرة الموضوعات للفتني ص94 وتمهيد الأوائل ص466 و 502 والوضاعون وأحاديثهم ص381 و 390 وميزان الإعتدال ج2 ص50 و 519 وكشف الخفاء للعجلوني ج2 ص163 وتاريخ مدينة دمشق ج44 ص114 و 116 والتفسير الكبير للرازي ج16 ص152.

(2) مختصر تاريخ مدينة دمشق ج5 ص242 وتاريخ مدينة دمشق ج10 ص383 وج44 ص114 و 115 و 116 وأسد الغابة ج4 ص64 وإعانة الطالبين ج2 ص357 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص269 والسيرة الحلبية ج2 ص25 والوافي بالوفيات ج22 ص284 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص261

أو: ما أبطأ عني الوحي إلا ظننت أنه نزل في آل الخطاب[1]، أو نحو ذلك..

وقد أورد ابن الجوزي حديث بلال في الموضوعات، وحكم عليه ابن عدي بأنه لا يصح[2].

ونظن أن ذيل حديث المنزلة الوارد في حق علي «عليه السلام»، قد استعير، أو فقل: قد استلب وانتهب لمصلحة عمر بن الخطاب، وقد جاء حديث المناشدة ليفضح هذه القرصنة، وليعيد ما استعير إلى

والصوارم المهرقة ص238 والغدير ج5 ص312 ومسند أحمد ج4 ص154 والمستدرك للحاكم ج3 ص85 ومجمع الزوائد ج9 ص68 والكامل لابن عدي ج3 ص155 و 216 وفتح الباري ج7 ص41 وفتوح مصر وأخبارها ص485 وتهذيب الكمال ج21 ص324 وتذكرة الحفاظ ج1 ص5 وميزان الإعتدال ج2 ص50 وتهذيب التهذيب ج7 ص387 والمعجم الكبير للطبراني ج17 ص298 و 310 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3 ص1147 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص178 والجامع الصغير للسيوطي ج2 ص435 وكنز العمال ج11 ص578 و 581 وج12 ص597 وتذكرة الموضوعات ص94 وفيض القدير ج5 ص414 وكشف الخفاء ج2 ص154 و 157 و 158 وتمهيد الأوائل ص466 و 502 والوضاعون وأحاديثهم ص382.

(1) راجع: المسترشد ص184 والتعجب ص145 والصراط المستقيم ج3 ص254 ومكاتيب الرسول ج1 ص606 والإستغاثة ج2 ص44.

(2) راجع: اللآلي المصنوعة ج1 ص302 والكامل لابن عدي ج3 ص216 وج4 ص194 والموضوعات لابن الجوزي ج1 ص320.

أهله..

ومما يدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿**لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾، إذ لا يصح أن يراد به من يظلم بالفعل، لأن ذلك لا يتوهمه أحد، ولا من سوف يظلم في المستقبل، لأن الله تعالى لا يمكن أن يرضى بتسليم الإمامة لمن يمارس الظلم بالفعل، أو سوف يمارسه في المستقبل..

فالذي يبقى مبهماً، ويقع السؤال عنه ويحتاج إلى بيان وتعريف، هو الظلم الذي مضى وانقضى، فيصح نفي نيل العهد عمن تلبس به ولو آناً ما.

رد الشمس لأمير المؤمنين ×:

وذكرت المناشدات حديث رد الشمس لعلي «عليه السلام»، وقد صرح فيه علي «عليه السلام» بأنه لم يصل العصر حتى غابت الشمس أو كادت..

وهنا سؤالان:

أحدهما: كيف يقر علي «عليه السلام» على نفسه بأنه ترك الصلاة؟!

والثاني: كيف لم يحدد «عليه السلام» ـ كما في بعض نصوص الرواية ـ إن كانت الشمس قد غابت، أم لم تغب، بل قال: غابت الشمس أو كادت؟! وكيف غاب عنه هذا الأمر، وهو يعنيه دون سواه؟!

ونقول في الجواب:

أولاً: إن بعض الروايات قد صرحت: بأنه «عليه السلام» قد صلى العصر جالساً، يومي لركوعه وسجوده إيماء[1]..

ثانياً: لقد تكررت هذه الحادثة له «عليه السلام» مرات كثيرة، وفي بعضها:

أن الله تعالى قد رد عليه الشمس ـ أو حبسها ـ بعدما كادت تغيب، وفي بعضها: أنها ردت بعد مغيبها[2]..

فالترديد في كلامه «عليه السلام» بأنها ردت إليه بعدما غابت أو كادت، يريد أن يشير إلى تعدد حصول ذلك، فتارة غابت ثم ردت، وأخرى كادت أن تغيب ثم ردت، أو حبست.

ثالثاً: لا يعاب الإنسان بصدقه، بل يعاب إذا لم يكن صادقاً.. والذي يقر على نفسه يكون موضع تقدير وثناء، لا موضع لوم وازدراء..

---

(1) بحار الأنوار ج41 ص171 والإرشاد للمفيد ج1 ص345 و346 والمستجاد من الإرشاد (المجموعة) ص136 ورسائل في حديث رد الشمس للشيخ المحمودي ص216 وكشف اليقين ص111.

(2) راجع كتابنا: رد الشمس لعلي «عليه السلام»، تجد طائفة كبيرة من المصادر التي ذكرت هذا الحدث، وتجد أيضاً توضيحات وردوداً على ما زعموه رداً لهذه الواقعة الثابتة.

ابتهاج النبي ﷺ بعلي ×:

وتقدم أنه ناشدهم بأنه كان إذا دخل على رسول الله «صلى الله عليه وآله» حياه، وأدناه، وتهلل له وجهه..

والسؤال هو: إن من المعلوم أنه «صلى الله عليه وآله» كان يفعل ذلك بغيره، فلا معنى للقول بتفرده في هذا الأمر. فضلاً عن كونه قد تضمن كرامة وفضلاً على غيره.

ونجيب:

أولاً: بأنه «عليه السلام» لم ينف حصول ذلك لغيره، لكنه «عليه السلام» يقول: إنه «صلى الله عليه وآله» كان يفعل به ذلك دائماً. فهو دائماً موضع رضا، وسبب بهجة له «صلى الله عليه وآله» أما غيره، فربما حصل أن ابتهج «صلى الله عليه وآله» له في بعض الأحيان..

ثانياً: إن اجتماع الأمور الثلاثة ربما لم يحصل لغيره «عليه السلام»، أي أنه «صلى الله عليه وآله» لم يحي أحداً، ويدنيه، ويتهلل له وجهه في آن واحد..

ثالثاً: لم نعهد من النبي أن يبتدئ من يدخل عليه بالتحية، فمن بلغه رواية عن أنه «صلى الله عليه وآله» فعل ذلك بغير علي، فلا بأس بإطلاعنا عليها.. وله منا الشكر، ومن الله الثواب والأجر..

علي × والحر والبرد:

وقد ذكرت الرواية المتقدمة برقم (3): أن علياً «عليه السلام»

ذكر لأهل الشورى أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال له في خيبر: اللهم أذهب عنه الحر والبرد.

قال: فأذهب الله عني الحر والبرد إلى ساعتي هذه..

وقد ذكرنا في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ما يدل على أن هذا الحديث موضع ريب.. وذلك لما يلي:

أولاً: إنه لا ربط لحديث رمد علي «عليه السلام» بدعاء النبي «صلى الله عليه وآله» له بأن يذهب الله عنه الحر والبرد..

ثانياً: إنهم يروون: أن رجلاً دخل على أمير المؤمنين «عليه السلام»، وهو يرعد تحت سمل قطيفة (أي قطيفة خلقة)، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الله جعل لك في هذا المال نصيباً، وأنت تصنع بنفسك هكذا؟!

فقال: لا أرزؤكم من مالكم شيئاً إلخ..[1].

---

(1) السيرة الحلبية ج3 ص36 و (ط دار المعرفة) ج2 ص735 وحلية الأبرار ج2 ص246 وتاريخ مدينة دمشق ج42 ص477 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 = = ص644 ومطالب السؤول ص179 وعن ينابيع المودة ج2 ص195 وبحار الأنوار ج40 ص334 والتذكرة الحمدونية (ط بيروت) ص69 ومختصر حياة الصحابة (ط دار الإيمان) ص253 والأموال (ط دار الكتب العلمية) ص284 وقمع الحرص بالزهد والقناعة ص79 وصفة الصفوة (ط حيدرآباد الدكن) ج1 ص122 وحلية الأولياء ج1 ص82 وإحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص295 وج32 ص240 وجواهر المطالب

وحلّ هذا الإشكال هو بالجمع بين الروايتين، بأن يكون الله تعالى قد أذهب عنه «عليه السلام» الحر والبرد في تلك الساعة التي دعا له فيها، ثم بعد أن أنجز المهمة العظيمة صار ـ بالنسبة للحر والبرد ـ كسائر الناس..

وقرينة ذلك هو الرواية التي ذكرناها آنفاً حول اكتفائه «عليه السلام» بقطيفة خلقة وبالية، فكان يرعد تحتها..

وقد احتمل البعض: أن امراض الحر والبرد هي التي ذهبت عنه بدعاء الرسول «صلى الله عليه وآله»، لا نفس الحر والبرد..

لكن الرمد لم يصبه إلى آخر حياته «عليه السلام» ببركة مسح رسول الله «صلى الله عليه وآله» على عينيه.

إذا قومك منه يصدون:

أما ما ورد في حديث المناشدة حول تشبيه علي «عليه السلام» بعيسى، ونزول الآيات المباركة في إدانة وتقريع شخص بعينه، فلعله من باب انطباق المضمون العام للآية النازلة في مورد مشابه على مورد بخصوصه، فيصح اعتبارها نازلة في هذا المورد أيضاً لأجل هذا التشابه، وإن لم يكن تشابه من جميع الجهات، وفي سائر الخصوصيات..

لابن الدمشقي ج1 ص284 وكشف الغمة للأربلي ج1 ص172.

سبقت اللعنة لمبغض علي ×:

وأما المناشدة بحديث ان الرحمة سبقت لمحب علي «عليه السلام»، وسبقت اللعنة لمبغضه، وأن عائشة طلبت أن يدعو لها ولأبيها بأن لا يكونا من مبغضي علي «عليه السلام»، فأجابها النبي «صلى الله عليه وآله» إجابة غامضة، ولكنها حادة جداً، صرحت بأن عائشة قد خبثت وأبوها أول من يظلم علياً.

وهذا وإن كان يمكن لعلي أن يصرح به لأنه «عليه السلام» قد ظلم في السقيفة، واستلب حقه منه، لكن التصريح بخبث عائشة غير مستساغ من علي «عليه السلام»، فإن الأمور لم تكن قد تكشفت إلى هذا الحد، فلم يكن الناس يتقبلون هذا التصريح منه «عليه السلام»، ويرونه بلا مبرر..

غير أن التدقيق في النص يعطي أنه لا يدل على أن المقصود به حرفياً هو عائشة وأبو بكر.. بل هو حديث يعطي قاعدة كلية، لا استثناء فيها، حتى إنه «صلى الله عليه وآله» بالنسبة لأبي بكر وعائشة جعل الأمر معلقاً على شرط فقال: إن كنتما ممن يبغضه ويعاديه، فقد سبقت لكما اللعنة، ومن المعلوم: أن صدق الشرطية، لا يلزم منه صدق طرفيها، ووقوعهما.. فقد تكون صادقة وواقعة فعلاً، وقد لا تكون.

ولعله «صلى الله عليه وآله» قد راعى بعض المصالح فعبر لها بهذه الطريقة.

ولعل إبعاد الموضوع عن توهم الجبر الإلهي فيه هو أحد المصالح التي راعاها في هذا المورد.

وقوله «صلى الله عليه وآله» لعائشة: أبوك أول من يظلمه، وأنت أول من يقاتله ليس فيه تصريح بالبغض المستوجب لسبق اللعنة.. حيث إن هذا البعض قد يحدث في المستقبل ويتعاظم إلى حد الإقدام على القتال..

ويجب أن لا ننسى أن المقصود هو البغض والحب المستمر إلى حين مفارقة الدنيا، أما إذا زال هذا البغض أو ذلك الحب، فإن الأمر مرهون بخواتيمه.. فهو من قبيل صحة الصوم المشروط بمواصلته إلى المغرب الشرعي.. كما أن صحة الصلاة مشروطة بالبقاء والإستمرار فيها بسائر شرائطها إلى حين الإنتهاء من التسليم.. وذلك ظاهر..

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

الفهـــــــ

1 ـ الفهرس الإجمالي

ا

الفصل السادس: عمر وخلافة علي × .....5 - 30

الباب العاشر: هذه هي الشورى..

الفصل الأول: الشورى العمرية: حدث ونص..... 35

الفصل الثاني: الخطة العمرية.. ..... 69 - 100

الفصل الثالث: قبل أن تبدأ الشورى..... 107 - 138

الفصل الرابع: لمحات من داخل الشورى..... 148 - 172

الفصل الخامس: كلام علي × مسك الختام..... 184 - 210

الفصل السادس: مناشدات علي × لأهل الشورى..... 224 - 263

الفصل السابع: إيضاحات عامة لحديث المناشدة..... 278 - 296

الفصل الثامن: وقفات مع مضامين المناشدات..... 315 - 324

الفهارس:..... 325 - 336

الفهـــــــ

2. الفهرس التفصيلي

ا

الفصل السادس: عمر وخلافة علي ×

الشورى بنظ علي ×: 7
لماذا زويت الخلافة عن أهلها؟!: 9
ألف: ما أظن صاحبك إلا مظلوماً: 15
ب: ما منع علياً × من الخروج معنا؟!..... 17
ج: موجدة علي ×: 19
د: الحسد والظلم: 22
هـ: الرياء في عبادة علي ×: 26
التخويف من علي ×: 31

الباب العاشر: هذه هي الشورى..

الفصل الأول: الشورى العمرية: حدث ونص..

بـدايـة: 37
قيمة الشورى في الإسلام:..... 37
وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ: 37

وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ:..... 40

إجمال الحدث أولاً:..... 43

من التفاصيل: 44

الشورى برواية ابن أعثم:..... 44

عمر يسأل جاثليق النصارى:..... 46

نصوص الشورى عند الطبري:..... 48

الشورى العمرية في حيز التنفيذ: 50

الفصل الثاني: الخطة العمرية..

إرشاد وهداية:..... 71

أطماع حدثت:..... 71

العرب وقريش لا يريدون علياً ×: 76

الشورى العمرية تدبير متقن وسابق:..... 82

خطة عمر:..... 91

الزبير لم يكن صادقاً:..... 92

تحير الزبير؟!:..... 92

لماذا يدخل عمر علياً × في الشورى؟!:..... 94

ماذا لو لم يدخل علي × معهم؟!: 95

لماذا لم يوص عمر لعثمان؟!:..... 96

السؤال المحير: 97
علي × يعلم بالمكيدة: 99
موقف علي ×: 104
ماذا لو انتخب الستة شخصاً من غيرهم؟!: 105

الفصل الثالث: قبل أن تبدأ الشورى..

وقفات أخرى مع الشورى: 109
المعيار المتناقض في الشورى: 109
المستهدف هو علي ×: 110
لماذا لم يعهد عمر إلى علي ×؟!: 114
لذرّ الرماد في العيون: 115
لماذا أخرج سعيد بن زيد؟!: 116
الإتفاق السري بين عمر وابن عوف: 118
إستئذان عائشة.. وحجرتها: 119
تحريف لا يخفى: 120
عمر ينشد علياً وعثمان وسعداً: 121
علي ×.. وآل أبي طالب: 121
حضور طلحة في الشورى: 122
صهيب يصلي بالناس: 124
لماذا صهيب؟!: 127

الإمام الحسن × في الشورى: 127

جاثليق النصارى!: 132

كعب الأحبار وعمر، والخلافة:..... 138

عمر يتبرم بالخلافة: 140

لماذا كعب الأحبار؟!:..... 141

أحببت أن أعهد:..... 141

ما في كتب أهل الكتاب: 142

رأي كعب في ولاية علي ×: 142

لا يلي الأمر علي × ولا ولده: 144

تصديق عمر لكعب:..... 146

الفصل الرابع: لمحات من داخل الشورى..

لماذا الأنصار؟!:..... 150

لو قتل أصحاب الشورى: 151

هددهم بالقتل لكي لا يشقوا العصا: 152

لا بيعة لمكره تنقض الشورى العمرية:..... 153

الإستخفاف بدماء أهل الشورى: 155

التأخر على نحو شق العصا يوجب القتل:..... 157

مجرد تهديد:..... 157

سكوت علي × أيام الشورى: 161
علي × في مداولات الشورى: 163
علي × لا يثق بابن عوف: 163
ابن عوف يحرك أعداء علي ×: 165
ابن عوف ألغى دور ابن عمر: 166
عبد الله بن عمر والخلافة: 167
الإجماع على عثمان.. أكذوبة: 169
سنة الشيخين: 171
حبوته حبو دهر: 177
حالان مختلفان: 179
هل بايع علي × عثمان بن عفان؟! 180
خدعة وأي خدعة: 182

الفصل الخامس: كلام علي × مسك الختام..

كلام علي × مسك الختام: 186
بيت النبوة ومعدن الرسالة: 188
نركب أعجاز الإبل، وإن طال السرى: 195
حروب أصحاب الشورى: 198
خدعة عمرو بن العاص: 199
ذنب علي × عدله: 202

الشورى في كلام علي ×:..... 204

عمر يصدر ويورد عن أمر علي ×:..... 207

لم أشك أنني استرجعت حقي: 209

القرابة والصهر دليل الإمامة:..... 211

إحتقار.. وإهانة: 217

لا يوجد نص على الخلفاء:..... 218

العيون تظلم العين: 220

الفصل السادس: مناشدات علي × لأهل الشورى

بـدايـة:..... 226

النصوص التي اخترناها: 227

1 ـ النص الأول: 227

2 ـ النص الثاني: 231

3 ـ النص الثالث:..... 236

4 ـ زيادات في رواية الطبرسي: 255

5 ـ زيادات رواية ابن شاذان:..... 266

6 ـ زيادات في رواية الديلمي:..... 267

الفصل السابع: إيضاحات عامة لحديث المناشدة..

مع حديث المناشدة:..... 280

مصادر حديث المناشدة: 280
سند روايات المناشدة: 282
هل حديث المناشدة موضوع؟!: 286
الف ـ علي × صلى القبلتين وكذلك غيره: 286
ب: لعثمان زوجتان مثل فاطمة: 288
يناشدهم بالنص عليه أم بفضائله: 291
مناشدة أم مناشدات: 292
اختلاف السياق: 292
ما يتوخاه علي × من المناشدات: 294
المناشدات بنظر المعتزلي: 296
هل المناشدات أبطلت خلافة عثمان؟!: 300
أوهام المعتزلي والمعتزلة: 300
لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين: 302

الفصل الثامن: وقفات مع مضامين المناشدات..

سيدة نساء العالمين: 317
الإستشفاء والتبرك ليس حراماً: 320
علي مع الحق، والحق مع علي ×: 322
جبريل على صورة دحية: 322
أنت خير البشر بعد النبيين: 323

الفهـــــــ